الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ /2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : …….. / D.S.E / 2017

# الموضـــوع

# دور التكتلات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

# دراسة حالة :منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(Nafta)

**مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية**

تخصص : مالية واقتصاد دولي

**إعداد الطالب(ة):**

■ عكاشة كنزة

**إشراف الأستاذ(ة):**

■ رحال فاطمة

السنة الجامعية :2016_2017

**«اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)»**

«صدق الله العظيم»

الآيات من سورة العلق

# شكر و تقدير

بعد الحمد لله تبارك وتعالى حق حمده ، الذي وفقني لإتمام هذا العمل

أتقدم بشكري وامتناني الكبير لأستاذتي رحال فاطمة على قبولها الاشراف ، وأشكرها أيضا على كل ما قدمته لي من توجيهات قيمة

كما أسجل شكري خاص إلى جميع أساتذة كلية الاقتصاد الذين رافقوني في مشواري الدراسي

كما أسجل شكري و تقديري لكل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد في إنجازي لهذا العمل

كما لا أنسى كل من شجعني بالكلمة الطيبة و الابتسامة وبالدعاء.

وشكرا

الحمد لله من قبل وبعد

# الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى زوجي الغالي و والديه العزيزين حفظهما الله تعالى و رزقهما بالصحة و العافية

إلى جدتي الحبيبة مسعودة زيقوش و أختي هدى بوزاهر

إلى صديقتي وأختي راضية بوسنة

إلى صديقاتي العزيزات والمحبوبات على قلبي في الدراسة أمال، خليدة، لمياء

## الملخص:

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري بعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة الأزمات والمخاطر التي خلفتها هذه الحرب، لكن الظاهرة أخذت قوة دفع جديدة في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، أين أصبح التكامل الاقتصادي ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الدولية الراهنة وذلك انطلاقا من اعتباره الوسيلة لتحقيق التطور على جميع الأصعدة ،وتعبر منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ضمانا للتبادل الحر بين الدول الثلاث وهي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا و المكسيك ، وزيادة القدرة التنافسية لشركاتها الإنتاجية والخدمية و معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول الأعضاء, وهذه المنطقة تكتسب أهمية خاصة ولا يقتصر السبب في ذلك على كونها تشمل في عضويتها دولتين صناعيتين رئيسيتين هما الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودولة نامية هي المكسيك فحسب, بكل لكونها أيضاً تمثل تحولاً في السياسة التجارية للولايات المتحدة من التركيز على العلاقات متعددة الأطراف إلى التوجه نحو سياسات تجارية مركبة تجمع بين الإقليمية والتعددية في العلاقات التجارية في آن واحد.ومن خلال دراستنا نهدف إلى معرفة **دور التكتلات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث ستركز دراستنا على تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والذي يعتبر من أنجح التكتلات في العالم**.وبعد الدراسة النظرية و التطبيقية توصلنا أن التكتلات الاقتصادية تساهم في توفير مناخ مناسب جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر وبالحديث عن منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية فمنذ دخولها حيز التفيذ في جانفي 1994 زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جميع دول العالم إلى كل من كنداّ ،المكسيك و الولايات المتحدة الامريكية ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة للاستثمارات البينية التي تقوم بين دول المنطقة ،ويعزي هذا إلى المزايا التي تتيحها مناطق التجارة الحرة من اعفاءات جمركية ، مزايا ضريبية.....إلخ بمعنى أخر توفر المناخ الاستثماري الملائم للاستثمار.



**الكلمات المفتاحية:** التكتلات الاقتصادية، الاستثمار الأجنبي المباشر،NAFTA .

# Abstract:

Economic blocs found their intellectual expression after the Second World War to confront the crises and dangers of this war, but the phenomenon took on a new impetus in the last decade of the twentieth century, where economic integration became a necessity imposed by the current international economic conditions. The North American Free Trade Area (NAFTA) ensures free trade between the three countries - the United States of America, Canada and Mexico - and increases the competitiveness of their production and service companies, FDI flows among Member States. This region is particularly important, not only because it includes two major industrialized countries, the United States of America, Canada and a developing country, Mexico, as well as a shift in US trade policy from Multilateral relations to the direction of complex trade policies that combine regionalism and multilateralism in trade relations simultaneously. Through our study we aim to know The role of economic blocs in attracting foreign direct investment. Our study will focus on the North American Free Trade Area bloc, one of the most successful conglomerates in the world. After the theoretical and practical study, we found that economic blocs contribute to the creation of an attractive environment for FDI and the North American Free Trade Area. Since its entry into force in January 1994, foreign direct investment flows from all countries of the world have increased to Canada, The same can be said of intra-regional investments, due to the advantages offered by free trade zones, such as customs exemptions, tax advantages, etc., in other words, an investment climate conducive to investment.

Keywords: Economic blocs, Foreign Direct Investment, NAFTA.

# Résumé:

Les blocs économiques ont trouvé leur expression intellectuelle après la Seconde Guerre mondiale pour faire face aux crises et aux dangers de cette guerre, mais le phénomène a pris une nouvelle impulsion au cours de la dernière décennie du XXe siècle, où l'intégration économique est devenue une nécessité imposée par l'économie internationale actuelle conditions. La zone de libre-échange nord-américaine (ALENA) assure le libre échange entre les trois pays - les États-Unis d'Amérique, le Canada et le Mexique - et augmente la compétitivité de leurs entreprises de production et de services, les flux d'IDE entre les États membres. Cette région est particulièrement importante, non seulement parce qu'elle comprend deux grands pays industrialisés, les États-Unis d'Amérique, le Canada et un pays en développement, le Mexique, ainsi qu'un changement dans la politique commerciale des États-Unis des relations multilatérales à l'orientation de politiques commerciales complexes qui Combiner le régionalisme et le multilatéralisme dans les relations commerciales simultanément. Grâce à notre étude, nous voulons savoir Le rôle des blocs économiques dans l'attraction des investissements directs étrangers. Notre étude portera sur le bloc nord-américain de la zone de libre-échange, l'un des conglomérats les plus réussis au monde. Après l'étude théorique et pratique, nous avons constaté que les blocs économiques contribuent à la création d'un environnement attractif pour l'IDE et la Zone de libre-échange nord-américaine. Depuis son entrée en vigueur en janvier 1994, les investissements directs étrangers provenant de tous les pays du monde ont augmenté au Canada, on peut en dire autant des investissements intra-régionaux en raison des avantages offerts par les zones de libre-échange, telles que les exemptions douanières, Avantages fiscaux, etc., c'est-à-dire un climat d'investissement propice à l'investissement.



Mots-clés: Les blocs économiques , Investissements directs étrangers, ALENA.

# فهرس المحتويات

# والجداول و الأشكال

# فهرس المحتويات


كلمة شكر وتقدير.....II

الإهداء.....III

ملخص البحث بالعربية.....IV

ملخص البحث بالانجليزية.....V

ملخص البحث بالفرنسية.....VI

فهرس المحتويات والجداول والأشكال.....VII

قائمة الجداول.....XVII

قائمة الأشكال .....XX

فهرس الخرائط.....XXI

فهرس المختصرات.....XXI

**المقدمة العامة [ أ- ج]**

تمهيد.....أ

تحديد إشكالية البحث.....ب

فرضيات البحث.....ب

أهداف البحث.....ب

أهمية البحث.....ت

أسباب اختيار الموضوع.....ت

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث.....ت

موقع البحث من الدراسات السابقة.....ث

خطة وهيكل البحث.....ث

**الفصل الأول: الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية [ 2_46]**

**تمهيد**.....02

**المبحث الأول:ماهية التكتلات الاقتصادية**.....03

المطلب الأول: المنهج التقليدي للتكتلات الاقتصادية.....03

الفرع الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية.....03

الفرع الثاني: أشكال التكتلات الاقتصادية.....07

# فهرس المحتويات


الفرع الثالث: آثار التكتلات الاقتصادية ..... 13

الفرع الرابع: مقومات التكامل الاقتصادي.....15

الفرع الخامس: دوافع التكتلات الاقتصادية.....17

المطلب الثاني: الاقليمية الجديدة.....19

الفرع الأول: مفهوم الاقليمية الجديدة.....19

الفرع الثاني: دوافع ظهور الاقليمية الجديدة.....21

الفرع الثالث: سمات الإقليمية الجديدة .....22

الفرع الرابع: ايجابيات و سلبيات الإقليمية الجديدة.....23

المطلب الثالث: الفروقات الأساسية بين الاقليمية التقليدية و الجديدة.....25

**المبحث الثاني : مناطق التجارة الحرة كشكل من أشكال التكتلات**.....27

المطلب الأول: ماهية المناطق الحرة.....27

الفرع الأول: تعريف المناطق الحرة.....27

الفرع الثاني : خصائص المناطق الحرة.....28

الفرع الثالث: أنواع المناطق الحرة.....29

المطلب الثاني: مفهوم مناطق التجارة الحرة و أنواعها.....32

الفرع الأول: :تعريف مناطق التجارة الحرة.....32

الفرع الثاني: أهم العمليات الجارية داخل المنطقة الحرة التجارية.....33

الفرع الثالث: أشكال المناطق الحرة التجارية.....33

المطلب الثالث: ايجابيات و سلبيات المناطق الحرة التجارية.....35

الفرع الأول : ايجابيات مناطق التجارة الحرة.....35

الفرع الثاني: سلبيات مناطق التجارة الحرة.....36

**المبحث الثالث:أهم نماذج مناطق التجارة الحرة** .....37

المطلب الأول : مناطق التجارة الحرة في الدول النامية .....37

الفرع الأول: رابطة دول جنوب شرق اسيا (الآسيان).....37

الفرع الثاني:المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية .....40

المطلب الثاني:مناطق التجارة الحرة في الدول المتقدمة.....42

# فهرس المحتويات


الفرع الأول: رابطة التجارة الحرة الأوروبية.....42

**خلاصة الفصل:**.....46

**الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر[ 48_84]**

**تمهيد**.....48

**المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر**.....49

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.....49

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....49

الفرع الثاني: بعض المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر.....50

الفرع الثالث: دوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر.....51

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و خصائصه.....53

الفرع الأول : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....53

الفرع الثاني: خصائص الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....58

المطلب الثالث: أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.....59

الفرع الأول: نظرية عدم كمال السوق.....59

الفرع الثاني: نظرية دورة حياة المنتج.....60

الفرع الثالث: نظرية الموقع.....62

الفرع الرابع: نظرية الحماية.....63

الفرع الخامس: النظرية الانتقائية لجون دينيج.....63

**المبحث الثاني : محددات، حوافز و معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر**.....65

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....65

الفرع الأول:. تعريف المناخ الاستثماري.....66

الفرع الثاني: محددات المناخ الاستثماري.....66

المطلب الثاني :الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....71

الفرع الأول: سياسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.....71

الفرع الثاني : أشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.....72

المطلب الثالث : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر.....74

# فهرس المحتويات

**المبحث الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر**..... 77
المطلب الأول: ايجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر.....77
الفرع الأول: الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.....77
الفرع الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.....80
المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتكتلات الاقتصادية.....83
**خلاصة الفصل:**.....84

**الفصل الثالث: الإطار التطبيقي لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية [ 86-130]**

**تمهيد:**.....**86**
**المبحث الأول: ماهية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية**.....87
المطلب الأول: نشأة و تطور منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.....87
الفرع الأول: نشأة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشماليةNAFTA.....87
الفرع الثاني: التعريف بمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية و الدوافع الفعلية لإقامتها.....90
المطلب الثاني: المبادئ العامة لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.....94
المطلب الثالث: القطاعات التي تسري عليها و المزايا المحققة.....95
الفرع الأول: القطاعات التي تسري عليها الاتفاقية..... 96
الفرع الثاني: المزايا التي تحققها اتفاقية النافتا للدول الأعضاء.....97
**المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية –النافتا-.....101**
المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي لدول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.....101
المطلب الثاني:التضخم.....103
المطلب الثالث:البطالة.....105
المطلب الرابع: الميزان التجاري.....107
**المبحث الثالث: : تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.....109**
المطلب الأول: إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية...109
الفرع الأول: نصيب النافتا من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم..... 109
الفرع الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للنافتا.....112

# فهرس المحتويات

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر للدول الأعضاء لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.....116
الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر لدول النافتا.....116
الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر النافتا..... 122
المطلب الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البينية لدول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.....126
الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الو.م.أ من كندا و المكسيك.....126
الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر لكندا من الو.م.أ و المكسيك.....127
الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر للمكسيك من الو.م.أ و كندا.....128
**خلاصة الفصل:**.....130
**الخاتمة العامة:**.....**[ 132-135]**
**قائمة المراجع:**.....**[ 137-145]**

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | تسمية الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | مقارنة بين صيغتي التكامل الاقتصادي التقليدي و الحديث | 26 |
| (3-1) | أهم المعلومات المتعلقة بمجموعة الدول الأعضاء لاتفاقية النافتا | 89 |
| (3-2) | الناتج المحلي الاجمالي لدول أعضاء النافتا (بالدولار الأمريكي )خلال الفترة (2003_2015) | 101 |
| (3-3) | تطور معدلات التضخم للدول الأعضاء للاتفاقية النافتا للفترة (2003_2015) | 104 |
| (3-4) | نسب البطالة لدول أعضاء النافتا خلال الفترة (2003_2015) | 106 |
| (3-5) | الميزان التجاري للدول الأعضاء للنافتا(بالدولار الأمريكي) | 107 |
| (3-6) | حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ل NAFTA خلال الفترة (1990_1998) | 113 |
| (3-7) | حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للنافتا خلال الفترة (1999_2006) | 114 |
| (3-8) | حجم التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر (2007_2015) | 115 |
| (3-9) | أكثر الدول استثمارًا في الولايات المتحدة لعام 2015 "بالمليار دولار" | 117 |
| (3-10) | الاستثمار الأجنبي المباشر في كندا | 119 |
| (3-11) | أهم البلدان المستثمرة في المكسيك خلال الفترة (2010-2015) | 120 |
| (3-12) | أهم البلدان المستثمرة في المكسيك لسنة 2015 | 121 |
| (3-13) | حجم الاستثمار في القطاعات المختلفة بين عامي 2010 و2015 | 122 |

| | | |
|---|---|---|
| (3-14) | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى كندا بحسب القطاعات | 125 |
| (3-15) | اتجاه الاستثمار الاجنبي المباشر للو.م.أ | 126 |
| (3-16) | اتجاه الاستثمار الاجنبي المباشر لكندا | 127 |
| (3-17) | اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر للمكسيك | 128 |

# قائمة الأشكال البيانية


| رقم الشكل | تسمية الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | درجات التكامل الاقتصادي | 12 |
| (2-1) | دورة حياة المنتج | 61 |
| (3-1) | التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر، على نطاق العالم وبحسب مجموعة الاقتصادات خلال الفترة 1995-2014 (بمليارات الدولارات) | 110 |
| (3-2) | التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر: أكبر عشرين اقتصاداً مستضيفاً، 2013 و 2014(بمليارات الدولارات) | 111 |
| (3-3) | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى المكسيك بحسب القطاعات | 124 |
| (3-4) | الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الو.م.أ من كندا و المكسيك | 126 |
| (3-5) | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من والى كندا ارتباطا بالولايات المتحدة | 127 |
| (3-6) | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى المكسيك | 129 |

## فهرس الخرائط:


| رقم الخريطة | عنوان الخريطة | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الموقع الجغرافي لدول أعضاء النافتا | 88 |


## فهرس المختصرات :

| الرقم | الرمز | | المعنى باللغة العربية | المعنى باللغة الأجنبية |
|---|---|---|---|---|
| **01** | Nafta | نافتا | منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية | North american free Trade agreement |
| **02** | Alena | الينا | مجموعة التبادل الحر لأمريكا الشمالية | Accord de libre-e change nord américain |
| **03** | Gatt | الجات | الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة | General agreement of Tariffea Trade |
| **04** | Asean | آسيان | رابطة دول جنوب شرق آسيا | Association of South East Asian Nations |
| **05** | Apec | الآبيك | منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا و المحيط الهادي | Association pour l'emploi des cadres |

# المقدمة العامة

# المقدمة العامة

## I- تمهيد

تسببت المتغيرات الاقتصادية الدولية التي مر بها العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين في انقلاب موازين القوى بين الدول، وأحدثت تغيرات في المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية، وتغيرات سريعة في أساليب الإنتاج والعمل دون تمكين أي مجتمع من التعايش في عزلة عن الكيان العالمي ، هذا الذي أدى الى تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي جاءت كرد فعل لما يحدث في البيئة الاقتصادية الدولية التي تتأثر بها وتؤثر فيها، وأصبح التكتل الاقتصادي بالنسبة للدول الخيار الأمثل تلجأ إليها الدول لتخفيف الآثار المتوقعة عن هذه الظروف، حيث أدت هذه الظاهرة الى زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين مختلف دول العالم، فقد ارتبطت جميعها بشبكة كثيفة من العلاقات التجارية، المالية و التكنولوجية ، أين لعبت الثورة العلمية و التكنولوجية دورا حاسما في تشكيلها و نموها، حيث تكاملت عملياتها على النطاق العالمي و أصبحت تؤثر بشكل كبير على توجهات الاستثمار الدولي و التجارة العالمية.ومن بين التكتلات الاقتصادية التي احتلت مكانا بارزا على الساحة الاقتصادية العالمية منها الاتحاد الأوربي، واتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي ( OPEC). ولقد كان من أبرز النقاط التي يعتمد عليها قيام تكتل اقتصادي هو تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر لكونه المحرك الأساسي نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة والإلمام بها من جهة، ، فضلا عن أن الاستثمارات الأجنبية تعتبر مصدر اساسي من مصادر تمويل المشروعات التنموية.

وفي ضوء هذه التحولات برزت المناطق الحرة كأحد وسائل الانفتاح الاقتصادي التي تقوم على تحرير الاقتصاد من كافة القيود و لا تعترف بالحدود السياسية بالإضافة إلى توفر امتيازات تجذب المستثمرين حيث تعتبر المناطق الحرة عاملا من أحد العوامل التي تلجأ اليها الدول لجذب و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك لما تقدمه المناطق من تسهيلات مالية و حوافز ضريبية و جمركية و بيئة استثمارية موجهة من قبل ادارات محترفة.

و تعد منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية و التي تشمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و المكسيك ثاني أكبر تكتل اقتصادي في العالم وهذا ما سنتطرق اليه من خلال هذه الدراسة, وعن دور و أهمية هذا التكتل في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر و تفعيل العلاقات الاقتصادية بين دول التكتل.

## II- تحديد اشكالية البحث :

**كيف تساهم التكتلات الاقتصادية بصفة عامة ومناطق التجارة الحرة بصفة خاصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المنطقة ؟**

ويمكن تحليل الإشكالية العامة على ضوء الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو مفهوم التكتلات الاقتصادية و ما دوافع قيامها؟
2. ماهي منطقة التجارة الحرة و ما هي أهدافها؟
3. ماالمقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر ؟
4. هل ساهم إنشاء منطقة تجارة حرة بين دول أمريكا الشمالية-كندا، المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية- في توفير مناخ استثماري أكثر نجاعة لدول المنطقة؟

## III- الفرضيات:

يقوم بحثنا على عدة فرضيات هي:

1. التكتلات الاقتصادية هي درجة من درجات من درجات التكامل الاقتصادي ، ومن شروطه التجانس الاقتصادي والجغرافي والتاريخي والثقافي والاجتماعي ، ويكون بين دول ذات مصالح اقتصادية مشتركة ومن دوافعها زيادة الوفرات الانتاجية و تشجيع الاستثمار مع تحسين الروابط السياسية بين الدول الأعضاء.
2. تعبر مناطق التجارة الحرة عن ثاني درجات التكامل الاقتصادي ، ويتم فيها تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأطراف ، من الأهداف التي تسعى الدول المضيفة تحقيقها عند انشاءها هو تشجيع و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و منح حرية أكبر للتملك و تحويل الأموال و الأرباح الى خارج الدولة المضيفة.
3. يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر بأنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من دولة إلى أخرى للمساهمة في مشروعات معينة.
4. ساهم إنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول النافتا في توفير مناخ استثماري أكثر نجاعة و ذلك بزيادة شركات الاستثمار داخل نطاق دول منطقة التجارة الحرة وزيادة الأسواق الأكثر ربحية و أقل مخاطر مما يزيد في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

## IV- أهداف الدراسة:

يهدف هذا العمل الى بلوغ الأهداف التالية:

1. الإلمام بالجانب النظري للتكتلات الاقتصادية و الذي نحاول من خلاله عرض أهم المفاهيم الرئيسية منها ماهية التكتلات الاقتصادية و دوافعها مع التطرق الى مفهوم المنطقة الحرة.
2. عرض أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا العلاقة الرابطة بينه وبين التكتلات الاقتصادية.
3. إبراز أهم ما حققته التكتلات الاقتصادية في محاولة لتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر.

## V- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة موضوع التكتلات الاقتصادية و علاقاته بالاستثمار الأجنبي المباشر مجالا واسعا لاكتسابه مكانة دولية في العلاقات الاقتصادية و التي تشغل العالم بأسره، و لكونه ظاهرة هامة من ظواهر الاقتصاد العالمي وذلك فإن أهميته تكمن في معرفة دور التكتلات الاقتصادية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر .

## VI- أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع لمجموعة أسباب أهمها:

1. ارتباط الموضوع بمجال التخصص وهو الاقتصاد الدولي .
2. كون ظاهرة التكتلات الاقتصادية ظاهرة هامة وحديثة مع ارتباطها بالاستثمار الأجنبي المباشر والتي تعتبر من أهم المواضيع .
3. أيضا تسليط الضوء على جانبين جانب نظري و أخر تطبيقي و الذي يحتوي هذا الأخير على دراسة ثاني أكبر تكتل اقتصادي في العالم وهو NAFTA.

## VII- منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

لدراسة موضوعنا بطريقة جيدة استخدمنا في البداية المنهج الوصفي والتحليلي الذي يقوم على تتبع الظاهرة والوقائع عبر التاريخ من خلال دراسة تطور كل من ظاهرة التكتلات الاقتصادية و الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى مراحل نشأة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، وكذلك وصف وتفسير الأحداث والظواهر المتعلقة بالجانب المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والتكتلات الاقتصادية وصولا إلى حقيقة النظريات المفسرة للظاهرتين. ثم استخدمنا بعد ذلك منهج دراسة حالة والخاص بحالة الاستثمار الأجنبي المباشر في النافتا .

أما الأدوات المستخدمة في هذا البحث فقد اعتمدنا على عدة مراجع من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير، ملتقيات وطنية ودولية وكانت هذه المراجع باللغتين العربية والأجنبية؛ كما استعنا بشبكة الإنترنيت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر علينا إيجادها في المكتبات؛ بالإضافة إلى الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في المجال من أجل الاستشارة وطلب التوجيه.

## VIII- موقع الموضوع من الدراسات السابقة:

- عبد الوهاب رميدي ،**التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية" دراسة تجارب مختلفة "جامعة الجزائر،2007/2006.**

حيث تهدف الدراسة الى عرض مفصل للاطار النظري للتكامل الاقتصادي مع عرض أهم تجارب في العالم مع محاولة ربط التكتلات الاقتصادية بأهم المتغيرات الراهنة .لخصت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها:

يحتل الاتحاد الأوروبي و النافتا المراتب الأولى عالميا في ترتيب التكتلات الاقتصادية ، كما تثبت تكتلات أخرى من العالم النامي نجاحا أيضا تضاهي أسواقها التكتلات الكبرى.

- بوصبيع رحيمة، **التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية "دراسة حالة اليونان"**،2011/2010 ،تهدف الدراسة إلى التطرق المفهوم التكتلات الاقتصادية التقليدي إلى الاقليمية الجديدة و من أبرز النتائج معرفة اليورو و اثاره على الاتحاد الأوروبي .ومن أبرز النتائج:

أثرت التكتلات الاقليمية القائمة بين الدول المتقدمة على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية اذ اصبحت بنسبة كبيرة من التجارة العالمية تحت سيطرة تكتلين قويين.

- خاطر أسمهان ،**دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر ،دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي 2013/2012**، تهدف الدراسة الى تحليل الاطار النظري للتكامل الاقتصادي و التطرق إلى لأهم الركائز الأساسية له.

أهم ما يميز الدراسة هو دراسة الاطار النظري للتكتلات الاقتصادية و كيف تساهم التكتلات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بدراسة دول مجلس التعاون الخليجي ومن أبرز النتائج:

الانضمام الى تكتل اقتصادي يحمل في طياته مقومات نجاح يؤدي إلى النهوض باقتصاد الدول و تفعيل العلاقات الخارجية و من ثم تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر.

## IX- هيكل الدراسة:

قسم البحث إلى ثلاثة فصول وكل فصل يحتوي على ما يلي:

**الفصل الأول: الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية**

يتضمن هذا الفصل الاطار النظري للتكتلات الاقتصادية حيث سنتطرق إلى ماهية التكتلات الاقتصادية، دوافع و شروط الانضمام إلى التكتلات، أيضا اثار التكامل الاقتصادي و أهم التكتلات الاقتصادية الرائدة.

**الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر**

سنتناول في هذا الفصل عموميات حول الاستثمار الاجنبي المباشر و أهم المفاهيم المتعلقة به من حيث المفهوم و أشكال الاستثمار و أهم النظريات المفسرة له ،مع التطرق الى تحديد مفهوم المناخ الاستثماري و أهميته و في الاخير تقييم علاقة الاستثمار بالتكتل الاقتصادي.

**الفصل الثالث: دور منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمنطقة**

حيث يمثل هذا الفصل صلب موضوع الدراسة و هو دور تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، يتضمن على كل من التعريف بمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ،نشأتها ،مبادئها، مع التطرق الى أهم القطاعات التي تسري عليها الاتفاقية، المزايا التي حققها هذا التكتل للدول الأعضاء، و تحليل التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر للدول الأعضاء.

# الفصل الأول :

# الإطــار النظــري

# للتكتلات الاقتصادية

## تمهيد الفصل:

يعيش العالم اليوم متغيرات جديدة تستوجب من الدول إعادة النظر مرة أخرى في مسارها ،حيث أصبح من المستحيل أن تحقق دولة ما متطلباتها بجهد منفرد دون أن تلجأ الى غيرها من الدول لتبادل و تقاسم المنافع المشتركة. فأصبحت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الحل الأمثل و الذي يساعد و يسهل العمليات و العلاقات الاقتصادية بين الدول ،حيث تعتبر التكتلات من أهم السمات التي تميز النظام الاقتصادي الراهن، والتي تسعى الى تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية و سياسية مشتركة، وتأخذ التكتلات أشكالا عدة انطلاقا من منطقة التجارة الحرة ،مرورا بسوق مشتركة ووصولا إلى أرقى درجات التكامل الاقتصادي –التكامل الاقتصادي التام– وذلك من خلال توحيد السياسات النقدية والتجارية والمالية اضافة إلى عملة موحدة ومن أهم النماذج الناجحة عن التكتلات نذكر :الاتحاد الاوروبي ، اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(NAFTA)، مجموعة دول الاسيان.....الخ .و تعتبر مناطق التجارة الحرة الأكثر انتشارا في الوقت الراهن نظرا لما تقدمه من اثار ايجابية ومكاسب اقتصادية على الدول الأعضاء . سنحاول في هذا الفصل التعرف على جوانب مهمة عن التكتلات الاقتصادية بصفة عامة ومناطق التجارة الحرة بصفة خاصة و ذلك بتقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول:** ماهية التكتلات الاقتصادية.

**المبحث الثاني:** ماهية مناطق التجارة الحرة.

**المبحث الثالث:** أهم نماذج مناطق التجارة الحرة في العالم.

## المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية

إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة ، إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء المتقدمة أو النامية، هذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول.[1]

### المطلب الأول: المنهج التقليدي للتكتلات الاقتصادية

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية وكذا الى أشكاله، أهم الاثار المترتبة عن التكتلات الاقتصادية، بالإضافة إلى مقومات و دوافع قيام التكتلات الاقتصادية.

#### الفرع الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أول تكتل في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الانجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الامبراطوري، و كذلك تكتل فرنسا و مستعمراتها و غيرها من التكتلات إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة و محاولة استغلال موارد هذه المستعمرات و ذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم.[2] ويدعى هذا النوع من التكامل بالتكامل الرأسي، ولكن و بعد اتساع حركة التحرر الوطني و الاستقلال خلال الخمسينات و الستينات، ظهر نوع جديد من التكامل يدعى التكامل الأفقي و يقوم هذا النوع من التكامل الاقتصادي بين مجموعة أطراف متقاربة في درجة تطورها الاقتصادي و توجهاتها السياسية كما يقوم هذا النوع من التكامل على علاقة متكافئة و مصالح مشتركة و أسس جديدة للتخصص و تقسيم العمل و يسعى لهذا التكامل كل أطرافه أو أعضائه و ذلك لتحقيق أهداف معينة يصعب على كل طرف أن يحققها بمفرده . وقد ظهرت التكتلات الاقتصادية كذلك في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية و دول الشرق الأوسط مثل مشروع "مارشال" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة

---

[1]– زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة**، الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999، ص 310.

[2]– عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه–غير منشورة–، جامعة الجزائر،الجزائر، 2007/2006، ص 32.

بشروط سياسية و عسكرية، و قد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات و ذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية.[1]وفيما يلي سنعرض مجموعة من التعاريف حول التكتلات الاقتصادية:

- التكتل الاقتصادي يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا، جغرافيا، تاريخيا، ثقافيا و اجتماعيا و التي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح و زيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية لشعوب الدول المتكاملة".[2]
- و يعرف أيضا "بأنه يتمثل في تحرير التجارة على المستوى الاقليمي فيما بين مجموعة الدول الأعضاء في التكتل بهدف الاستفادة من مزايا حرية التجارة و التخصص و تقسيم العمل فيما بين مجموعة هذه الدول و بالتالي يترتب على التكتلات الاقتصادية زيادة الاعتماد المتبادل و تقسيم العمل في مجالات التجارة و الاستثمار".[3]
- و يعتبر التكتل الاقتصادي تجمع العديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك، هذا التجمع قد يكون في اطار اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة.[4]
- و يبقى التكتل في مفهومه الحديث عملية سياسية اقتصادية و اجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات مندمجة متكافئة لخلق مصالح مشتركة و تحقيق عوائد من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، و بلوغ درجة من الاندماج للوصول إلى الوحدة الاقتصادية.[5]

---

[1]– عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 32.

[2]– سكينة حملاوي، **واقع التكتلات الاقتصادية الاقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة دراسة حالة الشراكة الأورو متوسطية دول المغرب العربي** مذكرة ماجستير –غير منشورة– ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2011، ص 20.

[3]– محمد يونس و آخرون، **التجارة الدولية و التكتلات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015، ص 191.

[4]– سكينة حملاوي، مرجع سابق، ص 21.

[5]– يحياوي سمير، **العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي غلى الدول العربية حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير –غير منشورة– ، جامعة الجزائر،الجزائر، 2005/2004، ص 94.

اذن فالتكتلات الاقتصادية تعبر عن درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل و تقسيم العمل الاقليمي في مجالات الاستثمار و التجارة و أنواع التبادلات الأخرى كما يعبر أيضا عن صيغة للتعاون الاقتصادي الدولي.

من خلال هذه التعاريف السابقة للتكتلات الاقتصادية نلجأ إلى بعض المفاهيم و التي لها علاقة بالتكتلات الاقتصادية:

**أولا: التكامل الاقتصادي:**

إختلف الاقتصاديون حول تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي، فاستخدمت مصطلحات عديدة للتعبير عن التكامل الاقتصادي، فالبعض استعمل مصطلح الاندماج و آخرون استخدموا مصطلح التعاون، و يرجع هذا الاختلاف إلى نوعية التكامل و درجته هل هو جزئي أو كلي، أو هو على شكل اتفاقيات ثنائية أو مجموعة من الدول على شكل تكامل اقليمي.[1]وفيما يلي سنتطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي:

- تعريف بيلا بلاسا (B.BLASSA) يعرف التكامل على أنه عملية و حالة في آن واحد، فهو عملية لأنه ينطوي على التدابير و الاجراءات و الوسائل التي تستخدم في انجاز العملية التكاملية كإلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى مجموعة الدول المختلفة، و هو حالة لأنه يعمل على إلغاء أمور التفرقة بين اقتصاديات الدول الأطراف و ينقلها من حالة تفرقة و تمايز إلى حالة التحام و انسجام.[2]

و قد أشار بيلا بلاسا إلى أن التكامل الاقليمي ليس بالضرورة أن يكون بين عدد قليل من الدول أو يكون بالمعنى الجغرافي فجوهر التكامل عنده هو القضاء على كل أشكال التمييز بين اقتصاديات الدول الأعضاء و رغم ذلك عاد بلاسا و أشار إلى أن قيام تكامل اقتصادي بين دول متجاورة هو بمثابة ارجاع الأوضاع إلى ما ينبغي أن تكون عليه حيث نجده يقول:

[1]– خاطر اسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي** ،مذكرة ماجستير(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2013/2012، ص 2.

[2] -Bela blassa, **the theory of economic integration**, Richard iRwining, home wood Illinois, 1961 ,p1.

- ويعرف أيضا على أنه:"التكامل بين بلدان متجاورة معناه ازالة الحواجز المفتعلة التي تعرقل النشاط الاقتصادي عبر الحدود بمعنى أن الاقليمية و القرب الجغرافي تعزز من فرص قيام التكامل الاقتصادي و ليست شرطا من شروط قيامه".[1]
- و عرفه تنبرجن: بانه خلق الهيكل المناسب للاقتصاد الدولي حيث تتم إزالة كل العوائق المصطنعة أمام التبادل التجاري مع ادخال العناصر اللازمة للتنسيق و التوحيد.[2]

انطلاقا من هذه التعاريف يمكن القول أن التكامل الاقتصادي هو عملية الغاء الحواجز الجمركية و غير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة، أي ازالة جميع العوائق على حركة التجارة الدولية مع تطبيق سياسات موحدة لتحقيق معدلات نمو جيدة و الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية.

**ثانيا: التعاون الاقتصادي**

لا تستطيع الدول منفردة تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لأن الطبيعة الانسانية و التضامن في المصالح يدفعها لإنشاء عديد من العلاقات المتنوعة كما أن العلاقات الاقتصادية الدولية أصبحت أكثر وضوحا و أصبح النظام الاقتصادي الدولي يعتمد على التعاون الدولي في ظل مجتمع حرية التجارة.[3] ويعرف التعاون على أساس أنه محاولة لترتيب سياسات الدول في المجال الاقتصادي بطريقة لا تؤدي كما هو الحال بالنسبة للتكامل الاقتصادي حتما إلى إقامة نوع من البناء المؤسسي، فالغرض هو تحقيق اتفاق يشمل الميدان الاقتصادي و لبلوغ أهداف اقتصادية محددة و ليست بالضرورة مشتركة.[4]ويشمل التعاون الاقليمي عادة على الاتصالات و التعاملات الحكومية و التفاعلات الشعبية غير المفيدة بتوجيهات معينة أي التحرر من القيود الرسمية.

اذن فالتعاون هدفه هو تحقيق منفعة اقتصادية مشتركة عن طريق تشجيع التبادل التجاري و الاقتصادي بين دولتين أو أكثر.

**ثالثا : الاتفاقيات الثنائية**

---

[1]– ايمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 198.

[2]– شذا جمال خطيب صعفق الركيبي، **العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 101.

[3]– رميدي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 5.

[4]– خليفة مراد، **التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية و المرجعية القانونية:تجارب و تحديات**، مذكرة ماجستير–غير منشورة–، جامعة الحاج لخضر ،باتنة،الجزائر،2006/2005، ص43.

تعتبر الاتفاقيات الثنائية كخطوة أولى وحل مرحلي قبل الانتقال الى مراحل متقدمة من التعاون و التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول . وقد انتشرت الاتفاقيات الثنائية عقب الحرب العالمية الثانية. حيث تعتبر أقل درجة من التكامل الاقتصادي ، وتحقق الاتفاقيات الثنائية العديد من المزايا فهي تتعلق بتنشيط التجارة بين الدول المختلفة فيما يتعلق بحرية إنتقال السلع بين هذه الدول حيث تعرف بأنها إتفاق ملزم بين الدولتين لتحقيق حجم من التجارة السلعية يتحدد من إحدى الدول الى أخرى.[1]من بين الأهداف التي يتوقع تحقيقها من الاتفاقيات الثنائية نذكر منها :

- تنشيط الصادرات
- تنظيم التجارة (تصدير و استيراد)
- تنويع من الصادرات و التخلص من مخاطر عمليات التجارة الخارجية
- القضاء على مشكلة النقد الاجنبي ، حيث تتم تسوية المدفوعات في نهاية المدة المتفق عليها

حيث يلاحظ أن الاتفاقيات الثنائية بتنوعها تأثر على الهيكل الاقتصادي و مستويات الأسعار و معدلات التشغيل و البطالة ، انما تؤثر على شكل ونوع الانتاج من خلال التأثير على الصادرات و الواردات .[2]

**الفرع الثاني: أشكال التكتلات الاقتصادية**

يمكن تقسيم التكتلات الاقتصادية على أساس درجات سلم التكامل الاقتصادي وبذلك نجد الأنواع ، أو درجات التكامل الاقتصادي ،وقد وضع "بيلا بلاس" أشكال التكامل على النحو التالي: اتفاقية التفصيل الجمركي ، منطقة التجارة الحرة ، السوق المشتركة ، الوحدة الاقتصادية كما يضيف فريق ثالث من الاقتصاديين الاتحاد النقدي ، وفيما يلي سنقوم بعرض مختلف المراحل للتكامل الاقتصادي على النحو التالي :

**أولا:منطقة التجارة التفضيلية: P.T.A**

من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين او أكثر ، تقوم هذه الاخيرة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية والتي تعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف الى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير

[1]– مقروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية و المغاربية**، مذكرة ماجستير–غير منشورة–، جامعة فرحات عباس،سطيف، الجزائر، 2014/2013 ، ص 16.

[2]– عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 7.

جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون الغاءها كليا ، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل ، أو بصيغة أخرى هي اتفاق دولتين أو أكثر على تكون معاملة تفضيلية تتمثل في إزالة بعض العوائق الكمية وغير الكمية وغير الكمية في مجال التجارة الخارجية سواء تجارة السلع أو الخدمات مثل خفض معدلات التعريفة الجمركية .[1]

ومن بين الملاحظات المتعلقة بهذه الصورة التكاملية نجد :

1- تعني هذه الصورة التكاملية بتخفيض القيود الجمركية وغيرها دون إلغائها فهي لهذا تعد نوعا من المعاملات التفضيلية الجمركية التي ترمي الى زيادة التبادل التجاري بين الدولتين أو أكثر .
2- تنصب هذه الصورة من الصور التكامل على الناحية التجارية المتعلقة بتبادل السلع العينية فقط ولا تمتد لتشمل الجانب النقدي.
3- تحتفظ الدول الأعضاء في المنطقة بسياستها القطرية في المجالات الجمركية وغير جمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي دول الأعضاء.[2]

**ثانيا:منطقة التجارة الحرة: Free Trade Area**

هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول التي يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية و الغاء جميع القيود على التدفقات التجارية، مع إحتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية إزاء الدول خارج المنطقة، و ذلك لتحقيق منافع اقتصادية و المتمثلة في تعظيم الانتاج و زيادة حجم التدفقات التجارية بين الدول.[3]

كما عرفتها الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (GATT) في المادة "64" و التي تنص على "أن منطقة التجارة الحرة هي مجموعة من إقليمين أو أكثر من الأقاليم الجمركية التي تلغى فيها الرسوم الجمركية بالنسبة لكل التجار تقريبا بين الاقاليم المكونة للمنطقة و ذلك فيما يتعلق بالسلع المنتجة في هذه الأقاليم".[4]

---

[1]- مقروس كمال، مرجع سابق، ص 19.

[2]- ايمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص ص ،235- 236.

[3]- عقبة عبد اللاوي، **الاقليمية الجديدة و آثارها على اقتصاديات الدول النامية**، مذكرة ماجستير-غير منشورة-،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009/2008، ص 51.

[4]- ايمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص 237.

و تعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري و رفع معدلات النمو الاقتصادي و تنوع التجارة فهي عبارة عن دمج أسواق السلع للدول الأعضاء في سوق واحدة كبيرة يتحقق بداخلها تنقل السلع التي منشؤها الدول الأعضاء.[1]

و من أبرز صور المناطق الحرة في العصر، منطقة التجارة الحرة الأوروبية و تضم سبعة دول: النمسا، فنلندا، أيسلندا، ليشتنشتاين، النرويج، السويد و سويسرا و التي نشأت بموجب معاهدة ستوكهولم عام 1959.[2] و كذلك منطقة التجارة الحرة النافتا المكونة من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا و المكسيك.

**ثالثا: الاتحاد الجمركي: Customs Union**

تعد الاتحادات الجمركية أحد الأشكال الأساسية للتكامل الاقتصادي و التي يتم فيها إلغاء الرسوم و الحواجز الجمركية تدريجيا كما هو الحال عند انشاء منطقة التجارة الحرة إلا أن الاتحاد الجمركي يختلف عن منطقة التجارة الحرة بأن دول الاتحاد تضع تعريفة جمركية موحدة تطبقها باعتبارها إقليما جمركيا واحدا.

بخلاف ما يتبع في مناطق التجارة الحرة بأن كل دولة تحتفظ بتعريفة جمركية خاصة بها إزاء العالم الخارجي.[3]

بحيث تصبح حركة السلع فيما بين الدول المتكاملة حرة من أية قيود جمركية أو ادارية،[4] و من أشهر الأمثلة على ذلك إتحاد البني لوكس بين بلجيكا و هولندا و لوكسمبورغ و الذي عقد في لندن في سبتمبر 1944،[5] و لقد عرفت "الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة" "بأنه استبدال اقليم جمركي واحد بإقليمين جمركيين أو أكثر "بحيث يتم ما يلي:

- إلغاء جميع أشكال التعريفة الجمركية و الصور الأخرى للقيود التجارية بين الدول المشتركة.
- توحيد التعريفة و القواعد الأخرى على التجارة الخارجية بالنسبة للدول غير المشتركة و قد اشترطت المادة 24 من الاتفاقية لتكوين الاتحاد الجمركي نفس الشروط الخاصة بإنشاء منطقة التجارة الحرة و يشكل الاتحاد الجمركي الدرجة الثالثة التصاعدية في سلم التكامل الاقتصادي، و يمكن وضع مفهوم

[1]- مقروس كمال، مرجع سابق، ص 20.

[2]- زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص 299.

[3]- ايمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص 240.

[4]- حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية و التطبيق**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر،1998، ص 8.

[5]- زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص 299.

الاتحاد الجمركي في شكل معادلة على النحو التالي:

**الاتحاد الجمركي = منطقة التجارة الحرة + تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي.**

هذا ما يعني أن الاتحاد الجمركي يشتمل على مجموعة من الاجراءات منها:

- إزالة كافة القيود الجمركية و غير الجمركية المفروضة على التجارة البينية و هذا يمثل الاتحاد الجمركي للمناطق الحرة.
- إقامة سياج جمركي موحد في شكل تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي يتم صياغتها على أساس معادلة متفق عليها بين جميع الدول الاعضاء.[1]

**رابعا:السوق المشتركة: Common Market**

بالإضافة إلى حرية حركة السلع فيما بين الدول الأعضاء و تطبيق تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي فإنه يتم إلغاء القيود على حركة عناصر الانتاج- العمل و رأس المال- فيما بين دول السوق. و على ذلك تشكل الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم من خلالها انتقال السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال في حرية تامة و من أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشتركة.[2] حيث يمكن التعبير عن هذه الدرجة التكاملية بالمعادلة الآتية:

**السوق المشتركة = الاتحاد الجمركي + تحرير انتقالات عناصر الانتاج.**

في ظل السوق المشتركة يصبح التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في النواحي المالية و النقدية و الاجتماعية من الأهمية و الضرورة لكمال أسواق السلع و عوامل الانتاج.[3]وكمثال على السوق المشتركة اتفاقية روما عام 1957 و التي عقدت بين بعض الدول (ألمانيا، بلجيكا، لوكسمبورغ، فرنسا و إيطاليا).[4]

**خامسا:الوحدة الاقتصادية: Economic Union**

في هذه الدرجة التكاملية لا يتوقف الأمر فقط على إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع و الخدمات و انتقال عناصر الانتاج بين الدول الأعضاء و توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء اتجاه العالم الخارجي، فإنه يتم

[1]- ايمان عطية ناصف و هشام عمارة، مرجع سابق، ص ص،240-241.

[2]- حسين عمر، مرجع سابق، ص 8.

[3]- ايمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص ص، 244- 245.

[4]- سكينة حملاوي، مرجع سابق، ص 31.

خلال هذه المرحلة تنسيق السياسات الاقتصادية و المالية إلى جانب السياسات الاجتماعية و الضريبية الأخرى، هذا لغرض ازالة التباين في تلك السياسات بين الدول الأعضاء،[1] فعملية انشاء وحدة اقتصادية بين مجموعة الدول تتطلب عليها تقوية و زيادة الروابط الاقتصادية بين تلك الدول في مجالات الانتاج و المجالات النقدية و المالية[2] و كذا لغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل بحيث تتحقق وحدة اقتصادية مستقبلا بين الدول الأعضاء.[3] حيث يمكن التعبير عن هذه الدرجة التكاملية بالمعادلة الآتية :

**الاتحاد الاقتصادي = السوق المشتركة + تنسيق السياسات الاقتصادية.**

**سادسا:الاتحاد النقدي :**

إن قيام التجارة وتحويل رؤوس الاموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، حيث تقوم بتنسيق كافة السياسات النقدية و الصرفية بينها ، أي بالإضافة لانتقال عناصر الانتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية ، ففي وجود الاختلاف في العملات الوطنية للدول المتكاملة ممكن أن يؤدي الى عدم تحقيق الاهداف المرجوة ، حيث يقوم هذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء لتشجيع التبادل التجاري و الاستثماري[4] ويعرف ما خلوب F.Machlup اصطلاح التكامل النقدي على أنه "مجموعة من الترتيبات الهادفة الى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية".[5]ومن أمثلة ذلك هو الاتحاد النقدي الاوروبي ، الذي قام بين الدول الأوروبية ،حيث دخلت العملة الأوروبية الموحدة حيز التطبيق ابتداء سنة 1999 بجانب الدول الأعضاء ، والتي انسحبت تدريجيا في فترة انتقالية استمرت الى عام 2002، بعدها أصبحت العملة الجديدة (اليورو) هي العملة الرئيسية في التعامل بين الدول الأعضاء.[6]

**سابعا:الاتحاد الاقتصادي التام :**

---

[1]– مقروس كمال، مرجع سابق، ص 24.

[2]– ايمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 247– 248.

[3]– عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000–2010)**، مذكرة ماجستير–غير منشورة– ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 10.

[4]– مقروس كمال، مرجع سابق، ص 24.

[5]– عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص 10.

[6]– مقروس كمال، مرجع سابق، ص24.

يعتبر الاتحاد الاقتصادي التام اخر درجات التكامل الاقتصادي بحيث تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد كما يتم توحيد السياسات الاقتصادية أيضا ، فانه يمكن في ظل الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين و الذي يؤيد بذلك الى زيادة الرفاهية الاقتصادية ، فيمكن القول على أن الاتحاد الاقتصادي التام يقوم بتوحيد كافة السياسات الانتاجية و النقدية و الضريبة والتجارية و الاجتماعية و غيرها،[1] حيث تتطلب هذه السياسات إنشاء سلطة اقتصادية إقليمية عليا تسيطر على كافة المستويات و مراقبة تنفيذ تلك السياسات الموحدة .[2]والشكل التالي يوضح درجات التكامل الاقتصادي :

**الشكل رقم(1-1): درجات التكامل الاقتصادي**

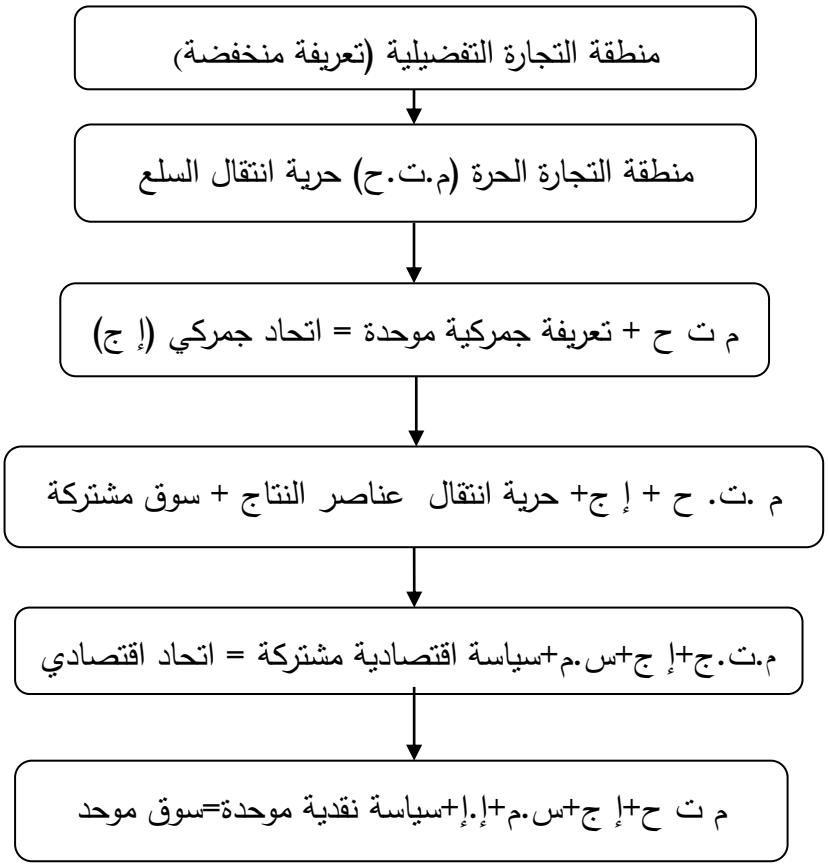


**المصدر :** عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه-غير منشورة-، جامعة الجزائر،الجزائر، 2007/2006،ص16

[1]- عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 15.

[2]- مساهل سمية، **دور التكامل الاقليمي و الشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الاتحاد الاوروبي و المغاربي**، مذكرة ماجستير -غير منشورة-، جامعة فرحات عباس، سطيف2، 2014/2013، ص 32.

**الفرع الثالث: آثار التكتلات الاقتصادية**

**أولا: الآثار الساكنة Static Effects**

**1- أثر خلق التجارة:**

إن خلق التجارة كما يشير البنك الدولي، يحدث عندما دولة عضو في الترتيب الاقليمي (مثلا دولة أ) بزيادة وارداتها من دولة شريك لها (مثلا دولة ب) و ذلك دون تخفيض لواردات الدولة أ من باقي دول العالم و يحدث ذلك بسبب إزالة التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء.[1]

أي أنه في حالة خلق التجارة يتم إستبدال الانتاج المحلي داخل منطقة التكامل الأقل كفاءة من حيث الانتاج و الأكثر تكلفة، أي بذلك تزيد واردات الدولة العضو التي تنتج نفس هذه السلعة بأكثر كفاءة انتاجية لأن منتجاتها تصبح أقل سعرا بعد ازالة التعريفة الجمركية في إطار التكامل الاقتصادي بين الدولتين.

هذا ما يعني خلق التجارة يكون أثرها ايجابيا لأنها تعني أفضلا مجموع موارد أعضاء الاتحاد و بالتالي الاقتراب من توزيع الانتاج في ظل التجارة أي هذه هي المكاسب المحققة من التجارة.[2]

**2- أثر تحويل التجارة:**

يشكل تحويل التجارة الأثر السلبي للتكامل الاقتصادي لأنه ينقص من الكفاءة الانتاجية للواردات، و يحدث تحويل التجارة عندما يتم إحلال الواردات من باقي دول العالم في الدولة (أ) من خلال واردات أعلى من الدولة (ب)، لأن واردات الدولة (ب) لا تدفع عنها ضرائب على الواردات بينما يتم دفع الضرائب على الواردات من باقي دول العالم أي تحول الطلب على الواردات من مراكز الانتاج ذات التكلفة المنخفضة نسبيا خارج التكتل إلى المنتجين الأعلى تكلفة داخله و هو أثر سلبي على الرفاهة الاقتصادية حيث يحد منها، حيث أن هذا الأثر يحدث عند انتقال السلعة من منتج غير عضو في التكتل ذي التكلفة الأقل إلى منتج عضو في التكتل ذي

[1]- ابراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية و تقييمية لاطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية- دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية**، مذكرة ماجستير-غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2013/2012ص 21.

[2]- ابراهيم بوجلخة، مرجع سابق، ص 22.

التكلفة المرتفعة، و هذا الانتقال يحدث نتيجة لتحرير التجارة و ما ينتج عنه من إعادة تخصيص الموارد و هو ما يؤدي إلى انخفاض في الرفاهة الاقتصادية.[1]

و التمييز بين خلق التجارة و تحويلها أمر مهم فخلق التجارة يراد به التجارة الجديدة الناشئة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي، في حين أن تحويل التجارة يقصد به تجارة قديمة كانت قائمة ثم حولت من بلد خارجي إلى آخر عضو أثر تكوين الاتحاد الجمركي، كما يترك خلق التجارة أثرا نافعا في الرفاهية أما تحويل التجارة فهو ذو نتيجة غير مؤكدة على رفاهية الدول الأعضاء لكن يضر برفاهية الدول غير الأعضاء.[2]

**ثانيا: الآثار الديناميكية:**

بجانب ما يتحقق من مكاسب آنية و عاجلة فإن دول الاتحاد الجمركي تحقق مكاسب ديناميكية عديدة، و تتمثل في تحقق مزيد من التنافسية بين الدول الأعضاء و اقتصاديات أو وفرات الحجم الكبير، تحفيز الاستثمار.

**1- اتساع السوق:**

حيث يصبح بإمكان كل بلد توجيه انتاجه إلى السوق الموسعة لبلدان التكامل بدل ما توجه إلى السوق المحلية فقط، و هذا ما يؤدي إلى النمو في انتاج المشروعات هذا بسبب زيادة الطلب الداخلي و بالتالي زيادة إستخدام الطاقات و الموارد الانتاجية و الذي يؤدي بتحقيق وفرات انتاجية كما تزيد المنافسة بين المشاريع الانتاجية، و تحسين جودة المنتجات المختلفة التي ستجد أسواق واسعة و مجالات أكبر حيث يؤدي اتساع السوق بإمكانية اقامة صناعة لم تكن موجودة قبل الاتحاد و بالتالي سترتب عليه عدة نتائج اقتصادية أهمها:

- يؤدي اتساع السوق إلى تحقيق وفرات في الانتاج في كثير من الأحيان.
- أيضا يؤدي اتساع السوق إلى تقسيم العمل و زيادة التخصيص في الدول الأعضاء.[3]

**2- زيادة المنافسة:**

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)**، الدار الجامعية، الاسكندرية،مصر،2006، ص 24.

[2]- آسيا الوافي ، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية و حرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير-غير منشورة- ،جامعة الحاج لخضر ، باتنة،الجزائر،2007/2006،ص31.

[3]- خربي هشام و محمد مداحي، **اشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008 لدول مجلس التعاون الخليجي نموذجا**، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الوادي، الجزائر، يومي 27/26 فيفري 2012 ، ص 12.

يشير أثر زيادة المنافسة إلى أن زيادة الأسواق يؤدي بالتالي إلى زيادة حدة المنافسة داخل الاتحاد هذا ما يؤدي إلى تغير هياكل الانتاجية جراء المنافسة هذا الذي يخلق بيئة تنافسية تؤدي إلى خفض مستوى القوى الاحتكارية.

**3- تحقيق وفرات الحجم:**

إن القيام بتكامل اقتصادي يتم بموجبه رفع الحواجز التجارية بين الدول المشاركة و يؤدي بذلك إلى اتساع حجم السوق أمام المنشآت داخل الاتحاد مما يزيد في مستوى انتاجها و تحقيق وفرات الحجم، مما يترتب على ذلك زيادة كفاءة المنشآت الانتاجية.

فبزيادة الكفاءة الانتاجية يزيد بذلك حجم الانتاج و تحفيز المنشأة لسلبية حاجيات السوق الكبير مما يكسبها مزايا اقتصاديات الحجم الكبير.

**4- تحسين مناخ الاستثمار:**

إن زيادة المنافسة و تحقيق اقتصاد الحجم الكبير الناتجة عن اتساع السوق يؤدي إلى توسع الاستثمار و تحفيز الاستثمارات الأجنبية إلى الدخول للاستفادة من مزايا السوق الكبيرة، و لا تتوقف أثار التكامل الاقتصادي إلى توسع الاستثمارات المحلية و حسب بل تتعدى ذلك إلى جلب الاستثمارات الأجنبية إلى داخل منطقة التكامل لتجنب التعرض إلى الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول الأعضاء على وارداتها من السلع الأجنبية.[1]

**الفرع الرابع: مقومات التكامل الاقتصادي**

من الطبيعي أن نجاح عملية التكامل الاقتصادي يتوقف على مدى ما يتوفر له من مقومات، فالمقومات تعني تلك الوسائل أو السبل التي تؤمن تحقيقها و تؤمن تواصل و تطور عملية التكامل ذاتها حيث نذكر منها ما يلي:

**أولا:المقومات الاقتصادية**

[1]- ابراهيم بوجلخة، مرجع سابق، ص 29.

- إنسجام السياسات الاقتصادية: و خاصة السياسة التجارية، النقدية، المالية و لا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات إضافة إلى ذلك تنسيق سياسات الاستثمار ما يؤدي إلى تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة.[1]
- آليات النظام الاقتصادي (دور كل من القطاع العام و الخاص و العلاقة بينهما أو المنافسة و الاحتكار و مدى تكامل الأسواق).[2]
- يقوم التكامل الاقتصادي على وفرات أكبر في الموارد و على أسواق أكثر اتساعا، اذ أن الموارد تمثل امكانيات الانتاج و العرض، أما الأسواق تحدد نطاق الطلب و لكي يمكن توظيف هذه الموارد و استخدام الأسواق بشكل فعال يتعين توفير البنى الأساسية اللازمة و الآليات المناسبة لتنظيم النشاط الاقتصادي.[3]
- توفر رسائل النقل و المواصلات، حيث تعتبر من أهم الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي و التي تؤدي إلى توسيع حركة التبادل التجاري و تشجيع الاستثمار بين الدول الأعضاء.[4]
- توفر الأيدي العاملة: و التي تعتبر من أهم العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي، فوجود الأيدي العاملة المدربة و المؤهلة و حرية انتقالها يتيح للدول الأعضاء في التكتل استغلال مواردها الانتاجية بطريقة فعالة باستمرار.
- التخصص و تقسيم العمل: و الذي يحقق للدول الأعضاء عائدا يفوق ما يمكن أن يتحقق قبل التكامل، و الذي يقضي إلى وفرات الحجم الكبير و الاستفادة من مزايا اقتصاديات السلم على أساس التكاليف النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة.[5]

**ثانيا: المقومات السياسية و المؤسسية**

[1]– بوصبيع صالح رحيمة، **التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية"دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات و التكتل الاقتصادي"دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الاوروبي**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، 2011/2010، ص 14.

[2]– روابح عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 22.

[3]–روابح عبد الرحمان، مرجع سابق، ص22

[4]–نفس المرجع،ص23

[5]–الجوزي جميلة ،**تحديات التكامل الاقتصادي العربي**، الملتقى الدولي الثاني حول:"التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الافاق" ،جامعة عمار ثليجي ، الأغواط، الجزائر، 17_19 أفريل2007، ص318.

حيث تتجلى المقومات السياسية بصورة رئيسية في توافر إرادة سياسية مشتركة و قدر كاف من التوافق بين الأنظمة السياسية و السياسات العامة و الاقتصادية و الاجتماعية و العلاقات السياسية بين الدول و بالأحرى بين حكومات الدول القائمة على الاحترام و حسن الجوار.[1]

و تمثل هذه الظروف السياسية عنصرا مهما من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الاقليمية و تفرض هذه الظروف أهمية وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكامل و التوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق و التجانس.[2]

**ثالثا: المقومات الثقافية و الاجتماعية**

تتمثل في التماثل و التقارب في الوعي الاجتماعي و في ثقافة البلدان المتكاملة في العادات و التقاليد، و كلما كان التماثل و التقارب أكبر فإن التكامل الاقتصادي لم يكن أكثر سهولة و سلاسة فحسب و إنما أكثر ضرورة أيضا خاصة اذا يشمل عناصر أساسية في البناء الاجتماعي لهذه البلدان كاللغة و الدين.

**الفرع الخامس: دوافع التكتلات الاقتصادية**

يقصد بالدوافع المبررات و الضروريات و هي أقرب ما تكون إلى الأهداف التي تسعى إليها الدول و المجتمعات من الدخول في علاقات تكاملية مع غيرها، و من أهم دوافع التكامل الاقتصادي إلى جانب الدوافع الاقتصادية، الدوافع الأمنية– السياسية و الدوافع التاريخية– الاجتماعية، حيث تكتسب هذه الدوافع أهمية متزايدة في العصر الراهن (في ظل العولمة).ويمكن تناول دوافع التكامل الاقتصادي في ثلاث مجموعات رئيسية و هي:

**أولا: الدوافع الجغرافية– الاقتصادية**

تم الجمع بين هذين النوعين من الدوافع للارتباط الوثيق فيما بينهما الذي ينبثق من جوهر التكامل الاقتصادي الاقليمي و الهدف الرئيسي منه، فكلاهما ذو وظيفة جغرافية– اقتصادية، بمعنى الانتقال إلى مجال جغرافي أوسع بكل ما يتضمنه من عناصر و مؤشرات اقتصادية للبلدان المنتمية إليه.ويمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية للتكامل الاقتصادي فيما يلي:

[1]–علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي و الاقليمي في ظل العولمة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر ،2003، ص280.

[2]– اسيا الوافي ،مرجع سابق، ص32.

- اتساع حجم السوق: حيث ان الغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء يؤدي إلى انتقال السلع و تصريف المنتجات من دولة ما إلى أسواق الدول الأعضاء الأخرى بسهولة تامة بعد أن كانت هذه الأسواق مغلقة أمامها بسبب الرسوم و الحواجز الجمركية العالية.
- تحسين شروط التبادل التجاري: حيث أن التكامل الاقتصادي يمنح الدول المتكاملة قوة و أهمية خاصة في المجال الدولي أكبر مما كانت عليه هذه الدول قبل التكامل.
- يمكن الدول الصناعية من الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، حيث أن الهياكل الصناعية لهذه الدولة عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة و بالتالي فان تغيير هذه الهياكل استجابة لبرامج التكامل ليكن له أثر ايجابي على الأداء الاقتصادي .
- زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية.
- زيادة نصيب التكتل الاقتصادي من التجارة العالمية.
- زيادة درجة المنافسة و تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد.
- التمتع بوفرات الانتاج الكبير سواء الوفرات الداخلية الناشئة عن حجم الانتاج أو الوفرات الخارجية الناشئة من عوامل خارج نطاق المشروع.[1]
- زيادة إمكانية و حجم الاستثمار الأمر الذي يؤدي الى زيادة النشاط الاقتصادي و زيادة الدخل الفردي و الذي يؤدي الى زيادة المدخرات المساعدة في زيادة الاستثمارات.[2]
- ضمانة الأحداث المستقبلية: قد تلجأ الدول للانضمام إلى تكتل اقليمي و ذلك من أجل درك المخاطر و الأحداث التي قد تتعرض لها في المستقبل، فيصبح التكتل بمثابة التأمين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة.[3]

**ثانيا:الدوافع الأمنية– السياسية**

[1]– بن عيشي بشير، **معوقات التكتل الاقتصادي العربي و مقوماته**، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الاوروبية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، ،سطيف ، الجزائر ، يومي 8_9ماي 2004،ص2.

[2]–رحماني موسى ،**التكامل العربي بي خيار التخصص أو الاندماج** ، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الاوروبية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، ،سطيف ،الجزائر ،يومي 8_9 ماي2004، ص3

[3]– رميدي عبد الوهاب ،مرجع سابق،ص38.

من الواضح أن أي تكامل اقتصادي مهما كان في شكله أو محدودا في نطاقه لابد له من تحقيق أهداف أمنية و سياسية بجانب الأهداف التجارية و الاقتصادية:

- تعزيز الروابط السياسية بين الدول الأعضاء اضافة إلى حسن الجوار و الاستقرار السياسي مع حسن الثقة و التفاهم المتبادل، حيث لا شك في أن علاقات تجارية و اقتصادية متوازنة تحقق مصالح البلدان الأعضاء هي أفضل الطرق لتحسين الأوضاع السياسية على المستوى المحلي و الاقليمي، و كلما كانت هذه العلاقات أكثر تطورا كلما قطعت مسيرة التكامل الاقتصادي أشواطا أبعد كلما أصبح انتكاسا أو تراجع العلاقات السياسية أكثر صعوبة خاصة اذا ما اكتسب التكامل الاقتصادي مضمونا انتاجيا و ماديا و تقنيا متزايدا في صورة مشاريع اقتصادية مشتركة.[1]

يعد التكتل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء و تأثيرها في السياسة العالمية و المنظمات الدولية.[2]

**ثالثا:الدوافع التاريخية– الاجتماعية :**

يعد التكامل الاقتصادي أساسا للتكامل الاجتماعي و الثقافي بين الدول الأعضاء ومجتمعاتها بالأخص، فمع تمتع كل من هذه المجتمعات بخصائص اجتماعية و ثقافية معينة فإن تطور العلاقات الاقتصادية من شأنه أن يعزز علاقات التعايش و الحوار الثقافي ويزيل حساسيات ترتبط بفترات طويلة من الخلافات السياسية بين الدول و ضعف العلاقة الاقتصادية و التجارية و الصلات الاجتماعية الثقافية بينها على الرغم من عمق جذور الترابط الاجتماعية و الحضاري بين مجتمعاتها.[3]

**المطلب الثاني: الاقليمية الجديدة**

**الفرع الأول :مفهوم الاقليمية الجديدة**

لقد برزت الاقليمية الحديثة نظرا لمجموعة التغيرات و التحولات التي شهدها العالم وخاصة ومع قيام منظمة التجارة العالمية والتي ساهمت بشكل كبيرة في تزايد تحرير التجارة الخارجية.

[1]–علي القزويني، مرجع سابق، ص274.

[2]–روابح عبد الرحمان ،مرجع سابق ،ص21.

[3]–علي القزويني، مرجع سابق،ص276.

ولقد شجع تحول الولايات المتحدة نحو الاقليمية قيام مبادرات مماثلة في شرق آسيا و غير في نطاق العالم ، فقد تضمنت اتفاقات التجارة الاقليمية منذ بداية العهد الأخير للقرن الماضي إضافة لتخفيض الحواجز عناصر أخرى كتنسيق السياسات الوطنية و حرية أكبر لقوى السوق ، وقد ازدادت اتفاقات التجارة الثنائية المبرمة في ظل "الاقليمية الجديدة " لتبلغ 86 اتفاقية في عام 2000 بعد أن كانت تبلغ 20 اتفاقية متعددة الأطراف عام 1990 ثم أصبحت 159 اتفاقية في 2007 وقد كانت في معظمها اتفاقيات لتحرير التجارة تنطوي على مستويات أدنى من الالتزام الاقتصادي كالذي تقتضيه الاتحادات الجمركية المتعددة الأطراف أو الأسواق المشتركة[1].

وتعرف الاقليمية الحديثة على أنها "سياسة لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين الدول بغض النظر عن كون هذه الدول المتجاورة أو حتى القريبة أو بعيدة عن بعضها البعض".[2]

و يطلق على الاقليمية الجديدة اصطلاح أخر وهو الاقليمية المفتوحة، و الذي أشير إليه خلال مفاوضات إنشاء تكتل ابيك (APEC)، وهي تعني تلك الترتيبات الاقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير اعضاء و التي تتعهد فيها دول الاعضاء بتحرير تجارة بين دول تكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير أعضاء ليست بضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستوها بين دول الاعضاء.[3]ويرى أصحاب مصطلح الاقليمية المفتوحة ضرورة توافر عدة شروط وهي :

– أن تكون مفتوحة العضوية open Member shipوهي تعني أن يحق لأية دولة غير عضو ترغب في العضوية أن تنظم الى التكتل بشرط توفر شروط العضوية.

– شرط عدم المنح non–prohibition clause وهي تعني أن اتفاقية التجارة الاقليمية تسمح وبشكل تلقائي لأي دولة عضو بتكتل لتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الاقليمي الى الدول غير الأعضاء.

[1] -unctad ,**trade and development report 2007** ,newyork,5 septmbre2007,pp ,54- 55.

[2]– علاوي محمد لحسن، **الاقليمية الجديدة، المنهج المعاصر للتكامل (الاقتصادي الاقليمي)**، مجلة الباحث، العدد السابع ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ،2009، ص 109.

[3]–علاوي محمد لحسن، مرجع السابق،ص109.

– التحرير الانتقائي و المكاسب المفتوحة selective hibelalization and open bene fits وهي التي تستطيع فيها الدول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفق لمبدأ الدول الأكثر رعاية ، بالنسبة تلك القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالنسبة لباقي دول العالم.

**الفرع الثاني: دوافع ظهور الاقليمية الجديدة**

يمكن إيجاز الدوافع التالية للاتجاه المتزايد نحو الاقليمية الجديدة :

– بروز ظاهرة الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية و الغربية أدى بالقطبين المتصارعين إلى البحث عن أكبر قدر ممكن من الحلفاء ومراكز نفوذ اقليمية ودول حليفة تقبل بإقامة قواعد عسكرية على أرضيها أو على الأقل اتخاذ مواقف الحياد في بعض القضايا العادلة، و التي يعتبر فيها الحياد تحيزا .[1]

- ضغوط المديونية دفعت بالدول النامية إلى إعادة النظر في منهج الاحلال محل الواردات الذي انتقل تطبيقه من المستوى القطري إلى النطاق الاقليمي ليس فقط بسبب المآزق التي تعرضت لها بل أيضا لحاجتها الماسة إلى تعزيز مبادرتها إلى العالم المتقدم لتستطيع سداد ما استحق عليها من ديون.
- تأثير الاتحاد الأوروبي، حيث كان من نتيجة المفاوضات التي تمت في منتصف الثمانينات من القرن العشرين حول توسيع نطاق السوق الأوروبية، و إتمام مرحلة التحرك هذه الأخيرة الموحدة للسلع و الخدمات و العمالة و رأس المال ومن هنا ساد اعتقاد باقي الدول بأن السوق الأوروبية ربما أقل انفتاحا أمام التجارة للدول غير الأعضاء في الاتحاد، و لذلك فكان رد فعل دول العالم الالتحاق بعضوية الاتحاد أو تشكيل تكتلات خاصة بهم.[2]
- الإعتقاد بأن الإقليمية نؤدي إلى توسيع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل، مما يؤدي إلى زيادة فرص الصناعات الإقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية.
- تنامي ظاهرة العولمة و ما نتج عنها من تغيرات جذرية، فقد أدى تسارع و تيرة الثورة التكنولوجية إلى رفع درجات التقارب بين مختلف أجزاء العالم، حيث أدى التطور التكنولوجي و ثورة المعلومات و الاتصالات و تعاظم ظاهرة تدويل العمليات الانتاجية إلى خروج المنشأة من نطاق الاقتصاد المحلي إلى الاقتصاد العالمي.

[1]–بوصبيع صالح رحيمة ،مرجع سابق،ص22.

[2]– روابح عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 68

- فشل أغلب تجارب التكامل الاقتصادي التقليدي بين الدول النامية و عدم تجسيدها على أرض الواقع.[1]

**الفرع الثالث: سمات الإقليمية الجديدة**

رغم إنشاء ظاهرة التكتلات الإقليمية قديما إلا أن التوجهات الحديثة لتلك التكتلات تختلف عنها إختلافا كبيرا، فقد اتسمت التكتلات القديمة بسيادة الدوافع التجارية، بالإضافة إلى درجات التكامل و التجانس و التي اتسمت بالتباين الشديد و لم يؤتى منها ثمارا ملموسا عدا الاتحاد الأوروبي، أما السمات الإقليمية الجديدة فهي كالتالي:

- أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا أو تشابكا سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي.
- تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبرالية و اقتصاد السوق، كما زاد الاعتماد المتبادل الاقتصاد العالمي بعد الحرب الباردة كنتيجة للانتشار التكنولوجي و تحرير التجارة في أغلب الدول.
- تأخذ التكتلات الاقليمية الجديدة من استراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها، و تعتمد النظرة الخارجية للتكتل كمصدر للنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة.
- وصف التكتلات الاقليمية بأنها استراتيجية و ليست تجارية فقط لتعدد القطاعات و أنها تعطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية و السياسية.
- تمثل الاقليمية محاولات للاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم و تنوع المنتجات و مكاسب زيادة الكفاءة و تنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الاقليمية الجديدة.
- تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار و سوق العمل و سياسات المنافسة و التكامل النقدي و المالي و التعاون العلمي و التكنولوجي.
- تؤكد التكتلات الإقليمية الجديدة أيضا أهمية الاستثمار الأجنبي و إعتباره كمحرك أساسي إتجاه تحرير التجارة كهدف نهائي لإقامة تكتل إقليمي، فإن الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي و تحقيق المنافسة العالمية في التجارة.
- ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات التزامية تبادلية بين دول نامية و متقدمة.
- تتسم معظم الترتيبات الاقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات اقليمية في الوقت نفسه فالولايات المتحدة الأمريكية عضو في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA و عضو في تجمع آسيا للباسيفيك APEC و يرجع السبب في تعدد العضوية إلى الآتي:

[1]– بوصيع صالح رحيمة، مرجع سابق، ص 23.

-تنويع التجارة و روابط الاستثمار لتخفيض الاعتماد على الشركاء الرئيسيين في التكتل.

-هناك تساير في بعض الجوانب بين الاقليمية و التعددية.

**الفرع الرابع: ايجابيات و سلبيات الإقليمية الجديدة**

**أولا: ايجابيات الاقليمية الجديدة**

1- من شأن تحرير الاسواق و الانفتاح التجاري و التمويل الدوليين أن يقضيا إلى أفضل توزيع ممكن لعوامل الانتاج بصورة عامة و إلى زيادة الانتاج و التعجيل بعملية الارتقاء التكنولوجي في البلدان النامية بصورة خاصة، إضافة إلى التخصص و تقسيم العمل حيث يوفر التكامل الاقتصادي للدول المتكاملة عائدا يفوق ما يمكن أن يتحقق لها قبل التكامل.[1]

2- ترقية المنافسة مما يمكن من رفع القدرة و الكفاءة للآلة الانتاجية في الدول النامية مما يساهم في إعادة تأهيل القطاع و دفع عملية الاصلاح و التعديل الهيكلي و ضبط استراتيجيات صناعة جديدة لدول الجنوب.[2]

3- تتضمن إتفاقيات الاقليمية الجديدة في كثير من الأحيان برامجا لتحديث الصناعة و إعادة تأهيل المؤسسات لدول الجنوب من خلال التعاون في الميدان العلمي و التقني في مجال الجودة و المواصفات، جذب الاستثمار، التنافسية، تنويع الصادرات كل ذلك يساهم في رفع كفاءة و تأهيل المؤسسات المحلية و تحسين مناخ الاستثمار.[3]

4- يرتكز دعاة الاقليمية الجديدة إلى ضرورة دعم النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالاستثمارات المباشرة و ازالة العوائق في وجه الاستثمارات الخارجية فهي اضافة إلى توفير رؤوس الأموال اللازمة لعملية الانتاج، تساهم أيضا في نقل التكنولوجيا الحديثة من خلال توطن الشركات في البلدان النامية، كما تساهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الجنوب في تغير استراتيجياتها الصناعية و تفعيل عملية الخوصصة التي تقلص من حجم القروض الداخلية و الخارجية عن طريق استبدال القروض الموجهة للمؤسسات العاجزة.[4]

[1]- عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 85.

[2]- روابح عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 71.

[3] -روابح عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 71.

[4]- عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 84.

**ثانيا: سلبيات الاقليمية الجديدة**

1- زيادة حدة المنافسة بعد الانضمام للمنطقة التفضيلية.

2- بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر يجب الاشارة إلى أن الاقليمية الجديدة لم تأخذ بعين الاعتبار أولويات و بشكل مضمون تدفق الاستثمارات، فالاستثمارات المباشرة هي التي تهم الاقتصاديات النامية، و في هذه المرحلة تحديدا حيث بنيتها الاقتصادية بحاجة إلى استثمارات مباشرة تتضمن اقامة مشاريع حقيقية، أما بالنسبة للاستثمارات غير المباشرة و هي الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية و التي تتضمن شراء سندات و أسهم الشركات المحلية، و شراء عملات البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات و في ظل الظروف الراهنة تمثل خطرا حقيقيا على اقتصاديات الدول النامية لضعفها من حيث البنية و من جهة أخرى طبيعة الاستثمارات المالية خطرة لأنها تحقق الاقتصاديات الوطنية الضعيفة بعوامل عدم السيطرة نتيجة لإمكانية تصفية هذه الاستثمارات في أية لحظة.[1]

3- إنضمام الدول النامية لاتفاقيات التجارة مع الدول المتقدمة يملي عليها القيام بعملية تحرير أوسع تمس قطاع الخدمات لكن في ظل إستمرار السياسات و الأوضاع كما هي عليها، فإن مؤسسات الخدمات ستكون في وضعية غير تنافسية و بالتالي لا تستطيع البقاء في السوق لضعف إمكانياتها و مستوى أدائها.[2]

4- إتفاقيات التجارة الحرة الثنائية و بقدر ما تتيح من فرص لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر ما تكون هنالك مضار تتمثل في عملية تحرير بعيد المدى للاستثمار الأجنبي المباشر أو المشتريات الحكومية و قواعد جديدة بشأن جوانب معينة من سياسة المنافسة، إضافة إلى الاتفاقيات الملزمة بإجراء عملية تحرير تجارة السلع أوسع و أعمق بكثير مما هو متفق عليه في إطار ترتيبات منظمة التجارة العالمية مما يقضي إلى ممارسة ضغوطات على البلدان النامية لكي تقطع على نفسها من التزامات التحرير في هذا المجال.[3]

[1]- نفس المرجع السابق، ص 84.

[2]- روابح عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 73.

[3]- بوصيع صالح رحيمة، مرجع سابق، ص ص 27-28.

**المطلب الثالث: الفروقات الأساسية بين الاقليمية التقليدية و الجديدة**

هناك العديد من الفروقات الأساسية يمكن إجمالها في ما يلي:[1]

**أولا:** تركزت الإقليمية التقليدية التي نشأت على أسسها المؤسسات القديمة على عناصر التجاور الجغرافي و التشابه الثقافي كأساس لبناء التنظيم الإقليمي في حين نجد أن المؤسسات الإقليمية الجديدة ركزت على تشابه المصالح بين الدول مما يعني إمكانية إنشاء مؤسسات للتعاون الاقليمي بين دول غير متجاورة جغرافيا و غير متشابهة ثقافيا، فبينما ركزت الاقليمية التقليدية على إنشاء مؤسسات الأمانة العامة و التنظيمية وعلى الطابع الحكومي المسيطر عليها نجد أن الإقليمية الجديدة ركزت على إنشاء مؤسسات محدودة للإشراف على التعاون، و على أن يكون البعد الحكومي هو أحد أبعاد تلك المؤسسات بحيث يتم إشراك مؤسسات القطاع الخاص في بناء تلك المؤسسات.

**ثانيا:** الإقليمية التقليدية ركزت على أن التنسيق بين السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيه كل الأعضاء بالتساوي، خلاف للإقليمية الجديدة و التي هدفها اعطاء وزن أكبر للشركات متعددة الجنسيات.

**ثالثا:** بالنسبة للمرحلة النهائية نجد بأن الهدف النهائي لصيغة التكامل التقليدية هو الوصول إلى وحدة إقتصادية على أمل الانتهاء بوحدة سياسية، أما بالنسبة للإقليمية الجديدة فقامت على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة و حركة رأس المال.

**رابعا:** بالنسبة للدوافع السياسية فقد ركزت الإقليمية القديمة على تحقيق الأمن و السلام و ايقاف الحروب، الإقليمية الجديدة فقد ركزت على دعم الاستقرار السياسي.

**خامسا:** بالنسبة لتحرير التجارة نجد أن الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم تحاد جمركي، أما الإقليمية الجديدة فتأخذ شكل منطقة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول مقوماتها.

**سادسا:** بالنسبة لشرط عدم المعاملة بالمثل فهو مجاز و مسموح به لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما بالنسبة للصيغة التقليدية، أما الصيغة الجديدة فهذا الشرط غير مسموح و استبداله بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدما.

[1]–روابح عبد الرحمان، مرجع سابق، ص69

**الجدول رقم(1-1): مقارنة بين صيغتي التكامل الاقتصادي التقليدي و الحديث**

| الخصائص | التكامل التقليدي | الاقليمية الجديدة |
|---|---|---|
| النطاق الجغرافي | إقليم يضم دول متجاورة | إقليم أو أكثر متجاورين |
| الخصائص الإقليمية | التجانس و تقارب المستويات الاقتصادية | التباين، أعضاء متقدمون يتولون القيادة. |
| الخصائص الاجتماعية و الثقافية | تأكيد التقارب لتحقيق الوحدة كهدف نهائي | السماح بالخصوصيات، تبادل التفاهم |
| الدوافع السياسية | تحقيق الأمن و السلام و ايقاف الحروب | دعم الاستقرار السياسي |
| تحرير التجارة | اتفاقيات تفضيلية تبدأ بمنطقة التجارة الحرة ثم اتحاد جمركي | مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها |
| عدم اشتراط المعاملة بالمثل | مجاز لصالح الدول الأكثر تقدما | غير مجاز مع تعويض الأقل تقدما |
| نطاق التجارة | أساسا للمنتجات الصناعية، بهدف احلال محل الواردات على المستوى الاقليمي | السلع و الخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير |
| رأس المال | تحريره تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي | يفرض منذ البداية حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما |
| العمل | يؤجل لمرحلة وسيطية و يستكمل عند الاتحاد | غير متاح لمواطني الدول النامية. |
| تنسيق السياسات | تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي | إعطاء وزن أكبر للشركات المتعددة الجنسيات و الأعضاء الأكثر تقدما |

| | | |
|---|---|---|
| المرحلة النهائية | وحدة اقتصادية على أمل أن تقضي الى وحدة سياسية | أساس مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة و حركة رأس المال |

**المصدر:** مساهل سمية، **دور التكامل الاقليمي و الشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي و الاتحاد المغاربي**، –مذكرة ماجستير–غير منشورة–،جامعة فرحات عباس سطيف 2،الجزائر،2014/2013،ص ص، 41-40

## المبحث الثاني : مناطق التجارة الحرة كشكل من أشكال التكتلات

تعد المناطق الحرة المنشأة في إطار اتفاقات الشراكة وسيلة جديدة وقطب ممتازا تسمح للدول المضيفة بجلب عدد هام من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير اقتصاداتها بالاندماج في الأسواق العالمية من خلال مجموعة التحفيزات الجبائية و المالية و الجمركية التي تتميز بها هذه المناطق ،وما يترتب عن ذلك من انعكاسات إيجابية على اقتصاديات هذه الدول تؤدي في الأخير إلى دعم التنمية ورفع معدل النمو الاقتصادي.

### المطلب الأول : ماهية المناطق الحرة

#### الفرع الأول: تعريف المناطق الحرة

هي جزء من أراضي الدولة وبالرغم من أنه يدخل ضمن حدودها سياسيا و يخضع لسلطتها اداريا الا أن التعامل فيه يتم بصورة خاصة وذلك من النواحي الجمركية الاستيرادية و النقدية وغيرها و التي تتعلق بحركة البضائع دخولا وخروجا و بحيث لا ينطبق على هذه المعاملات التجارية وغيرها التي تتم في هذا الجزء الاجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة و ذلك مما يسمح بقدر كبير من الحرية في المعاملات و المبادلات و التي من شانها جذب الاستثمارات.[1]

وتعرف أيضا " المساحة المقفلة تحت الحراسة حيث تخزن بها البضائع سواء كانت تلك المساحة في ميناء بحري أو جوي أو كان داخل أو على ساحل حيث ترد اليها البضائع ذات الأصل الأجنبي بقصد إعادة التصدير أو العرض أو إدخال بعض عمليات إضافية عليها ".[2]

[1]– أحمد نبيل محمد الجداوي، **المناطق الحرة في مصر**، الملتقى العربي حول الأساليب الحديثة في تنظيم و ادارة المناطق الحرة، الملتقى الأول حول: الأساليب الحديثة في تنظيم و ادارة المناطق الحرة، الشارقة، دولة الامارات العربية المتحدة، 20–22 سبتمبر 2005، ص 22.

[2]– منور أوسرير، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة**، مجلة الباحث،العدد2، بومرداس،الجزائر ،2003،ص 41.

وتعرفها اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا و ذلك في دراسة قامت بها حول تقييم المناطق الحرة في عدد من بلدان الاسكوا فعرفت المناطق الحرة بأنها :"مناطق تقع ضمن السياج الجمركي أو مناطق معزولة تقع ضمن ميناء بحري أو مطار جوي أو على مقربة منه ، تستفيد من الإعفاء من الرسوم الجمركية وبذلك هي تقع خارج النطاق الجمركي للدولة مما يجعلها تستخدم لتخزين البضائع العابرة و الحفاظ عليها لتوزيعها و تأخير دفع رسوم الاستيراد أو تجنب دفع الضرائب غير المباشرة على أنواع اخرى من الأنشطة التي تتم فيها ".[1]

– المناطق الحرة هي مناطق مغلقة ومعزولة وغير مأهولة بالسكان ، والتي تدخل فيها الكثير من السلع غير ممنوعة دون إجراءات جمركية رسمية للدخول.[2]

**الفرع الثاني : خصائص المناطق الحرة**

تتمثل أهم خصائص المناطق الحرة في مايلي:

– نظام جبائي مرن : الخاصية الأساسية للمناطق الحرة تكمن في النظام الجبائي المرن الذي يخضع اليه المتعاملون و كذلك العمليات التي يمارسونها داخل المنطقة ، فهي تمنح إمتيازات في إطار الإجراءات المحفزة في مجال الاستثمار و بالخصوص من الناحية الجبائية ، على غرار المحيط الاقتصادي الدولي أو الاقليمي الذي تنتمي إليه.وهذه الامتيازات ماهي إلا الوسيلة لجلب المتعاملين الاقتصاديين الأجانب لاستثمار رؤوس أموالهم داخل المنطقة الحرة.

– الشمولية و العالمية: وهو تفتح المناطق الاقتصادية الحرة على مجالات الاستثمار الخارجي لكل المتعاملين الاقتصاديين المستثمرين، الذين يرغبون في (قائمة مشاريعهم الاستثمارية في هذه المناطق).

بالإضافة الى هذا فان الدول المضيفة لا تأخذ بعين الاعتبار الجنسية الاصلية لرؤوس الأموال المستثمرة من طرف المتعاملين الاقتصاديين في المناطق الحرة .

– المساواة :في هذا الاطار كل المستثمرين أو المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أجانب أو محليين ( ينتمون الى الدولة المضيفة) لهم نفس الحقوق و الواجبات داخل المنطقة الاقتصادية الحرة فالحوافز و الضمانات الممنوحة يشغلها ويستفيد منها كلا الأطراف بدون إستثناء .

[1]– علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الحامد، عمان، الأردن، 2003، ص 409.

[2]– هاني حامد الضمور، **التسويق الدولي**، دار وائل، ط 3، الأردن، 2004، ص 412.

– غياب المشاكل الادارية، فالعمليات التي تتم في المنطقة الحرة لا تخضع الى عراقيل إدارية في التسيير حيث أن الاجراءات الادارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة وبسيطة دون تعقيدات و مشاكل في نوع التسيير.[1]

**الفرع الثالث :أنواع المناطق الحرة**

تتعدد أنواع المناطق الحرة حيث يمكن تصنيفها لثلاث مجموعات رئيسية وذلك حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها، نوعية النشاط الذي يمارس فيها أو حسب عدد الدول الأعضاء المشاركة في انشائها[2]

أولا: حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها و تنقسم الى :[3]

**1.المناطق الحرة العامة:** تتسم بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار و الشركات و المؤسسات و الهيئات الاقتصادية التي يسمح لها بممارسة نشاطاتها سواء كانت التجارية أو المالية أو الصناعية.

**2. المناطق الحرة الخاصة :** وهي تلك المشاريع التي تعامل جمركيا و ضريبيا كمناطق حرة مستثناة من الانظمة و القوانين النافذة في البلد بغض النظر عن موقع انشاءها أو ملكيتها ،ولا تلتزم الدولة اتجاهها بتقديم الخدمات التي توفرها المناطق الحرة.

**ثانيا: حسب نوعية النشاط الممارس فيها :**

1. **المناطق الحرة التجارية :** وتعد هذه المناطق من الأنواع التقليدية التي أخذت تنمو و تتطور التجارة بين البلدان ، ويتمثل نشاط هذه المناطق باستيراد السلع و المنتجات من الخارج البلد الذي تقام فيه أو من داخله لغرض تخزينها واليها في وقت لا حق ، إضافة الى بعض العمليات البسيطة كالتعبئة و التعليق دون المساس بجوهر هذه السلع و المنتجات ومن ثوم تصديرها للخارج أو للداخل في حال وجود طلب عليها، حيث تأخذ المناطق الحرة التجارية عدة أشكال من أهمها:الميناء الحرّ، المحلات الحرة، مناطق التجارة الخارجية.....إلخ.

---

[1]– لبعل فطيمة، **المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية (2000.2010)**، مذكرة ماجستير – غير منشورة–، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010/2009، ص 55.

[2]– علي عباس فاضل و سرمد عباس جواد، **الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص و التحديات)**، وزارة المالية الدائرة الاقتصادية، 2011، ص ص 4–5.

[3]– لبعل فطيمة ،مرجع سابق ،ص56.

2. **المناطق الحرة الصناعية** : ازداد عدد هذا النوع من المناطق نتيجة لتنوع احتياجات الدول و سعيها لتحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية و الاجتماعية و تتضمن العمليات الصناعية المقاومة في هذه المناطق عددا من التغييرات الجوهرية كعمليات التحويل أو التكميل أو التجميع أو التكرار وثم يعاد تصديرها أو استخدامها لسد الطلب المحلي، وتنقسم الى :

أ-**المناطق الحرة الصناعية للتصدير:** وهي حيز داخل المجال الوطني المحمي بالنظام الجمركي المعمول به، وعادة ما تقع بالمحاذاة لميناء أو مطار حيث تستور منها السلع و التجهيزات وكذا المواد الأولية دون أن تخضع للرسوم الجمركية من أجل تحويلها و تصديرها فيما بعد، وتفرض الرسوم الجمركية في حالة دخول هذه السع أو المنتجات على المجال الوطني المحمي للبلد الذي توجد به المنطقة.

**ب-مناطق الحرة للمؤسسات أو مناطق التشغيل وعمل المؤسسات:** ان إنتاج هذه المناطق ليس موجه نحو الخارج فهي ترتكز على قدرات السوق المحلية ،و الغرض منها إنعاش الاقتصاد الوطني و ترقية الشغل وهذا النوع من المناطق يتواجد بالدول الصناعية بسبب متطلبات إنشاءها فهي تتوفر على كل التجهيزات الضرورية للمؤسسات التي تقام بها.

3. **مناطق الخدمات الحرة:**

وتنقسم الى :[1]

أ-**المناطق الحرة المالية:** وتشمل المناطق الحرة البنكية و المناطق الحرة للتأمين

- **المناطق الحرة البنكية** : وهي أماكن جغرافية معلومة أين البنوك على اختلاف أصولها يمكنها ممارسة و بكل حرية نشاطاتها بشرط أن تعمل بنظام العملات الصعبة المتواجدة ببنك خارجي ،و ألا تكون لها علاقات الا مع غير المقيمين، ومن أهم الخصائص التي تميز هذه المناطق ،أنها تستفيد من اعفاء ضريبي كلي أو جزئي بالنسبة للضرائب المباشرة و غير مباشرة تحضي بأنظمة قانونية و على الأخص جمركية خفيفة، من ذلك غياب القيود و الرقابة على المبادلات المتعلقة بالعملة وفي الغالب ليس هناك رسوم على القيمة المضافة و على العمولات، تمتاز بالسرعة و الفعالية في توفير كافة التسهيلات مع جودة الخدمات.

[1]-لبعل فطيمة، مرجع سابق ،ص58.

- **مناطق الحرة للتأمين:** يعتبر الكثير من الباحثين أن الظروف التي شهدها العالم بعد الحر العالمية الثانية وراء تشكل هذا النوع من المناطق الحرة بحيث تميزت بأنظمة قانونية صارمة قيدت عمل شركات التأمين، وبنفس الصيغة البنوك ،شركات التأمين هي الأخرى متواجدة بالساحات المالية الحرة تستفيد من تعطيل القوانين و الضريبة على انشطتها.

ب-**المناطق الجبائية:** الاسم الشائع لهذه المنطقة حاليا هو جنات الضرائب، وهي عبارة عن بلدان أو أقاليم تمنح لأشخاص طبيعيين أو معنويين المقيمين فيها نظاما خاص مقارنة بالبلدان المجاورة أو بالمعدل العام عبر العالم، يستفيدون بموجبه بمزايا ضريبية تمكنهم من الافلات من ضرائب بلدانهم الأصلية أو الاستفادة من نظام ضريبي أكثر تحفيزا من بلدانهم لا سيما فيما يخص الضريبة على المداخيل.

**ثالثا: حسب عدد الدول الأعضاء المشاركة بها**

1. **المناطق الحرة الوطنية:** وهي تخص دولة واحدة حيث تنشأ في حدود اقليمها السياسي.
2. **المناطق الحرة الدولية (المشتركة)** :حيث ينظر الى هذا النوع كأحد أدوات العمل الاقتصادي المشترك على الصعيدين الاقليمي و العالمي حيث تقام مشاريع بين دولتين أو أكثر من قبل القطاع العام أو الخاص وتعمل ضمن مفهوم المناطق الحرة، وتحدد التشريعات الناظمة لأعمالها و لإدارتها اضافة لرسم السياسة العامة لها و الحوافز و الاعفاءات التي يمكن أن تمنح للمستثمرين فيها، ويمكن أن تأخذ أي نوع من أنواع المناطق الحرة سابقة الذكر. وتقام في المناطق الحدودية أو أي جزء من أراضي الدول المشاركة فيها.

**رابعا: حسب منظمة "wepza" :**

1. **المناطق الحرة الواسعة:** وهي عبارة عن مناطق واسعة المساحة فيها سكان مقيمين مثل المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين أو ما يسمى بالمدن الجديدة، بحيث تكوم مأهولة بالسكان ومثال ذلك البرازيل، هونغ كونغ.
2. **المناطق الحرة الصغيرة:** عبارة عن مناطق تقل مساحتها عن 1000هكتار بحيث تكون محاطة بسياج و يجب على المستثمرين أن يلتزموا بالجزء المخصص لهم، ولا يوجد سكان مقيمين بها، ويمكن أن تشمل مهاجع لمبيت العمال مثال ذلك فرنسا ، مصر، الاردن.

3. **المناطق الحرة الصناعية:** هي مناطق حرة صغيرة المساحة هدفها دعم احتياجات صناعة معينة مثل الحلي ،الملابس....الخ، ويمكن للشركات المستثمرة في هذا النوع من المناطق أن تأخذ أي مكان ومثالها صناعة الحلي الهندية.
4. **المناطق الحرة ذات الأنشطة المحددة:** عبارة عن مناطق لا تتعاقد الا مع المستثمرين الذين تنطبق عليهم معايير معينة مثل الوصول الى درجة محددة من الصادرات و الالتزام بمستوى تكنولوجي محدد.

**المطلب الثاني : مفهوم مناطق التجارة الحرة و انواعها**

**الفرع الأول :تعريف مناطق التجارة الحرة**

- منطقة التجارة الحرة هي تجمع اقتصادي بين المجموعة من الدول ، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية و القيود الاخرى على التجارة ، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية ،ازاء الدول خارج المنطقة ،وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الانتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة. وعادة ما يتم انشاء مناطق التجارة الحرة حول الموانئ الرئيسية و المطارات الدولية والمناطق الحدودية ، و تتم ادارتها من قبل مجموعة من الدول وافقت مسبقا على خفض او ازالة الحواجز التجارية فيما بينها ،وتكون بمثابة مراكز تصنيع تتطلب عمالة مكثفة تنطوي على استيراد المواد الخام و تصدير المنتجات المصنعة.[1]
- ولقد عرفها البنك العالمي ، بأن موقع المنطقة الحرة التجارية محدود وغالبا ما يوجد داخل ميناء او بالقرب منه، وأن التجارة منها واليها مسموح بها مع بقية العالم دون قيود ،كما أن البضائع الداخلة و الخارجة منها معفية من كل أداء جمركي يمكن أن تخزن البضائع داخل المحلات التابعة للمنطقة لفترات زمنية متراوحة ويمكن عند الحاجة اعادة تكييفها . علما أن الممتلكات القادمة من المنطقة الحرة التجارية و الداخلة الى البلد المضيف لها ،يفرض عليها اداء جمركي.[2]

و أهم ما تمتاز به المناطق الحرة التجارية ما يلي [3]:

- انها ذات موقع محدد و مغلق.

[1]– مساهل سمية، مرجع سابق، ص 62.

[2]– محمودي مراد، **النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002، ص 45.

[3]– محمودي مراد، مرجع سابق، ص 46.

- غالبا ما توجد بميناء ، أو بمطار أو بالقرب منها.
- تشمل كل الميناء او المطار ، أو كل المدينة المجاورة لهما ، كما يمكن أن تشمل جزءا منها.
- العمليات الجارية بها ذات طبيعة تجارة ، كما يمكن أن تجري بها عمليات التخزين ،وحق التحويل.

إن الشركات المستفيدة منها تتمثل بالأساس في شركات الاستيراد و التصدير وكذلك بائعي الجملة

**الفرع الثاني : أهم العمليات الجارية داخل المنطقة الحرة التجارية**

1. **التخزين stokage**:يقصد به أن الممتلكات الاجنبية الداخلة للمنطقة ، يمكن أن تخزن فيها طيلة المدة اللازمة لذلك ودون رفع أي أداء جمركي عليها.
2. **الفحصverification**:يقصد به أن الممتلكات المخزنة داخل المنطقة يمكن مراجعتها لإجراء الفحوصات عليها ، و التحقق من سلامتها ، دون أن يكلف ذلك صاحبها أي أداء جمركي.
3. **التحويل transformation**:يقصد به أن المواد الداخلة للمنطقة تخضع لسلسلة من العمليات منها ، التنظيف وإعادة التعبئة .
4. **التصدير exportation**: يقصد به أن البضائع المنطقة الحرة التجارية ، تخضع للتصدير علما أن التصدير قد يكون في اتجاه السوق الدولي، كما قد يكون في اتجاه السوق المحلي للبلد المضيف الا أنه في هذه الحالة الأخيرة تخضع البضائع المصدرة لذات الاجراءات و المزايا المقدرة للبضائع المستوردة من الخارج.[1]

**الفرع الثالث :أشكال المناطق الحرة التجارية**

تتعدد أشكال المنطقة الحرة التجارية ، ويمكن حصرها في ما يلي :

- الميناء الحر port flanc
- المحلات الحرة boutiques
- مناطق التجارة الخارجية Foreign trade toues

[1]– محمودي مراد، مرجع سابق، ص 47.

**أولا:الميناء الحر**

منطقة حرة تنشأ داخل ميناء بحري يشتمل على مخازن أو مصانع صغيرة في بعض الأحيان لخدمة الميناء، وتمتد المنطقة الحرة بالميناء لتشمل المدينة التي يقع بها بالميناء بأكملها و تعتبر المدينة في هذه الحالة ميناء حر حيث لا تخضع المعاملات التجارية للرسوم الجمركية أو الضرائب، توسع هذا النوع من المناطق الحرة بسبب الموقع الجغرافي لهذه المناطق في مسار التجارة الدولية ، وتطور عملها من تجارة و انشطة التخزين و الفرز والتعبئة و الشحن واعادة التصدير الى الدخول في انشطة صناعية مختلفة لا سيما في المدن الحرة تسبب وجود تنوع البني الاساسية و الخدمات فيها و توفر البيئة الاقتصادية الملائمة.

وبمعنى أخر نقصد بالميناء الحر الموقع الذي يمكن استيراد منه كل أنواع البضائع ،أجنبية كانت أو وطنية ، وكذلك تصديرها بكل حرية ذلك ان القيود و الاجراءات المفروضة على البضائع الأجنبية لا تفرض عليها الا في الحالات التي يريد فيها بعض الاشخاص ادخالها الى داخل المملكة ، أي بعبارة أخرى الميناء الحر هو منطقة حرة تجارية تتكون من ميناء ما يقع في مساحة ارضية او بحرية أو منهما معا حيث تستثنى من الإقليم الجمركي على نحو يمكن للبضائع الاجنبية ان تدخله وتخرجه دون أن تخضع لأية رقابة .

أما الحالات المختلفة لوضعية الميناء الحر فهي كما يلي :

- ✓ يمكن أن يكون الميناء الحر منطقة حرة في بعض أجزائه فقط أي أنه يمارس نشاطاته العادية في الأجزاء المتبقية الأخرى بشكل طبيعي.
- ✓ يمكن أن يكون الميناء الحر منطقة حرة على امتداد كل من مساحة الميناء فيكون الميناء بالكامل منطقة حرة تجارية.
- ✓ يمكن أن تمتد المنطقة الحرة التجارية الى المناطق المجاورة و المحيطة بالميناء الحر.
- ✓ يمكن أن يكون الميناء عاديا ، وان المنطقة المحيطة به هي فقط التي تعد منطقة حرة تجارية.

**ثانيا:المحلات الحرة**

وهي مناطق حرة تجارية متخصصة في عمليات البيع بالتجزئة ، دون أداء جمركي نجدها بالموانئ و المطارات ، تقترح على المسافرين عددا معينا من المواد ، غالبا ما تكون عليها رسوم ثقيلة داخل الاقليم الجمركي ،مثل التبغ و الكحول و العطور حيث ان الدكتورBoris gombac له وجهة نظر مخالفة فيما يخص المحلات الحرة

حيث لا يعتبرها مناطق اقتصادية حرة لكون الاعفاءات المقررة فيها ليست دائما طبيعية جمركية وان كل ما هنالك اننا نستفيد فيها من الاعفاء الضريبي .

**ثالثا:مناطق التجارة الخارجية**

تعتبر هذه المناطق امتدادا للمفهوم الاصلي للمنطقة الحرة التجارية ،وذلك لما تمنحه لمستخدميها من إمكانيات عمل اضافية ، ويمكن إجراء العمليات التالية بها:معاينة و تجريب استعمال البضائع ،تثبيت البضائع قصد معالجتها أو عرضها ،وضع على البضائع علامات مميزة لها ،حيث نجد اليوم أكثر من 150 مؤسسة حرة في الولايات.م.أ تغطي نسبة 92% من مساحتها الاجمالية ، بل أكثر من ذلك نجدها وامام ضيق المساحة واتساع نشاطاتها، اضطر المشرع الامريكي الى توسيع مفهوم منطقة التجارة الخارجية ، من خلال إقرار العمل بالملحقات لها تعرف باسم المناطق التحتية فظهرت فروع لها ، منها ماهي جزء من مركز صناعي ومنها مؤسسات تتولى العملية التجارية بكاملها ، وتبقى المؤسسة خاضعة للمنظمة الأم من حيث الاشراف و المراقبة ومسؤولة عن كافة العمليات التجارية.[1]

**المطلب الثالث: ايجابيات و سلبيات المناطق الحرة التجارية**

ان للمناطق الحرة التجارية عدة مميزات أو ايجابيات لكل من الدولة نفسها و المستثمرين و المشروعات الوطنية و الأجنبية ، كما لها سلبيات التي تختلف من دولة الى اخرى.[2]

**الفرع الأول : ايجابيات مناطق التجارة الحرة**

- ✓ تخفيف القيود الجمركية على حركة التجارة ، وتقليل معوقات انتقال رؤوس الاموال مما يوفر رؤوس الاموال اللازمة لعملية التنمية .إنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير الى الخارج ، وتتكامل مع المشروعات الصناعية داخل الدولة.
- ✓ توفير فرص العمل و تخفيف حدة البطالة.
- ✓ زيادة صادرات الدولة الى الخارج و تخفيف الخلل في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات.

[1]- محمودي مراد، مرجع سابق، ص 52.

[2]- أحمد باشي، **مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على مناطق التجارة الحرة** ، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الاوروبية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، ،سطيف ، الجزائر ، يومي 8_9ماي 2004، ص ص، 152- 153.

- ✓ زيادة حصيلة الدولة من النقد الاجنبي من الرسوم و الايجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة .
- ✓ إستخدام التكنولوجيا في تطوير الصناعة المحلية.
- ✓ العمل على زيادة استفادة الدولة من مواردها الاقتصادية أو موقعها الاستراتيجي.
- ✓ توفير المخزون الاستراتيجي من السلع ، مع تجنب حدوث ازمات.
- ✓ تسويق إنتاج المشروعات في أسواق الدول المجاورة.

**الفرع الثاني: سلبيات مناطق التجارة الحرة**

حيث تختلف هذه السلبيات من دولة إلى الأخرى حسب نظم المراقبة لعمل ودقة الاجراءات التي تحكم هذه المناطق و السلع المنتجة لها عن الاقتصاد القومي ونذكر أهمها [1]:

- ➢ قد تتحول بعض المناطق من التصدير الى خارج الدول الى تهريب السلع الى داخل الدولة ، مما يضر بالإنتاج المحلي المماثل.
- ➢ وجود فرص لاستخدام هذه المناطق للتهريب دون مراعات منشأ السلع ،وهوما يضر بالإنتاج و الاقتصاد المحلي،وتحول بعض المناطق استهلاكية بدل أن تكون إنتاجية.
- ➢ حرمان الصناعات الوطنية من الكوادر الفنية المدربة من خلال جذب هذه الاخيرة للعمل بالمصانع داخل هذه المناطق لارتفاع الأجور بها.
- ➢ تركيز الاستثمارات الأجنبية داخل هذه المناطق بسبب المزايا التي تقدمها ، مما يحرم الاقتصاد القومي من تدفق بعض هذه الاستثمارات الى داخله.
- ➢ صعوبة معالجة وضع السلع المنتجة داخل هذه المناطق عند قيام الدولة بالدخول في تكتل اقتصادي مع دول أخرى ، حيث يتم استبعاد هذه السلع من الاعفاءات المتبادلة بين دول التكتل.

[1]– أحمد باشي، مرجع سابق، ص 153.

## المبحث الثالث: أهم نماذج مناطق التجارة الحرة

تعتبر مناطق التجارة الحرة في أي بلد من العالم مناطق خاصة يتم فيها التقليل من المعوقات التجارية بهدف تشجيع الأعمال و جذب الاستثمارات الأجنبية. كما تعددت في الدول النامية و الدول المتقدمة.

### المطلب الأول : مناطق التجارة الحرة في الدول النامية

سنحاول التطرق في هذا المطلب الى أهم مناطق التجارة الحرة في الدول النامية منها رابطة دول جنوب شرق آسيا و المنطقة الحرة المشتركة الاردنية السورية .

#### الفرع الأول: رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)

**أولا: ماهية الآسيان**

**1.التعريف برابطة دول جنوب شرق آسيا:**

نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي عام 1967 في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة فيتنام و كومبوديا ،ولاوس وبورما لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي و جاء إنشاء هذه الرابطة بمبادرة خمس دول هي ماليزيا و اندونيسيا و سنغافورة و تايلاندا والفليبين ، وقد انضمت اليهم بروناي سنة 1984،و الفيتنام سنة 1985 ثم ميانمار و اللاوس سنة 1997 وكمبوديا سنة 1999.تهدف هذه المنظمة الى تحقيق نوع من التعاون الجهوي بين بلدانها الأعضاء على جميع المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية ،التربوية، التقنية) إضافة الى تحقيق السلم والاستقرار و الرخاء لشعوب المنطقة و ضمان تقدم وازدهار بلدانها.[1]

وفي عام 1991أنشئت منطقة تجارة حرة تهدف الى إزالة جميع الحواجز الجمركية و غير جمركية تدريجيا ،ويتم تنفيذها على فترة انتقالية تمتد الى 15 عاما. ودخلت حيز التنفيذ عام 1994،وفي عام 1997

[1]– عمر مصطفى محمد، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية و التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، القاهرة ،مصر ،2014 ، ص253.

استحدثت نظام ترتيبات تفضيلية للتجارة فيما يعرف ب(pta) والذي لم ينجح في زيادة التجارة البينية لدول الاسيان.[1]

فتنفيذ منطقة التجارة الحرة قد تأخر نظرا للهدف الذي قامت من أجله الاسيان، الذي كان سياسيا بالدرجة الأولى، اضافة الى التشابه بين دول الاسيان من حيث الموارد والميزة النسبية، فمنذ ذلك الوقت أصبحت تفكر بجدية في تكاملها الاقتصادي الذي قد يكون مجديا بعد ان كانت ترفض لأن تصبح مغلقة في ظل معدلات نمو متزايدة.[2]

**2.المؤسسات الساهرة على تسيير الآسيان:**

تتكون المؤسسات المنظمة أو الهيكل التنظيمي للرابطة من :[3]

**_قمة رابطة دول جنوب شرق آسيا:** تضم رؤساء دول الرابطة ،حيث تعقد القمة بشكل سنوي و تكمن مهمتها في اتخاذ القرار.

**_مجلس وزراء الخارجية:** يعقد لقاءات سنوية لتنسيق السياسات المشتركة.

**_وزراء المالية و الاقتصاد:** يعملون على تخطيط و توجيه السياسة الاقتصادية للرابطة و يتكونون من كبار موظفي المالية و الاقتصاد.

**_الكاتب العام:** يقوم بدور الاعلام و تقديم المشورة و تفعيل أنشطة الرابطة.

**_اللجنة الدائمة و مجموعات العمل:** تعقد عدة لقاءات تنسق أنشطة الرابطة.

**ثانيا: أهداف الآسيان**

تهدف رابطة الآسيان الى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

[1]-خالفي علي و رميدي عبد الوهاب،**رابطة دول جنوب شرق اسيا (الاسيان)**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد السادس،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص83.

[2]-عمر مصطفى محمد ، مرجع سابق،ص255.

[3]-عمر مصطفى محمد ،مرجع سابق،ص254.

- تسريع النمو الاقتصادي و التقدم الاجتماعي و التنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام.
- تعزيز التقدم الاجتماعي و تحسين مستوى المعيشة لأعضائها و تشجيع التعاون.
- التآزر على نحو أكثر فاعلية في استخدام أنشطتها الزراعية و الصناعية و توسيع تجارتها بما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية و تحسين النقل والاتصالات.
- إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية و الاقليمية ذات الأهداف المماثلة.
- إشاعة السلام و الاستقرار السياسي و الاقتصادي الاقليميين في مواجهة القوى الكبرى و تجنب الصراع فيما بينهما بمراعاة إحترام العدل و سيادة القانون في العلاقات بين دول الاقليم.
- انطلاقا من هذه الأهداف ، فان رابطة الآسيان تهدف الى اقامة منطقة تجارة حرة بين أعضائها يتم من خلالها الغاء كافة القيود الجمركية و غير الجمركية على تجارتها البينية ،كما تهدف الى توثيق العلاقات مع دول أخرى لإقامة معها مناطق تجارة حرة كاليابان و كوريا الجنوبية و غيرها.

**ثالثا: أهمية تكتل رابطة الآسيان**

تكمن زيادة أهمية تكتل الآسيان في الاقتصاد العالمي وذلك ب:[1]

- تنامي الدور الآسيوي في العلاقات الاقتصادية الدولية و على الأخص منذ عقد التسعينات من القرن الماضي و انضمام الصين لها، واحتمالات ضم كل من اليابان و كوريا الجنوبية سيزيد من مصداقيته و قدرته المتزايدة على لعب دور متنامي في العلاقات الاقتصادية الدولية.
- تتجه دول رابطة الاسيان الى الاسراع في تفعيل اقامة منطقة التجارة الحرة بينها في ضوء التخوف من التحرك الأمريكي لإقامه منطقة تجارة حرة بين الأمريكيتين ،وتوسيع منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا، و بالتالي تضييق على دول القارة الآسيوية.
- تمثل منطقة التجارة الحرة المقرر اقامتها داخل حدود الرابطة أكبر تجمع اقتصادي في العالم بأسره من زاوية عدد المستهلكين، و هو الأمر الذي يسهم كثيرا في تحقيق وفرات اقتصادية من خلال تخفيض نفقات النقل و التأمين معا، مما يسهل حركة انتقال السلع و الأشخاص داخل المنطقة و يزيد من القدرة التنافسية داخل تجمع الآسيان وخارجه.

[1]- خالفي علي و رميدي عبد الوهاب، مرجع سابق ،ص85.

**الفرع الثاني: المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية**

**أولا: ماهية المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية**

**1. التعريف بالمنطقة :**

تأسست المنطقة الحرة الأردنية السورية بموجب القانون رقم 12 لعام 1975 في الجمهورية العربية السورية و الارادة الملكية 5 لعام 1976في المملكة الاردنية الهاشمية استناد لاتفاق التعاون الاقتصادي لاتفاق التبادل التجاري بين الجمهورية العربية السورية و المملكة الأردنية الهاشمية برأس مال التأسيس قدره 60مليون ليرة سورية مناصفة بين البلدين كشركة مساهمة محدودة المسؤولية ذات شخصية اعتبارية و قانونية و تتمتع بجميع الحقوق و الصلاحيات للقيام بأعمالها في البلدين و تتمتع باستقلال مالي و اداري ،لتفعيل و تطوير التعاون الاقتصادي وكإحدى مرتكزات العمل العربي المشترك من خلال استقطاب رؤوس الاموال وجذب الاستثمارات ،ومكافحة البطالة و المساهمة في تفعيل دور القطاعات المرافقة.

حيث تقع المنطقة الحرة المشتركة الاردنية السورية في موقع استراتيجي على الحدود المشتركة بين البلدين وعلى مساحة 650 هكتار لتكون ميناءا بريا جويا وفعالا للبلدان و الدول المجاورة.

فباختصار يمكن تعريف المنطقة الحرة المشتركة السورية الاردنية بانها شركة دولية تضم كل من دولة الجمهورية العربية السورية و المملكة الأردنية الهاشمية تقع بين الحدود هما نصيب و جابر حيث تمثل أحد الأعمال الاقتصادية العربية المشتركة أو أنها آلية من اليات التكامل الاقتصادي العربي.[1]

**2. الهيكل التنظيمي للمنطقة الحرة المشتركة الاردنية السورية :**

أ. **الجمعية العمومية :** تتألف من وزير الاقتصاد و التجارة في الجمهورية العربية السورية ، وزير الصناعة و التجارة في المملكة الأردنية الهاشمية وأعضاء مجلس الادارة ،وهذه الجمعية هي التي تقوم بالإشراف على نشاط المنطقة الحرة المشتركة.

ب. **اعضاء مجلس الادارة :** وهم ستة أعضاء ثلاثة من الجانب السوري و ثلاثة من الجانب الاردني و تكون رئاسة المجلس دورية كل سنتين من جانب على أن يكون النائب من الجانب الاخر.

ج. **المدير العام:** حسن مرحي الخيرات

[1]–لبعل فطيمة، مرجع سابق، ص ص، 152– 153.

**ثانيا: المزايا و الحوافز بالمنطقة الحرة الأردنية السورية:**[1]

- السماح بدخول البضائع الأجنبية أيا كان نوعها أو منشؤها أو مصدرها إلى المنطقة الحرة و اخراجها منها و كذلك البضائع المصنعة فيها إلى غير المنطقة الجمركية معفاة من أحكام الاستيراد و التصدير و جميع أنواع الرسوم.
- السماح بإدخال البضائع الوطنية أو المكتسبة لهذه الصفة بوضعها في الاستهلاك المحلي إلى المنطقة الحرة و تطبق عليها أحكام النافذة بهذا الشأن.
- إعفاء البضائع الداخلة إلى المنطقة الحرة و الخارجة منها غير المنطقة الجمركية من الرسوم الجمركية، و جميع الرسوم و الضرائب المترتبة عليها باستثناء بدلات الخدمات و الأجور.
- إعفاء المشاريع الصناعية القائمة في المنطقة الحرة عند السماح باستيرادها إلى داخل المنطقة الجمركية للوضع في الاستهلاك المحلي من الرسوم الجمركية في حدود قيمة المواد و التكاليف و النفقات المحلية الداخلة في صنعها و المحددة في الجداول المنصوص عليها في الأنظمة الخاصة المتعلقة بالمنطقة الحرة.
- إعفاء المباني و المنشآت و التجهيزات و الآلات العائدة للمشاريع القائمة في المنطقة الحرة من جميع الضرائب و الرسوم المترتبة على الملكية العقارية بأي صفة كانت و طيلة مدة التشغيل.
- السماح بتحويل رأس المال المستثمر في المنطقة الحرة و الأرباح الناشئة عنه إلى الخارج كليا أو جزئيا دون قيد أو شرط.
- إضافة إلى قيام الشركة في إطار عملها و لجذب الاستثمارات بتقديم العديد من الخدمات و التسهيلات اللازمة، مرافق، خدمات، بنية تحتية، تأمين، تخصيص، مصارف.

**ثالثا: التسهيلات بالمنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية:**

تقوم الشركة في إطار مهام عملها و جذب الاستثمارات بتقديم العديد من الخدمات و التسهيلات و من أهمها:[2]

- تجهيز المنطقة الحرة بالمرافق و الخدمات العامة و البنية التحتية من كهرباء و مياه و اتصالات بأنواعها، هاتف، تلكس، فاكس، بريد.... إلخ.

[1]– اسماعيل رزق الطرمزاوي ، **تجربة شركة المنطقة الحرة السورية الأردنية**، الملتقى الأول حول: الأساليب الحديثة في تنظيم و ادارة المناطق الحرة، الشارقة، دولة الامارات العربية المتحدة، 20–22 سبتمبر 2005، ط 4، ص 72.

[2]– اسماعيل رزق الطرمذاوي، مرجع سابق، ص 73.

- تجهيز المنطقة الحرة بالساحات و المستودعات اللازمة لتغطية احتياجات المستثمرين و بالشكل المطلوب.
- توفير فرع للمصرف التجاري السوري بالمنطقة الحرة لتسهيل عمل المستثمرين و تأمين الأعمال المصرفية المطلوبة لهم.
- توفير فروع لشركات التأمين و التخصيص في المنطقة الحرة.
- توفير الخدمات المرافقة لقطاع الاستثمار (النقل، التأمين، المصارف).
- تهيئة البنية الاستثمارية المناسبة و تنمية روح الابداع و التطوير بشكل يساهم في تحسين الأداة و تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

**المطلب الثاني: مناطق التجارة الحرة في الدول المتقدمة**

**الفرع الأول: رابطة التجارة الحرة الأوروبية**

**أولا: التعريف برابطة التجارة الحرة الأوروبية**

بالإنجليزية European Free Trade Association أو تسمى اختصارا بالـ الافتا E.F.T.A و هي منظمة التجارة الحرة بين أربعة بلدان أوروبية أن تعمل بالتوازي، و مرتبطة بالاتحاد الأوروبي، تأسست رابطة التجارة الحرة الأوروبية في 3 مايو 1960 و تم توقيع اتفاقية في استكهولم و انشاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية في 4 يناير 1960 في استكهولم.[1]

و هذه الدول الأربعة هي ايسلندا، النرويج، سويسرا و ليختنشتاين، تأسست هذه الرابطة على أساس أن حرية التجارة و سيلة لتحقيق النمو و الازدهار بين دولها الأعضاء، و كذلك لتعزيز و توثيق التعاون الاقتصادي بين البلدان الغربية و المساهمة في توسيع التجارة في العالم أجمع.

و تأتي كل من النرويج و سويسرا و ايسلندا ضمن قائمة الدول العشرين الأولى لقيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حسب احصاءات صندوق النقد الدولي لعام 2013 و يبلغ عدد سكان الرابطة 13.5 مليون نسمة لنهاية عام 2013.[2]

[1]–موسوعة ويكيبيديا، العنوان:رابطة التجارة الحرة الأوروبية، مقال منشور على الموقع الالكتروني: .http//ar.wikipedia.org، أطلع عليه يوم:2017/04/12،على الساعة:16.22.

[2]– أحمد العنانبة، **التجارة الخارجية بين دولة الامارات العربية المتحدة و دول افتا**، دراسة الفرص التصديرية،ادارة التحليل و المعلومات التجارية و الصناعية،وزارة الاقتصاد،الامارات العربية المتحدة، العدد6، ص 6.

و تتكون جمهورية ايسلندا من جزيرة تقع في شمال المحيط الأطلسي، حيث نما اقتصادها بسرعة ويعتمد نطاق السوق فيها على نظام السوق الحر و انضمت لأوروبا نتيجة لتشابه الاقتصادي و الثقافي و اللغوي، أما النظام السياسي في ايسلندا فيقوم على نظام الديمقراطية التمثيلية (البرلمان)، و تعتبر أقدم ديمقراطية برلمانية في العالم، و تعتبر من الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

و إمارة ليختنشتاين هي دولة أوروبية صغيرة تقع في وسط اوروبا بين غرب النمسا و شرق سويسرا و لا تطل على أي منفذ بحري.

و تقع مملكة النرويج في شمال القارة الأوروبية، حلت في المرتبة الأولى في مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية حسب تقرير التنمية البشرية عام 2014.

أما سويسرا هي جمهورية فيدرالية في وسط اوروبا و لموقعها أهمية حيث ممرات جبال الألب التي تربط بين العديد من الدول الأوروبية.

**ثانيا: أهداف المنظمة**

كان هناك هدف مزدوج من وراء اقامة منطقة التجارة الحرة الأوروبية:[1]

أ-كانت الدول الأوروبية غير الأعضاء في المجموعة الاقتصادية تخشى أن يؤدي عدم انضمامها الى خسارة لاقتصادياتها.

ب-كان انشاء المنطقة الأوروبية الحرة بمثابة محاولة لإقامه شخصية اعتبارية بإمكانها التفاوض بفاعلية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية بخصوص موضوعات تهم الطرفين، ويتمثل الهدف الأساسي من وراء انشائها في التخفيض التدريجي لعوائق التجارة الداخلية في السلع الصناعية و قد تحطيم هذه العوائق بنهاية عام 1967، الا أن منطقة التجارة الحرة لم تتفق على سياسة جمركية موحدة ازاء الخارج و لم تحاول احتواء التجارة بالسلع الزراعية في خططها ،وتجدر الاشارة الى أن منطقة التجارة الحرة الأوروبية تختلف عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية في ان أعضاء لم يخطوا اي خطوة باتجاه مرحلة متقدمة من التكامل.

**ثالثا: اتفاقيات التجارة الحرة للافتا مع العالم**

وسعت افتا اتفاقيات التجارة الحرة لتشمل بلدان امريكا اللاتينية، آسيا، إفريقيا لإنشاء شبكة واسعة من العلاقات تغطي جميع أنحاء العالم حيث وصل عدد الاتفاقيات التي وقعتها افتا إلى 25 اتفاقية للتجارة نذكرها فيما يلي:

[1]-روابح عبد الرحمان ،مرجع سابق، ص52.

- ألبانيا تم التوقيع في 17 ديسمبر 2009.
- البوسنة و الهرسك التوقيع في 24 يونيو 2013.
- كندا بدء النفاذ 2009/07/01.
- دول أمريكا الوسطى تم التوقيع في 24 يونيو 2013.
- تشيلي بدء النفاذ 2004/12/1.
- كولومبيا تم التوقيع 2008/11/25.
- مصر بدء النفاذ 2007/8/1.
- دول مجلس التعاون تم التوقيع 2009/6/22.
- هونغ كونغ 21 يونيو 2011.
- اسرائيل بدء النفاذ 1 يناير 1993.
- الاردن بدء النفاذ 1 سبتمبر 2002.
- كوريا الجنوبية توقيع 15 ديسمبر 2005.
- لبنان بدء النفاذ 1 مايو 2002.
- المكسيك بدء النفاذ 1 يوليو 2001.
- مونتي نيغرو توقيع الاتفاقية 14 نوفمبر 2011.
- المغرب بدء النفاذ 1 ديسمبر 1999.
- فلسطين بدء النفاذ 1 يوليو 1999.
- بيرة توقيع الاتفاقية 14 يوليو 2010.
- صربيا تم التوقيع 17 ديسمبر 2009.
- سنغافورة بدء النفاذ 1 يناير 2003.
- الاتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا (ساكو) بدء النفاذ 2008/5/1.
- تونس بدء النفاذ 1 يونيو 2005.
- تركيا بدء النفاذ 1 افريل 2005.
- أوكرانيا بدء النفاذ 1 يونيو 2012.

- اما الدول التي يتم التفاوض معها لتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع افتا فهي (الجزائر، دول أمريكا الوسطى، الهند، بيرو، اندونيسيا، ماليزيا، روسيا، بيلاروس، كازخستان، تايلاند، فيتنام).[1]

[1]– أحمد العنانبة، مرجع سابق، ص 10.

**خلاصة الفصل:**

على الرغم من أن التكتلات الاقتصادية عرفت منذ أمد بعيد فلا شك لأن هذه الظاهرة انما تميز على وجه الخصوص العصر الحديث و يرجع ذلك الى تطور علاقات الانتاج و خاصة زيادة أهمية الوحدات الاقتصادية الكبيرة، كما تسعى معظم دول العالم الى جلب الاستثمارات باعتبارها عامل مهم لاقتصاداتها، هذا بقيام المناطق الحرة و الذي يعد عاملا رئيسيا لجذب و تشجيع الاستثمارات الأجنبية ،لما تقدمه تلك المناطق من مجموعة التسهيلات و امتيازات، فمن اهم النتائج المتوصل اليها في هذا الفصل:

_تعبر التكتلات عن صيغة للتعاون اقتصادي الدولي و تقسيم العمل الاقليمي في مختلف المجالات سواء استثمارات أو التجارة، فالتكتل الاقتصادي يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي والذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا و اجتماعيا و تاريخيا و ثقافيا، حيث يؤدي التكتل الاقتصادي الى الغاء القيود على حركة السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء .

_تتسم الاقليمية الجديدة باشتراك دولة كعضو في عدة تكتلات اقليمية في الوقت نفسه فالولايات المتحدة الأمريكية عضو في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA و عضو في تجمع آسيا للباسيفيك APEC.

_الاقليمية الجديدة هي انفتاح اقتصادي معاصر لامتيازها باندماج دول متقاربة أو بعيدة جغرافيا ،ولا مانع اذا كانت بعض منها من الدول النامية، على عكس الاقليمية القديمة.

_تمتاز مناطق التجارة الحرة ،بتخفيف القيود الجمركية لتسهيل عملية التبادل ،كما تعمل على انشاء مشروعات صناعية مصدرة الى الخارج تتكامل مع المشروعات داخل الدولة .

# الفصل الثاني:

# الإطـــار النظـــري

# للاستثمار الأجنبي المباشر

## تمهيد الفصل

تحتاج أية دولة الى رؤوس أموال ضخمة لإقامة مشاريع انتاجية و للرفع من القدرات التنافسية لاقتصاداتها، حيث لا تتوفر هذه الأخيرة الا عن طريق حركة رؤوس الأموال الدولية الوافدة من خارج حدود ممثلة في الاستثمارات الأجنبية ،سيما في عصرنا الحالي أي في عصر العولمة ،الانفتاح الاقتصادي هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على أسواق السلع و الخدمات، تحرير التجارة الخارجية، التكتلات الاقليمية ،لذا أصبحت رؤوس الأموال تتحرك بسهولة خارج حدودها الاقليمية للبحث عن العائد الكبير بعد تشيع دولها من جهة و محاولة تموقعها قرب الموارد الطبيعية لتخفيض تكاليف النقل أو الاستفادة من استخدام اليد العاملة الرخيصة من جهة أخرى، كذلك للاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الدول المضيفة لاستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه الأموال الضخمة، اذ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أشكال هذه الأموال، و عليه قمنا بتقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث رئيسية:

**المبحث الأول:** عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

**المبحث الثاني:** محددات، حوافز و معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

**المبحث الثالث:** تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر.

## المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتقطع بتاتا لكونه ظاهرة اقتصادية أساسية كانت و مازالت تنال القدر الكافي من اهتمامات الاقتصاديين و رجال الأعمال و كذلك الدول المتقدمة و النامية ، وذلك منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين.

### المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق الى مجموعة مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا شرح بعض المصطلحات المتعلقة به، مع ذكر أهم دوافع قيامه.

#### الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بتلك الأموال الأجنبية (حكومات ، أفراد ، شركات)، التي تنساب الى داخل الدولة المضيفة بقصد اقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية وتأخذ عوائدها بعد دفع نسبة من هذه العوائد ، وضمن شروط يتفق عليها مع الدولة المضيفة.[1]

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا بأنه "اقامة مشروعات مملوكة ملكية كاملة لمستثمرين أجانب أو ملكية حصص تمكنهم من السيطرة على ادارة هذه المشروعات أو تعطيهم حق المشاركة في هذه الادارة و يقوم المستثمرين الأجانب بهذا النوع من الاستثمار من خلال ايجاد فروع الشركات الأجنبية الأصلية أو شركات تابعة أو مشروعات مشتركة".[2]

أما منظمة التجارة العالمية (W.T.O) فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولا انتاجية في بلد أخر (البلد المضيف) بقصد ادارتها[3] .

أما التعريف الذي تتبناه منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية فانه يقوم على أهداف احصائية ، لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن تكون دون توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول الأصلية

---

[1]– وليد بيبي، **آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية (دراسة حالة دول شمال إفريقيا)**، أطروحة دكتوراه–غير منشورة–، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص 126.

[2]– عمر هاشم محمد صدقة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر،2008 ،ص ص،9–10.

[3]– عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار الحامد، عمان، الاردن، ص 33.

و الدول المضيفة ، لذلك فان المنظمة قامت بعدة اجراءات للوصول الى وضع تعريف واحد مرجعي للدول الأعضاء ، و يتمثل هذا التعريف في أن كل شخص طبيعي و كل مؤسسة عمومية أو خاصة ، كل حكومة كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض ، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية و المرتبطة في ما بينها ، تعتبر مستثمرا أجنبيا اذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر ، و يعني كذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد اقامة المستثمر الأجنبي.[1]

وعرف صندوق النقد الدولي "نوع من أنواع الاستثمارات الدولية ، وهو يعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي و المؤسسة ، اضافة الى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في ادارة المؤسسة ، و يعتبر مباشرا اذا كانت مشاركة المستثمر الأجنبي أكبر أو يساوي 10%"[2].

من التعاريف السابقة يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل يتم خارج حدود البلد الأصلي ، يعطي لصاحبه حق المشاركة في ادارة المشروع بهدف تحقيق الأرباح و العوائد التي تعطي تكاليف الاستثمار.

**الفرع الثاني: بعض المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر**

على ضوء ما تقدم من تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر ، يمكن شرح بعض المفاهيم المرتبطة به كما يلي:

**1 –** مؤسسة الاستثمار المباشر: تعرف مؤسسة الاستثمار المباشر بأنها المؤسسة التي تقوم بمهام التسيير و المراقبة و الاشراف فعلى مشروعات منشأة في سوق أو أسواق أجنبية ، وكذلك فهي المستثمر الأجنبي المباشر المقيم اقتصاد آخر نسبة 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التسويقية .[3]

---

[1]– فهمي محمد منصور، **دور السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر– دراسة حالة اليمن**– ،أطروحة دكتوراه–غير منشورة–،جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر، 2014/2013، ص 105.

[2]– عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

[3]– البيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة :تونس،الجزائر،المغرب** ،مذكرة ماجستير–غير منشورة– ، جامعة فرحات عباس ،سطيف، الجزائر،2011/2010،ص4

2 – الشركات متعددة الجنسيات: تعرف على أنها عبارة عن مجموعة من الشركات تتمتع بجنسيات متعددة و متحدة في المصالح الاقتصادية و يتعدى نشاطها حدود الدولة الواحدة و تخضع في سيطرتها و اشرافها للشركة الأم.[1]

**3 – الفروع:** وهي مؤسسات مملوكة بالكامل أو بالشركات سواء بشكل مباشر أو بغير مباشر مع طرف ثالث غير مقيم ، و تكون الفروع ممثلة في صورة فرع دائم أو مكتسب تمثيل للمستثمر الأجنبي أو شركة مملوكة بالمشاركة بين عدد من المستثمرين الأجانب ، أيضا قد تكون أراض أو مبان أو معدات غير منقولة مملوكة مباشرة لمستثمر أجنبي مقيم في الدولة المضيفة، أو تكون معدات منقولة تعمل داخل اقتصاد مضيف لفترة زمنية تصل إلى عام على الأقل (مثل السفن، الطائرات...).

**4– المستثمر المباشر:** يمكن أن يكون المستثمر المباشر فردا أو مؤسسة خاصة أو عامة أو مجموعة أفراد او مؤسسات تتصرف كوحدة واحدة أو حكومات أو وكالات حكومية أو مؤسسات لإدارة أموال الشركات، أو غير من المنظمات التي تحوز جزء من ملكية مؤسسات الاستثمار المباشر في دولة خلاف دولة اقامة المستثمر المباشر.[2]

**الفرع الثالث: دوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر**

يمكن القول بأن هناك أسباب عديدة تؤدي إلى قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء كان ذلك من الدوافع التي حفزت الدولة المصدرة لرأس المال للقيام بعملية الاستثمار الأجنبي المباشر، أو من جانب الدولة المضيفة التي ترغب بالاستثمارات على أراضيها من خلال الحوافز و التشجيعات.

**1– دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر:**

كثيرا ما تلجأ الشركات أو الأفراد إلى الاستثمار في دول أخرى غير البلد الأم سعيا منها لتحقيق أهدافها أهمها:[3]

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها و التي لم تتوفر في مواطنهم بذات التكلفة، مثل: البترول، النحاس...إلخ.

[1]– عمر هاشم محمد صدفة، مرجع سابق، ص 16.

[2]– اليوض محمد العيد، مرجع سابق، ص 5.

[3]– وليد بيبي، مرجع سابق، ص127.

- الاستفادة من وفرات الحجم على مستوى الانتاج، لأنه ثمة حد لإنتاج بعض الصناعات خصوصا تلك التي لا تتحمل النقل لمسافات بعيدة كالغاز السائل، لهذا فالأفضل انشاء مصانع جديدة في البلدان الأخرى.
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات جديدة و بضائع الشركات الأجنبية خاصة تسويق فائض كبير من السلع الراكدة، و التي لا تستطيع الشركات تسويقها في موطنها.[1]
- الإستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار و الاعفاءات الضريبية التي تمنحها الكثير من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، و من أهمها تقديم الحوافز الضريبية، توفير فرص استثمارات، إعطاء ضمانات للمستثمرين.

**2- دوافع استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر و استيراده من قبل الدول المضيفة:**

تتمثل هذه الدوافع في النقاط التالية:

- تلجأ الدول النامية إلى الاستعانة بالموارد و المدخرات الأجنبية و على رأسها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حال قصور الموارد المحلية عن تمويل المعدلات المنشودة للاستثمارات القومية.
- تنشأ هذه الحاجة للموارد الأجنبية كما ذكرنا سابقا لتغطية ما يسمى بالفجوة الادخارية و فجوة الصرف الأجنبي.
- كما أن المنافسة التي تمارسها الشركات الأجنبية على الشركات المحلية تدفع بها إلى ادخال التكنولوجيا الحديثة لضمان البقاء و الاستمرار.[2]
- الاستفادة من التكنولوجيا حيث تظهر الاستفادة من خلال احتكاك الشركات المحلية بالشركات الأجنبية الموردة للتكنولوجيا الجديدة و العالية.
- القيام بإحلال الواردات عن طريق انتاج المستثمر الأجنبي لمنتجات كانت في السابق تستورد من الخارج، هذا الذي يؤدي إلى زيادة موارد هذه الدول باستعمال مواردها المالية القليلة في نشاطات أخرى، كما أنه من الممكن أن تؤدي هذه العمليات إلى تصدير الفائض من المنتوج إلى أسواق أخرى أجنبية فينتج عن هذا:

تحسين ميزان المدفوعات و التخفيض من الخلل في الميزان التجاري.[1]

[1]- زيدان محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال**، الملتقى العلمي الثاني حول :سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية اشارة خاصة إلى الجزائر، جامعة سكيكدة، الجزائر،15/14 مارس 2004، ص 9.

[2]- عبد المجيد قري، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 253.

**المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و خصائصه**

**الفرع الأول : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر**

تتصف أشكال هذا الاستثمار بالتعدد و التنوع، و من الشائع تصنيفها بالاعتماد على ملكية هذا الاستثمار أو بالاعتماد على القطاعات الاقتصادية التي ينتسب إليها الاستثمار.

**أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية**

يمكن تصنيف هذا الاستثمار بالنظر إلى ملكيته إلى:

**I. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:**

**1- مفهومه:** و هي أكثر الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات و يرجع إلى عدة أسباب حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج و التسويق أو أي نوع آخر من النشاط الانتاجي في الدولة المضيفة،[2] حيث تكون ملكية رأس المال في أي مشروع المقام في الدولة المضيفة ملكية كاملة مطلقة للمستثمر الأجنبي بدءا بالمشروع ذاته إلى الادارة و التسيير دون التدخل من الدولة المضيفة،[3] و يكون الاستثمار المملوك نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب بإحدى العمليتين التاليتين:[4]

أ- إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون اشراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت.

ب- شراء مشروع أو شركة محلية قائمة، بحيث تؤول ملكيتها بالكامل إلى مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب، و عادة ما تقع هذه الحالة في إطار عملية الخوصصة التي تلجأ إليها بعض الدول ضمن الاصلاحات الاقتصادية التي تعتمدها.

---

[1]- بلعيد بعلوج، **الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة**، مجلة العلوم الانسانية، العدد رقم3، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أكتوبر 2002، ص 62.

[2]- عبو هدى، **اثار العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية "خلال الفترة(1970-2006)**، مذكرة ماجستير -غير منشورة-،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،الجزائر،2008/2007،ص49

[3]- عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية**، مكتبة الحسين العصرية، لبنان، 2013، ص ص، 26-27.

[4]- بعداش عبد الكريم ،**الاستثمار الأجنبي المباشر و اثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996_2005** ، أطروحة دكتوراه -غير منشوزرة- ، جامعة الجزائر ،الجزائر ،2008/2007،ص 52.

**2- مزايا و عيوب الاستثمارات المملوكة:**

يؤثر هذا الشكل من الاستثمار سواء على الدولة المضيفة أو على المستثمر الأجنبي (الشركات متعددة الجنسيات):

**2-1- المزايا:**

**2-1-1- بالنسبة للدولة المضيفة:**

- زيادة حجم تدفقات النقد الأجنبي إلى الدولة المضيفة.

المساهمة بشكل بناء في التحديث التكنولوجي مقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمارات الأجنبية و خاصة غير المباشرة، ففي حالة كبر حجم المشروع سيؤدي ذلك إلى اشباع حاجات المجتمع من السلع و الخدمات مع احتمالات تصدير الفائض في مراحل انشاء المشروع أو أثناء التشغيل مما ينعكس ايجابا على ميزان المدفوعات للدول المضيفة.

**2-1-2- بالنسبة للمستثمر الأجنبي (الشركة المتعددة الجنسيات):**

من أهم المزايا نذكر:[1]

-توفر الحرية الكاملة في الادارة و التحكم في النشاط الانتاجي و سياسات الاعمال المرتبطة المختلفة أوجه النشاط الوظيفي لشركة .

-كبر حجم الارباح والتي ينجم الجزء الكبير منها من خلال إنخفاض كلفة مدخلات أو عوامل الانتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.

- يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على القيود التجارية التي تضعها الدولة المضيفة على الواردات.

**2-2- العيوب:**

[1]- رحال فاطمة، **أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر :2000-2010**، مذكرة ماجستير-غير منشورة-، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،الجزائر،2012/2011،ص 94.

**2-2-1- بالنسبة للدولة المضيفة:**

إن الدولة المضيفة تخشى من أخطاء الاحتكار و التبيعة الاقتصادية و ما يترتب عليها من آثار ،سياسية في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينهما وبين الشركات المعنية .[1]

2-2-2- بالنسبة للمستثمر الأجنبي (الشركات المتعددة الخدمات):

من ناحية العيوب التي تنجر عن هذا النوع من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر هو كون هذه الاستثمارات عرضة للأخطار، غير التجارية كالتأميم و المصادرة ، التصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأصلية في الدول المضيفة النامية تعتبر من أكثر العوامل إثارة لقلق الشركات متعددة الجنسيات العاملة بهذه الدول ، وبصفة خاصة اذا كانت الاستثمارات تقع في اطار ما يمكن ان يطلق عليه الانشطة و الصناعات الاستراتيجية او الحساسة مثل : الصناعة البترولية، الأسلحة، الأدوية .....الخ.[2]

**II. الاستثمار المشترك :**

1- مفهومه: وهو إستثمار أجنبي يقوم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني ، وتتحدد نسبة المشاركة في رأس المال المشروع المشترك شكلا قانونيا معينا ، كما أنه يحقق فائدة كبيرة لأطرافه و تنشأ مساهمته بين شريكين على الأقل في الاستثمار .[3]

و يرى Kolde ان الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي تمتلكه أو سيشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين بصفة دائمة ، و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل يمتد ايضا الى الادارة و الخبرة و براءات الاختراع.[4]

**2- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك :**

**2-1- مزايا الاستثمار المشترك :**

---

[1]- خيالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر "دراسة تحليلية للفترة 2000_2012"**، مذكرة ماجستير –غير منشورة–، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة،الجزائر،2015/2015،ص 13.

[2]- البيوض محمد العيد، مرجع سابق، ص 35.

[3]- عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 26.

[4]- عبد السلام أبو قحف، **السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر**، مؤسسة الجامعة الاسكندرية، مصر، 2003، ص 19.

**2-1-1- بالنسبة للدولة المضيفة :**

من أهم المزايا التي يحققها الاستثمار المشترك للدولة المضيفة نذكر منها ما يلي :

يمكن القول بأن الاستثمار المشترك بصفة عامة يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و التنمية التكنولوجية ، وخلق فرص جديدة للعمل و ما يرتبط بها من منافع اخرى بالإضافة الى تحسين ميزان المدفوعات حق طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد ، وكذلك تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية ، مع النشاطات الاقتصادية و الخدمات المختلفة بالدول المضيفة.[1]

**2-1-2- بالنسبة للمستثمر الاجنبي ( الشركات متعددة الجنسيات):**

- التقليل من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر الاجنبي في البلد المضيف ( كالتأميم ، المصادرة ، ومنع تحويل الارباح)

- تسهيل حصول الشركات على موافقة الدول المضيفة على إنشاء و تملك مشروعات استثمارية تملكا مطلق نتيجة لنيله ثقة الهيئات القائمة على الاستثمار في هذه الدول.

- يساعد الاستثمار المشترك في تخفيض الأخطار التجارية وغير التجارية وتذليل الكثير من الصعوبات المعنوية ، وأيضا التغلب على القيود الجمركية و التجارية المفروضة في الدول المضيفة على الواردات من خلال الانتاج المباشر.[2]

2-2- عيوب الاستثمار المشترك :

رغم العديد من المزايا لهذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر لكنه لا يخلو من عيوب سواء بالدولة المضيفة أو بالنسبة للدول المستثمر الاجنبي.[3]

**2-2-1- بالنسبة للدولة المضيفة :**

- قد لا يساعد على تطوير التكنولوجيا و الفنون الانتاجية و القدرات الادارية و التنظيمية.

---

[1]- عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، ، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر ،2011،ص 483.

[2]- خيالي خيرة ، مرجع سابق، ص 9.

[3]- فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق، عمان،اللأردن، 2004، ص 193.

– قد لا يساعد على توفير فرص عمل اضافية باستخدامه أساليب رأس مال أكبر وعمل أقل أو الاستعانة بالعمل الأجنبي بدلا من الاعتماد على العمل المحلي حتى في حالة توفره.

لا يستخدم قدرا أكبر من الموارد الأجنبية ، وخاصة من خلال الاعتماد على المصادر المحلية للتمويل وخاصة المصارف و الحصول على عوائد و أرباح نتيجة لاستخدام موارد لم يسهم في توفيرها ذاتيا بدرجة مهمة .

**2-2-2- بالنسبة للمستثمر الأجنبي:**

- احتمال قائم بنشوء تعارض في مصالح الطرفين الوطني و الأجنبي خاصة ما تعلق بالرقابة على النشاط و ادارته و نسبة المساهمة خصوصا في حالة عدم امتلاك المستثمر الوطني للقدرات الفنية و المالية المضاهية لما يمتلكه المستثمر الأجنبي، مما قد يؤثر سلبا على فاعلية المشروع في تحقيق الأهداف متوسطة و طويلة الأجل.
- من وجهة نظر المستثمر الأجنبي قد يسعى الطرف الوطني إلى اقصاء الطرف الأجنبي بعد فترة زمنية، هذا يعني زيادة الخطر التجاري و هو ما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي في الاستمرار و النمو و البقاء خاصة اذا كان الطرف الوطني هو الحكومة، و هو ما يحول دون انتهاج استراتيجية الشركة الأم و تحقيق أهدافها التمويلية و التموينية.[1]

**III. مشروعات أو عمليات التجميع:**

و تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي و آخر وطني سواء عام أو خاص يقوم من خلالها الطرف الأجنبي بتوفير المكونات الأصلية لمنتج معين و ليكن سيارة مثلا على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، و قد تنطوي مشروعات التجميع على الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع الاستثماري من جانب الطرف الأجنبي و في هذه الحالة و بالنسبة للمزايا و العيوب سوف يكتسب المشروع مزايا و عيوب النمط الذي ينتمي إليه سواء المشترك أو المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي.[2]

**IV. الاستثمار في المناطق الحرة:**

[1]– بيوض محمد العيد، مرجع سابق، ص 35.

[2]– رحال فاطمة، مرجع سابق، ص 95.

يطلق على المناطق الحرة بجزر الاستثمار الأجنبي، فالاستثمار الأجنبي يكون بعيدا عن القوانين و التشريعات للبلدان المضيفة، و يعمل ضمن قوانين محددة و منظمة لعملية انشاء مشروعات استثمارية في المناطق الحرة، و يكون الهدف الأساس لإنشاء هذه المناطق هو اقامة صناعات ذات طابع تصديري، و لأجل ذلك تعمل الدول على جعلها مناطق جذب للاستثمارات الأجنبية عن طريق منح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من المزايا و الحوافز و الاعفاءات الضريبية و الجمركية و قطع أراضي بأسعار منخفضة، و قد نجحت بعض البلدان في مختلف أنحاء العالم من تحقيق التطور الاقتصادي عن طريق المناطق الحرة.[1]

### V. الاستثمار الأجنبي من قبل شركات متعددة الجنسيات (عبر القومية):

وتعني بأنها استثمارات يملك أصولها أو يساهم في رأسمالها أكثر من بلد ،حيث تتمتع بقدرات تمويلية و تكنولوجية و تنظيمية عالية، الأمر الذي مكنها من الاستحواذ على نحو 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم.[2]

والشركات المتعددة الجنسية هي الشركات التي تملك مشاريع كثيرة ،في دول مختلفة من العالم ،حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها و أنشطتها، و يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات متعددة الجنسية شيئان متلازمان ،إعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة.

وتعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسية ،أو ما يسمى بالشركات عابرة القوميات ،من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية ،خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة.[3]

**الفرع الثاني: خصائص الاستثمارات الأجنبية المباشرة**

تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعدة خصائص أهمها:[4]

---

[1]– عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص ص، 44-45.

[2]– رحال فاطمة ،مرجع سابق ،ص95.

[3]_ مصطفى عبد الله الكفري، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ماي2010،ص3.

[4]– عبد المجيد قدي،مرجع سابق، ص 254.

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، و ذلك من خلال الوافرات الاقتصادية و المنافع الاجتماعية.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل و كذا توسيع نطاق السوق المحلية، كما يساهم في نقل التكنولوجيا غلى البلد المضيف، كما يدعم مبادلات التجارة الخارجية من خلال اتجاهاته للاستثمارات في صناعات التصدير.
- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير حيث يتميز بتحركاته وراء الربح و الفائدة و بذلك فهو يتنقل إلى الأماكن التي توفر أعلى الأرباح حيث توجد تسهيلات و الاعفاءات و اليد العاملة الرخيصة.
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من القروض التجارية و المساعدات الانمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية، في حين أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمبدأ النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون و مدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيها.[1]

**المطلب الثالث: أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر**

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين الذين قدموا عدة نظريات تفسر قيام هذا النوع من الاستثمار، و من أهم النظريات نذكر ما يلي:

**الفرع الأول: نظرية عدم كمال السوق**

تم صياغة هذه النظرية عام 1960 و كان من أهم روادها الاقتصادي الكندي "ستيفن هيمر"، الذي حاول تحليل أسباب اتجاه الشركات للاستثمار في الخارج انطلاقا من فكرة الأسواق غير الكاملة التي تظهر من خلالها نقائص عديدة.

تفترض هذه النظرية أن أسواق الدول النامية خالية من المنافسة، كما تفترض أن هذه الأسواق تكلف الشركات الأجنبية تكاليف إضافية في الانتاج أكبر من الذي يفرض عليها ما اذا كانت تنوي الاقامة و التوطن في أسواق هذه الدول على الأقل أن تتمتع مسبقا بميزة خاصة و التي تميزها عن الشركات المحلية، و عليه يمكن القول أن نظرية هيمر تسند إلى احتكار القلة حيث شرح لنا أن السوق الذي يحدد بنيته احتكار القلة في الولايات المتحدة

[1]– ضياء مجيد الموسوي، **العولمة و اقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 129.

أو في العالم الرأسمالي ككل له دافعية معينة تجعله يتجه إلى حث الشركات العملاقة على الاستثمار في الخارج.[1]

و حسب هذه النظرية فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة يعتمد على الأقل على عامل من العوامل التالية:[2]

- تفوق الشركات متعددة الجنسيات في المجال التكنولوجي.
- توافر الشركات متعددة الجنسيات على المهارات الادارية و التسويقية و الانتاجية بدرجة أكثر كفاءة.
- وجود اختلاف جوهري بين منتجات الشركات متعددة الجنسيات و منتجات الشركات الوطنية.
- وجود تسهيلات و امتيازات جمركية و ضريبية و مالية ممنوحة من حكومات الدول المضيفة لجذب تلك الاستثمارات.

لقد وجهت هذه النظرية غلى عدة انتقادات أهمها:[3]

- افتراض ادراك الشركات متعددة الجنسيات لجميع قيود الاستثمار بجميع دول العالم و يعتبر هذا الافتراض غير واقعي من الناحية العملية.
- لم تقدم هذه النظرية أية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات التملك المطلق للمشاريع الانتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل اخرى للاستثمار و العمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج و التسويق.

**الفرع الثاني: نظرية دورة حياة المنتج**

ارتبطت هذه النظرية أساسا بأفكار ريموند فيرنون R.Vernon التي قدمها لأول مرة عام 1966 من خلال نموذج أساسي مبسط أتبعه بعدد من التعديلات[4]، حيث ترى هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي يعتبر عملا

[1]– مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره التنمية المستدامة – حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير –غير منشورة–، جامعة الجزائر، الجزائر،2006/2005، ص 11.

[2]– منور أوسرير و عليان نذير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ماي 2005، ص 108.

[3]– منور أوسرير و عليان نذير، مرجع سابق، ص108.

[4]– عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 83.

دفاعيا يقصد به حماية أسواق التصدير من الشركات المنافسة المحتملة، كما أنها تفسر التوطنات المباشرة للعديد من الشركات بسبب الميزة الاحتكارية المطلقة فيما يخص المعارف التكنولوجية و المهارات الادارية.

**الشكل رقم(1-2): دورة حياة المنتج**

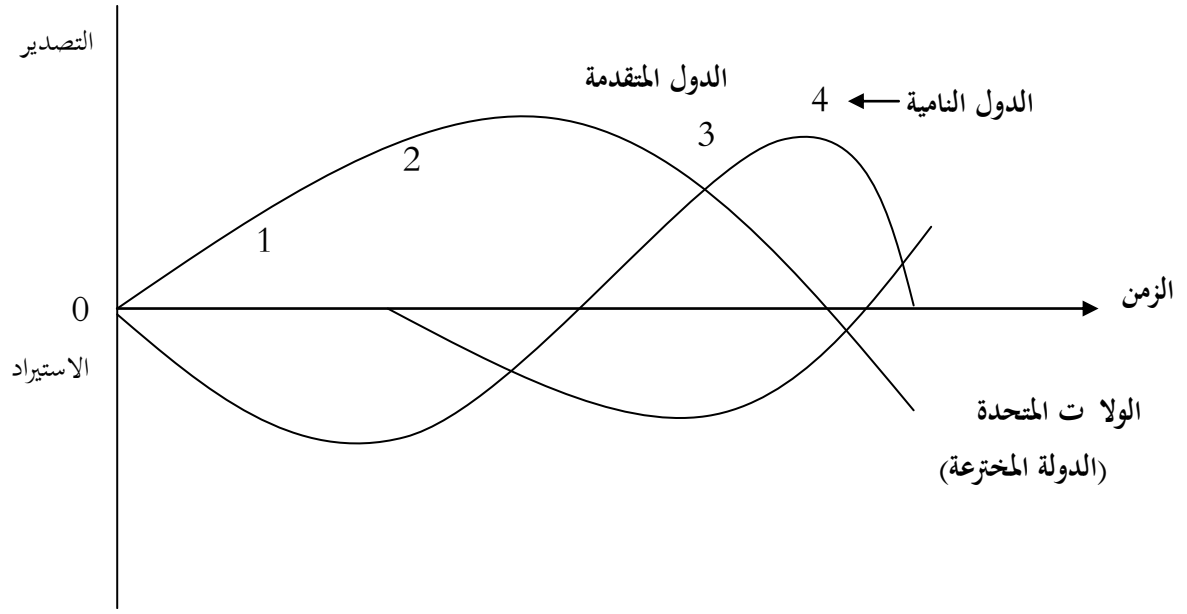


**المصدر** : عبد السلام أبو قحف ، **إقتصاديات الأعمال** ، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر ،2011، ص481

من خلال هذا الشكل يتضح أن هناك مجموعة من المراحل التي يمر بها المنتج الدولي منذ طرحه في السوق إلى أن تستطيع الدول النامية انتاجه و تصديره و هي:

**المرحلة الأولى:** تبدأ هذه المرحلة عندما تتوافر مجموعة من الشروط التي تجعل الدول المخترعة تتميز بإحدى الميزات التي تمكنها من انتاج منتج جديد، حيث نجد من بين هذه الشروط توفر اليد العاملة المؤهلة و رؤوس الأموال الكافية بالإضافة إلى وجود طلب فعال نتيجة اتساع رقعة السوق الداخلية.

**المرحلة الثانية:** في هذه المرحلة تبدأ التوسع الحقيقي، حيث يتم تسويق المنتج في أغلب الاسواق العالمية، نتيجة الطلب المتزايد للمستهلكين الأجانب على هذا المنتج، و الذي ينتج عنه أرباح طائلة.

**المرحلة الثالثة:** في هذه المرحلة تبدأ الدول المتقدمة الأخرى بإنتاج هذا المنتج، أو تقوم الشركات المخترعة الأم بإنتاج هذا المنتج في الدول الأجنبية نتيجة لظهور منافسين جدد.

**المرحلة الرابعة:** في هذه المرحلة تسود المنافسة الكاملة، حيث تبدأ صادرات الدول المخترعة في الانخفاض و تضعف قدرة الشركات الأم على الاستمرار لانخفاض التكاليف في الدول الأخرى.

**و** من بين الانتقادات الموجهة لنظرية دور المنتج هي:[1]

- عدم القدرة على تفسير ذلك الاستثمار المباشر الذي يفرض التصدير، و إنما لخدمة السوق المحلي في الدولة المضيفة، و ذلك بإنتاج سلع ذات مواصفات تلائم السوق الخارجي و ليس سوق الدولة الأم.
- اقتصار النظرية في تفسيرها للاستثمارات الاجنبية على بعض القطاعات كالمنتجات الغذائية دون القطاعات الأخرى كالتنقيب على البترول مثلا.
- لم تشر هذه النظرية إلى مختلف العوامل الاقتصادية، السياسية الخاصة بالبلد المضيف للاستثمار الأجنبي أو بالبلد المصدر له أو المستثمر ذاته و التي تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر و حصرت عوامل قيام هذا الاستثمار في التكاليف و استغلال الميزة الاحتكارية القائمة على الابتكار.

**الفرع الثالث: نظرية الموقع**

ترتكز هذه النظرية على الدوافع و العوامل التي تدعوا الشركات المتعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج و هي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار، و تشمل هذه العوامل كل العوامل المرتبطة بتكلفة الانتاج و التسويق و الادارة اضافة إلى عوامل و هي:[2]

- عوامل مرتبطة بحجم السوق و نموه: مثل حجم السوق و مدى اتساعه و نموه و كذا درجة المنافسة.
- عوامل مرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام، مدى توافر الأيدي العاملة انخفاض تكلفة العمالة، مدى انخفاض تكاليف النقل و المواد الخام.
- ضوابط التجارة الخارجية: مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير و الاستيراد.

[1]– خيالي خيرة ،مرجع سابق، ص 28.

[2]– منور أوسرير، مرجع سابق، ص 113.

- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار: مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب.
- عوامل أخرى: الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الموارد الطبيعية.

**الفرع الرابع: نظرية الحماية**

تختص نظرية الحماية بالممارسات الوقائية من قبل المشاركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب المعرفة أو الخبرة أو الابتكارات في مجالات الانتاج و التسويق أو الادارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص أو أي شكل آخر من أشكال الاستثمار الأجنبي و ذلك لأطول فترة ممكنة، و من ناحية لكي تستطيع هذه الشركات نشر الاجراءات الحكومية و الرقابة بالدول المضيفة النامية و اجبارها على فتح قنوات للاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها، فالشركات متعددة الجنسيات طبقا لهذه النظرية تستطيع تعظيم فوائدها و اذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة بها مثل البحوث و التطوير و الابتكار أو أي عمليات انتاجية أو تسويقية جديدة خاصة بها، ولكي تحافظ على أنشطها الخاصة لابد من القيام بتلك الأنشطة في المراكز أو الفروع التابعة للشركة بالدول المضيفة بدلا من الممارسة في الأسواق مباشرة.[1]

فالأفضل لتلك الشركات الاحتفاظ بأحد الأصول التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من بيعه للشركات الأخرى بالدول المضيفة، و من ثم بلوغ الأهداف التي ترغبها من التوسع في أنشطتها و تحقيق عائد.[2]

لكن الواقع يثبت أن هناك ضوابط لحماية براءات الاختراع في أي نشاط اقتصادي تمارسه هذه الشركات على مستوى العالم تتضمنها مواثيق متفق عليها و تقوم بتنفيذها منظمات دولية فبالتالي لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به بعض الشركات متعددة الجنسيات لحماية براءات الاختراع في أي نشاط.

**الفرع الخامس: النظرية الانتقائية لجون دينينج**

[1]– خاطر اسمهان، مرجع سابق، ص81.

[2]– منور أوسرير و عليان نذير، مرجع سابق، ص 114.

حاول الاقتصادي الانجليزي جون دنينج من خلال البحث الذي قدمه في ندوة ستوكهولم عن المركز الدولي للنشاط الاقتصادي ،وضع إطار علمي لتحديد وتقييم ووزن العوامل المؤثرة في القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج، ووفقا لهذه النظرية، فإن قرار الشركة بالاستثمار في الخارج يتوقف على ثلاثة ميزات:[1]

1. **مزايا الملكية** *:* تتمثل في المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركة المستثمرة مثل كبر حجم الشركة مقارنة بمثيلاتها في الدول المضيفة، امتلاك تكنولوجيا متقدمة، وعلامة تجارية وبراءة اختراع، القدرات التنظيمية والمهارات الإدارية والتسويقية، القدرة على تخصيص مبالغ مالية مرتفعة للبحث والتطوير، القدرة على الإنتاج في نطاق اقتصاديات الحجم، الدخول بسهولة إلى أسواق المواد الأولية والوسيطة ،إن توفر هذه المزايا تؤدي بالشركة إلى العمل خارج موطنها الأصلي(الأم).
2. **مزايا الموقع:** وهي المزايا المكانية التي تتمتع بها الدولة المضيفة(مزايا التوطن) وتشمل:

- انخفاض أسعار المدخلات(المواد الأولية، السلع الوسيطة، العمالة، الطاقة)؛
- انخفاض تكلفة النقل والاتصال؛
- اتساع نطاق السوق؛
- توافر البنية الأساسية؛
- التقارب الثقافي واللغوي، ومدى درجة قبول أفراد المجتمع في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر.

**3.مزايا التدويل:** وهي ميزات إحلال السوق وتعكس أيضا رغبة الشركة في الرقابة على الإنتاج، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

- الحفاظ على التكنولوجيا، وتخفيض مخاطر سرقة حق الملكية والتغلب على مشكلة عدم قدرة السوق على نقل المعلومات الكاملة للتكنولوجيا المستخدمة؛
- حماية ورقابة نوعية المنتج والقدرة على تصريفه؛
- رقابة عروض بيع المدخلات بما فيها التكنولوجيا؛

[1]–رحال فاطمة ،مرجع سابق ،ص ص ،112–113.

- الاستفادة من المنح والدعم والإعانات والضرائب المنخفضة التي عادة ما تقدمها حكومات البلدان المضيفة.

وحسب وجهة نظر *J.H.Duning* فإن أنماط دخول الأسواق الدولية يتحدد وفقا لمدى توافر المزايا السابقة، وتتمثل تلك الأنماط في الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير..إلخ.

## المبحث الثاني: محددات، حوافز و معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

سنتطرق من خلال هذا المبحث الى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي سنقوم من خلاله الى تفسير معنى المناخ الاستثماري و كذا مكوناته الاقتصادية و الغير اقتصادية، أيضا سنوضح أهم حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر و معوقاته.

### المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تسمية محددات مفردها محدد ومصدرها حدد، بمعنى عملية أخذ موقف عادة جازم وقاطع في قرار ما، وعند إسقاط المعنى السابق على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر نجدها تفيد الجوانب التي يأخذها المستثمر كأساس لاتخاذ قرار الاستثمار في الخارج، وتوجد العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار تختلف في أهميتها باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري و جنسية المستثمر، غير أن نمو الاستثمارات واستمرار تدفقها إلى الدول المضيفة ، يتوقف في المقام الأول على مدى ملاءمة المناخ الاستثماري السائد[1].

فتتمثل أهم محددات المناخ الاستثماري من الناحية الاقتصادية في السياسات الاقتصادية الكلية و مدى تحقيقها الاستقرار الاقتصادي و الاطار القانوني و التنظيمي الحاكم للاستثمار، البنية الأساسية المادية و المعلوماتية، مستوى الاستثمار البشري و أنشطة البحث العلمي و التطور التكنولوجي.

حيث لا يقف المناخ الاستثماري عند حدود العوامل الاقتصادية و لكنه يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسية و الاجتماعية السائدة و ما توفره من استقرار أمام المستثمرين و يعتبر المناخ الاستثماري عامل مهم من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي و الذي يجب أن يتمتع بالمرونة في سياسته لاستقطاب أكبر عدد من الشركات الأجنبية.

[1] – طالبي محمد ،**أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،الجزائر، السداسي الأول 2009، ص315.

**الفرع الأول: تعريف المناخ الاستثماري**

يعرف مناخ الاستثمار بأنه "مجمل الظروف التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، و تعتبر هذه الظروف عناصر متداخلة و تؤثر و تتأثر ببعضها البعض و معظمها عناصر متغيرة ينشأ تفاعلها أو تداعيها اوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة و تترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار و تجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل على قدرات المستثمر الأجنبي تختلف من دولة لأخرى، و لا شك أن درجة تأثير العوامل المذكورة سلفا تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين دولة متقدمة و أخرى نامية [1]،كما يرى البعض أن مناخ الاستثمار يتضمن كل السياسات و المؤشرات و الأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية و هي السياسة المالية و النقدية و التجارية بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية، البيئية و القانونية التي تؤشر على توجهات القرارات الاستثمارية.[2]

**الفرع الثاني: محددات المناخ الاستثماري**

قسم معظم الاقتصاديين محددات أو مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيارين و هما المكونات الاقتصادية و غير الاقتصادية لمناخ الاستثمار.

**1- المكونات الاقتصادية لمناخ الاستثمار الاجنبي المباشر:**

حيث تشمل مجموعة من العناصر الدالة على مستوى الاقتصاد الوطني ومن اهمها [3]:

- **السياسة الاقتصادية** : وهي جملة من السياسات تقوم بها الدولة المضيفة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية و حتى المحلية ، وهي السياسات المالية و السياسة النقدية وسياسة التجارة الخارجية ، فالسياسة الاولى هي من أهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية وذلك لما بها من تأثيراتها المتغيرات الاقتصادية ، اذ تؤثر على الطلب الفعلي و بالتالي في مستويات النشاط و التشغيل و المستوى العام للأسعار أما السياسة النقدية فتتمثل في تغيير عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب فيه وقد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية

[1]- وليد بيبي، مرجع سابق، ص 137.

[2]- أميرة حسب الله ،**محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية** ،الدار الجامعية ،مصر 2005، ص34.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص 190.

، و بخصوص مناخ الاستثمار ينبغي أن تتحكم السياسة النقدية على الأقل في كل من سعر الصرف و التضخم.

– **درجة الانفتاح الاقتصادي** : ان اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العامل الخارجي ، معناه وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الانتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها فكلما كانت درجة الانفتاح مرتفعة دل ذلك على حسن أكثر في المناخ الاستثماري و العكس صحيح.

– **قوة الاقتصاد المحلي و نموه** : حيث يعتبر معدل النمو الاقتصادي احد اهم المؤشرات الاقتصادية التي يشد عليها المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية و اعتبر معظم المحللون الاقتصاديون ان ظهور الاقتصادات الناشئة كان وراءه الارتفاع في معدل النمو.

– **التكاليف و البنية الأساسية** : يهتم المستثمر الاجنبي بثلاثة عناصر اساسية للتكاليف هي تكلفة المواد الخام و اليد العاملة و الضرائب على الأرباح بالإضافة الى مستوى معدل التضخم ، فأثناء تحديد المواد الخام و اليد العاملة ينبغي النظر في مدى توفرها في البلد المضيف ام انها تستورد الخارج ، وفي حالة الاخيرة يؤخذ عنصر جديد في حساب هذه التكاليف وهو سعر صرف عملته البلد المضيف للاستثمار ومدى استقراره او تقلبه[1].

– **حجم السوق** : حيث يشمل سوق البلد المضيف للاستثمار بالإضافة إلى أسواق البلدان المجاورة التي يمكن التصدير اليها بدون عوائق ، و بقياس حجم السوق بعدد المستهلكين و المستخدمين المنتوج حاليا .

و مستقبلا مع الاخذ بعين الاعتبار ، القوة الشرائية للأفراد و مستوى الاتفاق الحكومي و معدل التضخيم واحتمالات وجود تضخيم أو انكماش في المستقبل ، كما ان انضمام الدولة المضيفة للاستثمار الى الاتحادات الاقتصادية و الاقليمية يساهم في ازالة القيود أمام التبادل التجاري وتدفق الاستثمارات.

–**سعر الصرف:** إن استقرار أسعار صرف العملة المحلية يشكل أحد أهم العوامل المشجعة على الاستثمار، وعدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة يعد أحد العوامل المعوقة للاستثمار، وباعتبار أن إدارة العجز الخارجي

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 191.

والمتمثل بشكل أساسي بالعجز الجاري في ميزان المدفوعات يعتمد على سعر الصرف، فان انخفاض العجز الخارجي يعد مؤشرا للاستقرار الاقتصادي ولاستقرار سعر الصرف. [1]

-**معدل التضخم:** إن معدلات التضخم المرتفعة تعد مؤشرا على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعن عجز الحكومة في التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية، وهذا ما يؤدي الى مناخ غير ملائم للاستثمار، فمعدلات التضخم المرتفعة تؤثر سلبا على النشاط الاستثماري نتيجة زيادة مخاطر المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل وتقليل متوسط أجال استحقاق القروض التجارية وتشويه المعلومات التي يعبر عنها بالأسعار السائدة في الاقتصاد، ويمثل انخفاض عجز الموازنة أحد المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون عند اتخاذ قرار الاستثمار، ويكون الاقتصاد في حالة مستقرة عندما يستطيع تمويل العجز بدون توليد ضغوط تضخمية، وانخفاض العجز هو مؤشر على الاستقرار الاقتصادي. [2]

-**سعر الفائدة:** تتحقق الكثير من المشاريع الاستثمارية عن طريق الاقتراض، و يعتبر سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين عبارة عن نفقة اقتراض النقود ، و لذلك فانه يمكن أن نتوقع لمقدار الاستثمار الذي يكون مربحا في الإقدام عليه من جانب المستثمرين ، أن يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة . أي من الممكن أن نتوقع بأن يكون سعر الفائدة مؤثرا قويا عل مستوى الاستثمار، و لكن لا يعتبر سعر الفائدة العامل الوحيد المؤثر على قرار الاستثمار بل أن هناك عدة عوامل تلعب دورا أكثر أهمية في تشكيل توقعات المستثمرين حول كيفية ممارسة نشاطهم الاستثماري بصورة مربحة .[3]

**_النظام الضريبي:** إن المستثمر الجاد لا تهمه الإعفاءات الضريبية بقدر ما تهمه معقولية النظام الضريبي واعتداله، أي عدم وجود ضرائب ورسوم عالية وعدم وجود ازدواجية في الضرائب أو سياسة ضريبية معقدة، والإعفاءات الضريبية بحد ذاتها لا تجذب إلا أسوأ أنواع المستثمرين، ففي حالة توفر المقومات الأساسية للاستثمار فلا حاجة لإعطاء امتيازات خاصة أو منح إعفاءات ضريبية لاجتذاب الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها.[4]

[1] – سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة ،الجزائر، 2007/2006، ص115.

[2] – سعيدي يحي، مرجع سابق،ص114.

[3] – رحال فاطمة ،مرجع سابق ،ص103.

[4] – سعيدي يحي، ، مرجع سابق ، ص115.

**_العوامل المتعلقة بتوفير الموارد و الأخرى المرتبطة بالموقع و هي:**[1]

_وفرة المواد الأولية الضرورية في مختلف الميادين.

_ضمان مصادر التموين كما هو الحال في القطاع الاستخراجي :كالبترول و المعادن.

_توفر المناخ الطبيعي المساعد و المشجع للاستثمار.

**-العوامل المتعلقة بمحددات و مزايا تكلفة الانتاج وهي:**[2]

_توفير اليد العاملة الرخيصة.

_تواجد مواقع ملائمة و غير مكلفة للاستثمار في البلدان النامية.

_انخفاض نكاليف النقل و المواصلات داخل البلد المستقبل للاستثمار.

**2- المكونات غير الاقتصادية لمناخ الاستثمار الاجنبي المباشر :**

**- الاستقرار السياسي و الامني :**

يشكل الاستقرار السياسي احدى العوامل الرئيسية المؤثرة على قرار الشركات الاجنبية بالاستثمارات في أي بلد من البلدان ، وهذا نتيجة للأخطار ، التي قد تنجم عن حالة غياب الاستقرار و الامن.

و المستثمر الاجنبي أثناء اتخاذه لقرار الاستثمار يأخذ بعين الاعتبار مدى استقرار النظام السياسي و الاجتماعي وقوة المعارضة الوطنية وطبيعة التغيرات السياسية المحتمل حدوثها في المستقبل و أيضا الظروف الاقليمية و العالمية ذات التأثير على مجرى الاحداث في المنطقة أو بلد معين.

ومما لا شك فيه ان تغير الحكومات في بلد ما يؤثر بشكل كبير على الاستثمار في هذه الدولة لما تتبع هذه التغيرات من اعادة الاتفاقيات و المفاوضات بين المستثمرين و الجهات الحكومية و تأخير حصولهم على الموافقات وما يترتب ذلك من زيادة في التكاليف و تأخير المشروعات.[1]

[1]- عبد المجيد أونيس، **الاستثمار الأجنبي في المؤ سسا ت الصغيرة والمتو سطة – واقع و افاق –**، ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، يومي 17 و 18 أفريل،2006، ص253

[2]-عبد المجيد أونيس ،مرجع سابق ،ص253.

**- النظام القانوني :**

يترجم النظام القانوني السياسات الاقتصادية في صورة قواعد واجراءات ، من حيث القواعد التي يحتويها او المؤسسات المسؤولة عن تطبيقها او نظام القضاء و التحكم الذي يحسم المنازعات الناشئة بشأنها. حيث يجب ان تكون القوانين واضحة تستهدف لحماية الملكية و العقود و المعاملات.

ولكي تكون القوانين الاستثمار محفزة للاستثمار يجب توفرها على ما يلي [2]:

- تميزها بالوضوح و المرونة وعدم التضارب فيما بينها.

- توفرها على الضمانات الكافية للاستثمار كعدم مصادرة أموال المشروعات وحرية تحويل الارباح الى الخارج.

- كلما اتجه قانون الاستثمار الى تحرير الاستثمار في المناطق الحرة من كل قيود و عمل على تسهيل ادارة تلك المناطق من خلال القطاع الخاص مع توفر المناخ المناسب لربط المناطق الحرة بالأسواق العالمية ، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار.

فدور الاطار القانوني و التشريعي ليس زيادة المزايا ولكن تقليل احتمالات المخاطر وبث الثقة في العلاقات الاستثمارية.

**- النظام الاداري :**

يجب أن يعتمد النظام الإداري على أنماط الإدارة الحديثة بعيدا عن كل أشكال البيروقراطية و الفساد مع تميز إجراءاته بالباسطة و الوضوح بسرعة و عدم التعقيد.

حيث ينبغي أن تتميز الأجهزة و الهيئات المكلفة بإدارة ملف الاستثمار بالكفاءة مع اعطائها التفويض الكامل و بدون تدخل في صلاحيتها . وأن تضبط مهامها كالتالي [3]:

- وضع خطة شاملة للاستثمار تتضمن ، فرص الاستثمار وطرق الاستثمار ،و محفزات الاستثمار.

---

[1]-جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب**، اطروحة دكتوراه -غير منشورة- ،جامعة الحاج لخضر ، باتنة،الجزائر ،2014/2014،ص57

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 394.

[1]- جوامع ليبية، مرجع سابق، ص 54.

– تقديم المساعدة اللازمة للمستثمرين وحل المشاكل التي تواجههم بالسرعة و الكفاءة.

– الإشراف و المتابعة الدورية لنشاط الشركات الأجنبية للوقوف على مدى احترامها لالتزاماتها.

**المطلب الثاني :الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر**

**الفرع الأول: سياسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر**

تتجلى سياسات الاستثمار في التنظيمات و التدابير التي تقام من أجل تعزيز المناخ الاستثماري و دفع الثقة فيه لجذب المستثمر الأجنبي و خاصة الحوافز و الضمانات الممنوحة و التي تصنف سياستها كالتالي:[1]

**أولا : سياسات تستهدف الربط بين الحوافز و الأداء:**

تسعى هذه السياسات إلى الربط بين الحوافز وأداء المشروع الاستثماري ولهذا اشترط أن يتم منح الحوافز على مراحل تتناسب مع بدء عملية تنفيذ المشروع و حتى بداية تشغيله أو بعد مرحلة التشغيل بالفعل, حيث يشترط هذا النوع من السياسات ما يلي:

- تشغيل جزء من العمالة الوطنية.
- استخدام المواد الأولية المحلية طالما أنها متوفرة بالكمية و الجودة اللازمة .
- توجيه جزء من الإنتاج لغرض التصدير.

**ثانيا: سياسة التمييز في منح الحوافز**

تهدف هذه السياسة إلى توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى المناطق الجغرافية النائية الفقير، و بالمقابل يتحصل المستثمر على الكثير من الامتيازات و التسهيلات وأكثر من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ، فإذا كان الإعفاء من الضريبة على الأرباح التجارية و الصناعية لمدة 5 سنوات بعد بدء مرحلة التشغيل فإن المستثمر في المناطق النائية قد يمنح إعفاء تتراوح مدته ما بين 10 و 15 سنة .

**ثالثا : السياسة المرتبطة بنقل التكنولوجيا**

[1]– نفس المرجع، ص 54.

تقوم بعض الدول النامية بوضع السياسة معنية لها على أساس مستوى التكنولوجيا المستعملة في مشاريعها الاستثمارية لذا فإنها تصنع أجهزة مختصة لتقييم نوعية التكنولوجيا المستوردة والتي على أساسها يتمكن المستثمر الأجنبي من الاستفادة من الحوافز الممنوحة إذا احترمت الشروط المحددة لنوعية التكنولوجيا المستعملة ، من أمثلتها :[1]

- استبعاد أنواع التكنولوجيا الواردة المتقدمة أو التي لها تطائر في السوق المحلي .
- استبعاد أنواع التكنولوجيا التي تكون لها أثار سلبية على المحيط و البيئة قد تؤدي هذه الظروف إلى تنفير المستثمرين الأجانب بدلا من جذبهم لذا ، فإن نجاح هذه السياسات يتوقف على عوامل منها :
- المقدرة التفاوضية للدولة مع المستثمر الأجنبي .
- المتغيرات الحاكمة لمناخ الاستثمار .

**الفرع الثاني : أشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر**

قدمت الدول المضيفة و خاصة النامية لجذب المستثمرين الأجانب، كثيرا من أنواع التسهيلات و الحوافز و الامتيازات لهؤلاء المستثمرين، و من بين أهم الحوافز هي الحوافز المالية و التمويلية :

**أولا: الحوافز المالية**

و تتمثل في الحوافز الضريبة بصفة أساسية ، و من أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى بالإضافة إلى حوافز التصدير و الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة و تتمثل الحوافز المالية أو الضريبية فيما يلي :[2]

**الحوافز المالية و الضريبية :**

- الحوافز التفضيلية .
- الائتمان الضريبي .
- الإعفاء المتدرج من الرسوم.
- الإعفاء من الضرائب .

[1]– جوامع ليبية، مرجع سابق، ص 55.

[2]– عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 59.

- الحوافز الضريبية المحدودة .
- استقرار و تثبت الضريبة .
- الاستهلاك السريع للأصول .
- خصومات ضريبية .
- الحوافز الضريبية المتعددة.
- التخفيضات .
- الإعفاءات .
- الحوافز الدولية للاستثمار الدولي .
- منح حوافز ضريبية في المناطق النائية أو بعض الأنشطة.
- تخفيض الحوافز في بعض المناطق .
- إلغاء الحوافز الضريبية في بعض المناطق .

**ثانيا: الحوافز التمويلية**

تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال و الإنتاج تكاليف التسوية المرتبطة بالمشروع الاستثماري و في الائتمان الحكومي المدعم و كذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر التجارية المرتفعة ، التأمين الحكومي لمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معنية من المخاطر، تغيير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم و المصادرة .[1]

**ثالثا: الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر**

هناك 3 أنواع من الضمانات ضد المخاطر و هي :

**1- الضمانات المادية و هي :**

- الضمانات حرية تحويل رأس المال عوائده .

[1]- ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، الجزائر تونس المغرب، دراسة مقارنة**، مذكرة ماجستير -غير منشورة-، جامعة الحاج لخضر، باتنة،الجزائر، 2008، ص 43.

- ضمانات التعويض عن الأضرار التي تصيب الاستثمارات بسبب الحضارة الناجمة عن تغيير سعر الصرف.

**2- الضمانات القانونية :**

و تتمثل في تعويض من التأميم و ذلك بمرافقة إجراءات التأميم لأي سبب مقنع و يدفع تعويض عاجل و فعلي خلال مدة معقولة

**3- الضمانات القضائية :**

تتمثل هذه الضمانات في توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات و تتمثل :

- حل نزاعات عن طريق هيئة القضائية أو تحكيمية
- القانون الواجب تصنيفه إذا كان النزاع موجه إلى المحاكم الوطنية فإنه يطبق القانون الوطني الداخلي، أما إذا طرح أمام التحكيم المؤسسات ، فنضام التحكيم الذي يختاره الطرفين هو الذي يطبق .
- القيمة القانونية للقرار التحكيمي .

**رابعا : الحوافز المرتبطة بالتسهيلات المختلفة**

تتمثل في جملة من التسهيلات التي تمنح إلى المشاريع التي تستمر في قطاعات المعنية أو مناطق معينة و من أمثلتها :

- عدم وضع أي قيود على تملك المشروعات الاستثمارية سواء كان تملك كاملا أو جزئيا .
- السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي للعقارات .
- تخفيض الرسوم الخاصة باستخدام و استغلال المرافق العامة كالمياه و الكهرباء و تخفيض قيمة الإيجار العقاري و الأراضي الخاصة بالمشروعات الاستثمارية .

**المطلب الثالث : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر**

على الرغم من السعي للدول المختلفة لجذب الاستثمار الأجنبي إليها إلا أنه توجد العديد من العوامل الاقتصادية و السياسية و الإدارية الطاردة للاستثمارات الأجنبية و التي تنحصر في العوامل التالية :

**أولا : عدم استقرار الاقتصاد الكلي :**

يؤدي عدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى تراجع الحافز لدى المستثمرين لتنفيذ المشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات لقائمة، حيث يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى استقرار المتغيرات الاقتصاد الكلي و منها سعر الفائدة و سعر الصرف ووضوح و استقرار السياسات النقدية و المالية و تراجع مستوى البطالة و التضخم .

**ثانيا : تقييم حركة رؤوس الأموال :**

حيث يؤدي لجوء بعض الدول إلى تقييم انتقالات رؤوس الأموال و الأرباح الشركات من الخارج إلى أحجام المستثمرين و خاصة الأجانب عن الاستثمار بتلك الدول .

**ثالثا : صعوبة الحصول على الائتمان :**

تهدد مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان المتاح و كذلك عدم إتباع الأسس الاقتصادية في تقديم الائتمان القرارات الخاص و الذي قد يتطلب سواء في التأسيس أو تشغيل للحصول على الائتمان شروط اقتصادية.[1]

**رابعا: حجم السوق في الدولة المضيفة :**

لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلى إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة و يساعد حجم السوق الشركات التي تنتج المنتجات القابلة للمتاجرة بتحقيق الاقتصاديات الحجم و عادة ما يعبر عن حجم السوق بمتغير الناتج المحلي الإجمالي، وإن حجم الاقتصاد هو محدد ملحوظ لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات الدول النامية و المتطورة ومع ذلك فان حجم السوق يمكن ان يكون أقل تأثيرا و غير مهم اذا تم استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة كقاعدة انتاج فقط لتصدير انتاجها بصورة أكثر تنافسية لأسواق اخرى.

**خامسا: التضخم:**

[1]- صائب حسن مهدي، **الاستثمار الأجنبي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة القادسية الادارية و الاقتصادية، المجلد 11، العدد3، 2009، ص119-120.

إن معدلات التضخم العالية تعكس حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل مما يخلق بيئة استثمارية غير مؤكدة ، وبذلك فان التضخم لا يشرع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد لأن الكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل ، ويؤدي إنخفاض مستوى الاسعار الى إنكماش النشاطات الاقتصادية وبالتالي فان الانكماش يقود في النهاية الى إفلاس الشركات وحيث يقوم المستثمرون المحليون ببيع موجوداتهم الى المستثمرين الأجانب بأسعار منخفضة وقد ينتج عن ذلك توسع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

**سادسا: عدم الاستقرار السياسي:**

إن عدم الاستقرار السياسي وحدوث الانقلابات السياسية و الاغتيالات و أعمال الشغب و النزاعات المسلحة الممارسة تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركة الأجنبية ، وتخفيض من قيمة الموجودات المستثمر الأجنبي.

**سابعا: انخفاض كفاءة البنية الاساسية :**

حيث يؤثر مستوى الكفاءة الاساسية على تكاليف الاستثمار (مثل اسعار خدمات النقل و التوزيع) ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار .[1]

**ثامنا: عدم وضوح الهيكل الضريبي :**

والذي يؤدي الى اضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له بالإضافة الى ارتفاع أسعار ضريبة الشركات .

**تاسعا: انخفاض كفاءة العمالة :**

حيث يمثل انخفاض كفاءة القوي العاملة حتى لو كانت متواضعة من حيث التكلفة إحدى معوقات الاستثمار ، وهو ما يفسر عدم قدرة الدول الأكثر فقرا والتي تفتقر الى مستويات التعليم اللازمة و الملائمة والتي تمكنها من جذب الاستثمار اليها .

[1]– سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة لعينة من دول عربية، ورقة بحثية مقدمة لجامعة الموصل، العراق، 2007، ص 8–9.

**عاشرا:** عدم توافر المعلومات عن فرص و حوافز الاستثمار في عدد من الدول وخاصة النامية .

**الحادي عشر:** عدم الانفتاح الاقتصادي مما يؤدي الى تضاؤل فرص الوصول الى مصادر متعددة لمدخرات الانتاج و السلع الاستثمارية المستخدمة في الاستثمار ،وكذلك انخفاض القدرة التصديرية للمشروعات الاستثمارية الجديدة.

**الثاني عشر:** عدم توافر الكفاءات الادارية في وكالات ترويج الاستثمار خاصة في الدول النامية مما يؤدي الى عدم قدرة هذه الوكالات على تحقيق اهدافها.[1]

## المبحث الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر

### المطلب الأول: ايجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

تمثل تحليل الاثار الايجابية و السلبية للاستثمار الأجنبي أمر مهما ذلك بهدف توضيح كيفية تعظيم المكاسب و التخفيض من أعباء هذا الاستثمار ،أي الاستفادة من اثاره الايجابيات وتحجيم اثاره السلبية غير المرغوبة.

**الفرع الأول: الاثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر**

**اولا :على مستوى الدولة المضيفة:**

**1- الأثر على النقد الاجنبي:**

في هذا الشأن تجد وجهين او رأيين بين كلاسيكي و حديث:

يرى الكلاسيك ان وجود الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية المضيفة يؤدي الى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة لأسباب منها:[2]

- كبر حجم الارباح الى الخارج.

- صغر حجم الاموال التي تجلبها هذه الشركات عند بداية المشروع الاستثماري.

[1]- صائب حسن مهدي، مرجع سابق، ص 120- 121.

[2]- أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل و جدوي الاستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص ص،116- 117.

– استمرارية تحويل أجزاء من رأس المال الى الدول الام ،كذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب.

أما رواد المدرسة الحديثة فيعارضون رأي الكلاسيك ، بما لديها من موارد مالية ضخمة ، وبقدرتها على الحصول على الاموال من أسواق النقد الأجنبي ، تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية ، من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية ،وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محليا.

كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمه من فرص جذابة و مربحة للاستثمار ، أن تشجع المواطنين على الادخار بالإضافة الى هذا ، فان وجود هذه الشركات يساعد في زيادة معدل تدفق و تنوع المساعدات و المنح المالية المقدمة الى الدول النامية المضيفة.

**2- خلق فرص العمل:**

يترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر انتاج كميات أكبر و نوعية أجود من السلع و الخدمات فالاستثمار الأجنبي يؤثر بصورة ايجابية في الانتاج وزيادة فرص التوظيف ، ويؤدي الى خلق فرص التوظيف ، وزيادة العمالة بسبب تصدير السلع ، ويعمل على تحسين مستوى المعيشة ، وتوسع و تطوير قاعدة الانتاج ، كما يلعب الاستثمار الأجنبي دورهما في تغيير الهيكل الاقتصادي وتحديثه ،واستغلال مصادر جديدة للمواد الأولية و النهوض بالصناعات المحلية و تطويرها.[1]

**3-تحسين وضعية ميزان المدفوعات:**

إن الاستثمارات الأجنبية قد تحدث أثرا ايجابيا على ميزان المدفوعات الدولية المضيفة ، طالما كان حجم انسياب هذه الأموال و الاستثمارات يزيد عن حجم تصدير الفوائد و الأرباح للخارج و للحكم على أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات في البلدان المضيفة وجب اجراء تحليل و دراسة شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليه ، وذلك كما يلي:[2]

**أ- التدفقات الداخلية:**

[1]- صدفة محمد عمر هاشم، مرجع سابق، ص 22.

[2]- أبو قحف عبد السلام، مرجع سابق، ص 144.

– مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار مساهمة المستثمرة الأجنبي في المشروع الاستثمار.

– مقدار الوفر من النقد الأجنبي الناجم عن الوفر في الواردات من السلع و الخدمات المختلفة.

–مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي نتيجة للتصدير.

– مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي في شكل مساعدات من الحكومة الحكومات الأم .

– التدفق الداخل من النقد الأجنبي الناتج عن منح تأشيرات الدخول و الاقامة للعاملين الأجانب.

– الفروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

**ب– التدفقات الخارجية:**

- مقدار النفقات الخارجية من النقد الأجنبي لاستيراد مواد خام ومواد اولية ، او مستلزمات الانتاج.
- مقدار الأجور و المرتبات الحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب المحولة للخارج .
- مقدار الأرباح المحولة للخارج بعد بدء مرحلة الانتاج و التسويق.
- مقدار رأس المال المحول للخارج بعد فترة من مرحلة التشغيل.

دراسة تحليل العوامل و المتغيرات التي قد تؤثر بصورة أو بأخذ على ميزان المدفوعات مدى مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في دعم و اثناء مراكز و أنشطة البحوث و التنمية البشرية.

– شكل الاستثمار الأجنبي المسموح به، وهل يتصف المشروع بكثافة رأس المال أو الكثافة العمالية .

– عدد العاملين الوطنيين في المراكز الوظيفية أو التنظيمية المختلفة مقارنة بنظائرهم الاجانب .

– مقدار الأرباح التي يعاد استثمارها سنويا وتكلفة الفرصة البديلة.

– معدلات نمو التدفقات الداخلية و الخارجية.

– الضرائب و الرسوم المرتبطة بالصادرات و الواردات.

– فروق العملة و معدلات التضخيم وأسعار الفائدة.

– الاقتراض بالعملة الأجنبية من البنوك الوطنية و الاجنبية داخل الدولة المضيفة.

– القيمة المضافة على المستوى الاقتصاد ككل.

**4– نقل التكنولوجيا:**

تقوم الاستثمارات الأجنبية بدور مهم في نقل التكنولوجيا المتقدمة و العصرية الى الدول النامية ، اضافة الى تقديم الخبرة و المعرفة الفنية ،كما أن الاستثمارات الخاصة قد تحمل معها مستوى متقدما من التكنولوجيا يمكن للدول النامية من الاستفادة من هذا التطور التكنولوجي.

ونقل التكنولوجيا قد يتم بصورة مباشرة ، وذلك عندما ترخص الشركات الأجنبية للشركات المحلية باستخدام التكنولوجيا الخاصة بها، أو بصورة غير مباشرة من خلال التعاملات المشتركة بين الشركات الأجنبية و المحلية ، كما أن الشركات المحلية قد تجد نفسها تحت ضغط المنافسة المفروضة عليها من قبل الشركات الأجنبية مجبرة على تطوير قدراتها التكنولوجية.[1]

**ثانيا: على مستوى الدولة المصدرة:**[2]

تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة له فيما يلي:

- استثمار الاموال عند معدل عائد أعلى من الاستثمار البديل المحلي.
- احتكار التكنولوجيا ، استقلال المواد الاولية و اليد العاملة بأقل تكلفة مع السيطرة على عناصر الانتاج.
- استغلال الشركات لغايات سياسية ، كالتدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة.

**الفرع الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر**

**أولا: على المستوى الدولة المضيفة:**

لغرض الوصول الى الحكم النهائي لتقييم الاستثمار الأجنبي يجب مقارنة المنافع المتوقعة مع تكاليف وأهمها:

1– يقدم البلد ضيف عادة الكثير من محفزات للاستثمار الأجنبي المباشر ومنها الخدمات مثل الارض و السكن و الاتصالات والمياه والكهرباء و المساعدات المالية وغالب ما يتم توفير هذه الاشياء بأسعار متدنية

[1]– عمر هاشم محمد صدفة، مرجع سابق، ص 23.

[2]– قويدري محمد، **واقع الاستثمار الأجنبي في بعض الدول العربية**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: اشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، 14–15 نوفمبر، 2005، ص ص،53– 54.

و مدعومة وبالتالي قد يكون لهذه الخدمات اثار غير مرغوبة على البلد المضيف ، لهذا فان المغالاة في تقديم الحوافز للاستثمار الأجنبي تقلل من منافع ذلك الاستثمار للبلد المضيف.

2- الآثار على ميزان المدفوعات: ان الآثار الايجابية على ميزان المدفوعات و المصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا تلبث أن تنقلب بعد فترة الى اثار سلبية حيث ان نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوق يؤدي لزيادة واردات الدولة المضيفة من السلع و الخدمات.

كما أن الشركات تبدا في تحويل أرباحها الى الخارج ،هذا بالإضافة الى دفع الفوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج ودفع مقابل براءات الاختراع و المعونة التقنية ، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج .[1]

3- الآثار على تفاقم المديونية الخارجية: أوضحت بعض الدراسات أن حجم رؤوس الاموال التي تغادر الدولة النامية ، بسبب عملية تحويل الارباح لأكثر من حجم رؤوس الاموال التي تنفق اليها في تشكل استثمارات أجنبية مباشرة الأمر الذي يؤدي الى زيادة حاجة الدول النامية للتمويل ، فنضطر لمزيد من الاقتراض وبالتالي ترتفع مديونيتها.[2]

4- الآثار على السياسة الاقتصادية و السيادة الوطنية ، إن مسألة الخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية ، وأثر ذلك المصالح الوطنية للدولة المضيفة ، وينشأ من كون فروع الشركة متعددة الجنسيات يكون مسؤولا أمام سلطتين سياستين هما حكومة الدولة المضيفة و حكومة الدولة الأم حيث ان سعي الشركات الأجنبية لتغطية الارباح يوجهها الى تركيز اتخاذ القرارات في يد الشركة الأم ، هذا يعني إن الدولة النامية المضيفة لا تملك السلطة الكاملة على جزء هام من الطاقة الانتاجية الموجودة داخل حدودها.[3]

5- الآثار على انماط الانتاج الاستهلاك و توزيع الدخل ، يرى المعارضون لنشاط الشركات متعددة الجنسيات أن الاستثمارات الأجنبية تكرس ظاهرة الازدواج في الاقتصاد الوطني ، حيث ينقسم الى مشروعات جديدة أجنبية تعمل بإحداث التقنيات و أخرى تقليدية وطنية ، حيث يترتب على هذا الوضع زيادة الفجوة بين الفقراء و الأغنياء و يزداد توزيع الدخل سوء ،فيتمتع العاملون في قطاع المشروعات جديدة

[1]- شناق حنان، **تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري دراسة حالة لشركة الكندي لصناعة الأدوية**، مذكرة ماجستير –غير منشورة– ، جامعة الجزائر،الجزائر، 2009/2008 ، ص 75.

[2]–نفس المرجع، ص 76.

[3]- نفس المرجع، ص 77.

بمرتبات عالية ، بينما يعاني العاملون في القطاع الثاني من انخفاض بمستوى الأجور و الذي يسبب تدهور في أحوال المعيشة .

6- الآثار على البيئة ، تتسبب أنشطة الشركات متعددة الجنسيات التي تتوطن في الدول النامية في تفاقم مشكلة البيئة خاصة في الصناعات الاستخراجية النفطية و الصناعات البتروكيميائي وصناعات الاسمنت.

7- الآثار على التقنية و العمالة : ان طبيعة التقنية المستخدمة من قبل الشركات الأجنبية غالبا ما لا تتلاءم مع ظروف الدول النامية ذلك لأنها اخترعت وجددت لتتناسب مع ظروف البلدان الصناعية ، هذا من شانه تكريس ظاهرة البطالة.

**ثانيا: على المستوى الدولة المصدرة:**

نجد الاثار السلبية على الدول المصدرة ما يلي:[1]

1- التأثير السلبي على ميزان المدفوعات بسبب التدفقات من رؤوس الأموال نحو الدول المضيفة في المدى القصير و المتوسط.

2- القيود التي تفرضها الدولة المضيفة ، والتي تعيق التوظيف و عمليات التصدير و حتى تحويل الأرباح و الفوائد من الاستثمارات الى الدولة الام.

3- زيادة البطالة في الدولة الأصلية ، وذلك بسبب الإعتماد على اليد العاملة الرخيصة الموجودة في الدولة المضيفة.

4- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية الى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي الى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري ، وهذا يتنافى مع اهداف المستثمر الأجنبي الى البقاء و النمو الاستقرار في السوق.

5- تقليل من فرص التصدير.

[1]- شناق حنان ،مرجع سابق، ص 79.

**المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتكتلات الاقتصادية**

تؤثر التكتلات الاقتصادية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تفضل شركات الاستثمار داخل نطاق الدولة المتكتلة وذلك لاجتناب التعريفة الخارجية المشتركة وهو ما يزيد الاستثمارات في الأسواق المتكتلة. إلا أن هذه الاستثمارات تفضل الأقاليم المتقدمة مما يزيد من التفاوت الاقليمي بين الدول المتكتلة و ليس شرطا ان نحرر رؤوس الأموال بداية في السوق المشتركة ، بل يمكن إن تحرر لدرجة اقل من التكامل وذلك مثلما حدث في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ( النافتا ) ، و التي نصت على تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة غلى الاستثمارات في مختلف القطاعات ،[1] فقد لاحظ الكثيرون أن انشاء هذا الاتحاد أو التكتل لم يؤدي فقط الى فتح السوق المكسيكية الواسعة، و لكنه أدى أيضا الى نمو كل من التجارة و الاستثمار الى باقي دول أمريكا اللاتينية ،كما أدى الى خلق بيئة أكثر تحررا للاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر من اتجاه.[2]

فلقد زادت الاستثمارات الأجنبية في البرتغال لتصل إلى أربعة أمثالها (1986-1995). كما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في اسبانيا أكثر من الضعف في نفس الفترة ، وبالتالي فان انضمامها للاتحاد الأوروبي ساعد كثيرا في جذب استثمارات أجنبية كثيرة ، حيث تبحث هذه الأخيرة عن الأسواق ذات الربحية الأعلى و المخاطر الأقل ، وكذلك التي تستطيع من خلالها ترويج منتجاتها بأقل تكلفة ممكنة ، الأمر الذي يجعلها تفضل الاستثمار داخل نطاق التكامل ، حتى تتمتع منتجاتها بحركية الحركة واتساع السوق وكذلك تستفيد من ضمانات حماية الاستثمارات و المناخ الملائم . ويعد الاتحاد الاوروبي أكثر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستقراره ونجاحه.[3]

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المشاركة الدولية** ، مرجع سابق، ص148.

[2]- فريد أحمد قبلان ،مرجع سابق ،ص107.

[3]- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، 149.

**خلاصة الفصل:**

لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ليس باعتباره أحد مصادر التمويل الخاص طويل الأجل فحسب ،بل حجم المنافع التي تصاحب تدفقات هذا الاستثمار، فمن خلال دراستنا للاستثمار الأجنبي المباشر توصلنا للنتائج التالية :

– يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر قضية اقتصادية معقدة لذا اختلفت النظريات المفسرة له من ناحية جدواه أو النفع الذي يعود به على الدول المضيفة، وكذا من ناحية الأسباب التي دعت بالشركات المتعددة الجنسيات الى البحث عن الأسواق الخارجية للاستثمار فيها.

– قدمت العديد من التحفيزات و الضمانات لتوفير بيئة مناسبة و جاذبة للاستثمارات كتحرير التجارة الخارجية، ازالت الحواجز الجمركية ،حتى تسهل عملية انسياب و تدفق رؤوس الأموال .

– يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا، وزيادة الصادرات المحلية و تأثيره الايجابي على الاستثمار المحلي، ويساعد أيضا على نقل الخبرات الادارية و الفنية ،توفير فرص العمل المحلية.

– ينتقل الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة ذات المناخ الاستثماري الملائم و يتحدد الطلب عليه من خلال مجموعة عوامل ومحددات سواء لدولة الأم أو الدولة المضيفة.

– تؤثر الاستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات الدولة المضيفة بالمساهمة في توفير رؤوس الأموال الأجنبية و تحقيق فائض.

# الفصل الثالث:

# الإطــار التطبيقــي

# لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)

**تمهيد:**

ظهرت في القارة الأمريكية عدة تجمعات إقليمية منذ البدايات الأولى لتكامل الاقتصادي خلال القرن الماضي، الا أنها لم تحقق النجاح الذي حققته التجربة الحديثة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المعروفة بمختصر النافتا والتي تعتبر شكل من أشكال التكامل الاقتصادي الحديث، كما لا تقتصر هذه التجربة على دول ذات اقتصاديات متجانسة سواء متقدمة أو نامية ،و إنما تجاوزت الى إقامة تكامل اقتصادي بين دول متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية و المتربعة على عرش الاقتصاد العالمي وكندا ، والمكسيك و التي تعتبر كدولة نامية .حيث سعى انضمام كل هذه الدول الى تكتل النافتا الى توسيع الاقتصاد وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

حيث تطرقنا من خلال هذا الفصل الى تقسيمه الى ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

**المبحث الأول:** ماهية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA.

**المبحث الثاني:** دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

**المبحث الثالث:** تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

## المبحث الأول: ماهية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

تعتبر هذه التجربة شكل من أشكال التكامل الاقتصادي المقيم حديثا مقارنة بتجربة الاتحاد الأوروبي كما لا تقتصر هذه التجربة على دول ذات اقتصاديات متجانسة و متقدمة ، وإنما تجاوزت السعي لربط شبكات من التعاون أو الشراكة مع أطراف أقل نموا، حيث تم إنشاء منطقة تجارة حرة مع دول متقدمة و أخرى نامية.

### المطلب الأول: نشأة و تطور منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

#### الفرع الأول: نشأة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشماليةNAFTA

لقد دفعت التطورات الاقتصادية الدولية خاصة في أوروبا الى ظهور الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، ومن ناحية أخرى ظهرت اليابان و دول شرق آسيا ،لتصبح قوى اقتصادية رئيسية تأثر بشكل كبير في مقدرات الاقتصاد العالمي، وتنافس العملاق الأمريكي في أسواقه، حتى أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية كما يصنفها "باجديش باجواتي" أستاذ علم الاقتصاد بجامعة كولومبيا الأمريكية –كالعملاق المتلاشي diminis hed giant ، تعاني من عجز هائل في الحساب الجاري، حيث جرى التفكير في تجمع اقليمي خاص بها يعزز من قدرتها التنافسية المتآكلة ،وكان ميلاد منطقة التجارة الحرة بين أكبر شركاء تجاريين في العالم هما كندا و أمريكا في عام 1989. فمنذ 1965فان الدولتين توصلتا الى اتفاقية للتجارة الحرة في السيارات و قطع الغيار، ويسمح هذا للشركات الكندية التي تزود الشركات الامريكية الكبيرة في انتاج السيارات بالتخصص في موديلات قليلة تغطي معظم سوق أمريكا الشمالية .[1]بعدها بدأ التفاوض حول انضمام المكسيك لتوسع نطاقها ،حيث أنها منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأت تفكر في انتهاج سبل مختلفة لربط علاقات مع دول القارة الأمريكية ،أي أنها تحاول انتهاج نهج جديد يعوض النمط التقليدي أي من نمط القروض الى نمط فتح الأسواق ،وفي بداية أوت من عام 1992أبرمت كل من أمريكا كندا و المكسيك اتفاقية تقضي بإقامة و إنشاء منطقة تجارة حرة .و التي سبقتها مفاوضات لمدة 14 شهرا بين الدول الثلاث، كما سبقها التمهيد بإنشاء منطقة تجارة حرة بين أمريكا وكندا عام 1989،و قد صاحب ميلاد هذه الاتفاقية قدر ملموس من الجدل الشعبي إضافة الى الانفعال السياسي و التي بدأت جهود ابرامها في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ، وامتدت معركة اقرار النافتا من 14 سبتمبر 1993 حتى 17 نوفمبر 1993،حتى وقع على الاتفاقية في 17 ديسمبر 1993،و ضمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية كندا و المكسيك و دخلت حيز التنفيذ أول جانفي 1994.[2] ولم يكن

[1]– ابراهيم بوجلخة، مرجع سابق ،ص51.

[2]– عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص ص،59–60.

تأسيس النافتا خطوة جديدة ،لكنه كان خطوة حاسمة في عملية طويلة الأجل، تسعى إلى تحسين العلاقات التجارية فيما بين الأسواق الجزئية في أمريكا الشمالية ،و تهدف إلى توحيد هذه الأسواق في نهاية المطاف ولقد أدت اتفاقية نافتا إلى توسيع اتفاقية التجارة الحرة، ففي مارس 1990 أعلنت ادارة بوش بأن حكومتي الولايات المتحدة و المكسيك قد بدأتا محادثات يمكن أن تؤدي الى اتفاق تجاري حر مماثل للاتفاق الذي تم توقيعه مع كندا وفي يونيو 1991 ابتدآ الثلاث حكومات التفاوض حول اتفاق تجارة حرة خاصة بشمال أمريكا.[1]

شهد بعد كل هذه التطورات حول بناء تكتل اقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و المكسيك الى توقيع اتفاقية مبدئية في 1992/08/12،تهدف الى إقامة منطقة تجارة فيما بينها. و بناءا على هذه الاتفاقية يتم الغاء معظم الحواجز الجمركية و غير الجمركية بصفة تدريجية بين هذه البلدان خلال فترة انتقالية بدأت من أول يناير 1994 و هو تاريخ سريان الاتفاقية.[2]

**خريطة رقم(1):الموقع الجغرافي للدول الأعضاء للنافتا**

La source :http://www.khayma.com/rachidgeo/alena.htm,05/04/2017, a 10 :50.

وفي الجدول الموالي سنحاول التطرق إلى أهم المعلومات المتعلقة بالدول الأعضاء لاتفاقية النافتا:

[1]– عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق،ص108.

[2]– مقروس كمال، مرجع سابق ص87.

**الجدول رقم(1-3) : أهم المعلومات المتعلقة بمجموعة الدول الأعضاء لاتفاقية النافتا**

| | الو. م. الأمريكية | كندا | المكسيك |
|---|---|---|---|
| الشعار | | | |
| العلم | | | |
| العاصمة | نيويورك | تورونتو | مكسيكو |
| العملة | الدولار الامريكي | الدولار الكندي | البيزو المكسيكي |
| اللغة الرسمية | لا لغة رسمية | الانجليزية و الفرنسية | اسبانية |
| اللغة الوطنية | الانجليزية | الانجليزية و الفرنسية | اسبانية |
| نظام الحكم | جمهورية دستورية رئاسية فدرالية | ملكية دستورية فدرالية ديموقراطية تمثيلية | جمهوري فدرالي |
| السلطة التشريعية | الكونغرس | البرلمان الكندي | الكونغرس |
| عدد السكان* | 321.418.820 | 35.851.774 | 127.017.224 |
| المساحة (كم²) | 9.831.510كم² | 9.984.670كم² | 1.964.380كم² |
| الكثافة السكانية* | 35.1ن/كم² | 3.9ن/كم² | 65.3ن/كم² |
| الزيادة السكانية %(سنويا)* | 0.8 | 0.9 | 1.3 |

***احصائيات 2015.**

**المصدر**: من اعداد الطالبة استنادا إلى:

1. https://ar.wikipedia.org/wiki
2. http://databank.albankaldawli.org

يعتبر تجمع النافتا من أكبر التكتلات الاقليمية، ويمثل سوقا اقتصاديا واسعا، حيث تجاوز عدد السكان لمجموع دول النافتا 484 مليون نسمة لسنة 2015 ،تترأس الولايات المتحدة الأمريكية الصدارة من حيث عدد السكان بأكثر من 321 مليون نسمة ثم تليها المكسيك بعدد سكان يتجاوز 127 مليون نسمة وأخيرا كندا ب35 مليون نسمة، لنفس السنة، في حين تحتل كندا المرتبة الاولى من حيث المساحة، ،بينما تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الثاني في حين المكسيك تحتل المرتبة الثالثة من حيث المساحة.

ومن أهم الجوانب التي تطرقت اليها الاتفاقية هي كالتالي:[1]

- تحرير التجارة في الخدمات و منح معاملة متساوية لموردي الخدمات و المتخصصين من الدول الثلاث ،وتسهيل منح تراخيص عمل المتخصصين و ازالة متطلبات الاقامة و المواطنة لهذه الشريحة.
- أما بالنسبة للتعريفات الجمركية تتم ازالتها دفعة واحدة أو بالتدريج على مدى فترة زمنية متفق عليها للسلع المختلفة تصل الى 15 سنة، ونجدر الاشارة هنا الى أن حوالي 50% من الصادرات الأمريكية نحو المكسيك و 70%من صادرات المكسيك نحو السوق الأمريكي أصبحت محررة تماما بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ
- حماية حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك حماية الانتاج الادبي و التسجيلات و برامج الكمبيوتر و براءات الاختراع للمنتجات و العمليات.
- إزالة القيود المفروضة على الاستثمار ،حيث يتمتع المستثمرون من الدول الثلاث بنفس المعاملة و يتم تحويل العملات بحرية و فقا لأسعار السوق .، كما تمت أيضا ازالة متطلبات الأداء مثل الحفاظ على مستويات التصدير و تحقيق التوازن التجاري و سماح المكسيك بإنشاء مؤسسات أجنبية.

**الفرع الثاني : التعريف بمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية و الدوافع الفعلية لإقامتها**

**أولا: مفهوم و أهداف اتفاقية النافتا**

بدأ سريان إتفاقية نافتا اعتبارا من أول يناير 1994، و تقضي الاتفاقية بإلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء لنحو تسعة الاف سلعة خلال 15 عاما و زيادة التبادل التجاري عبر الحدود و تسهيل الاستثمارات الأمريكية و الكندية في المكسيك.[2]

[1]– أسامة المجذوب، مرجع سابق ،ص73.

[2]– عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق،ص109.

حيث سميت منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بالنافتا (NAFTA) اختصارا باللغة الانجليزية North american free trade agreement، كما تعرف بمنطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية الينا (ALENA) و هو مختصر باللغة الفرنسية Accord de libre-echange nord américan ،و الذي يعني اتفاق للتعاون الاقتصادي و التبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و المكسيك ،استهدفت تحرير البضائع ورؤوس الأموال و الخدمات من القيود الجمركية.[1]

حيث تهدف الاتفاقية إلى الإلغاء التام للحواجز الجمركية بين دولها الثلاث عن طريق إقامة منطقة حرة للتبادل التجاري لأعضائها ،كما اقتضت عليه أحد أطر التأسيس المشترك و التي انتجت منذ البداية خفض الحماية للسلع المتبادلة تدريجيا. تقوم النافتا على تسهيل التبادل التجاري لجميع السلع مع استثناءات لبعض المواد الحضرية و تحديد الضريبة حول الطاقة، فيما حضي قطاع الصناعات البترولية المكسيكية بخصوصية تجنب عرقلة دخول الاستثمارات الاجنبية فيه، أما فيما يخص قطاع الصناعة الالكترونيات فقد تم الاتفاق على تحديد تعريفة عرضية مشتركة اتجاه الدولة الثالثة.[2]

كما تهدف أيضا إلى تنشيط التجارة الاقليمية بين الدول الأعضاء و إحلال المنتجات المستوردة مثل قيام الولايات المتحدة باستيراد عصير البرتقال المركز من المكسيك بدلا من أمريكا اللاتينية و خاصة البرازيل، ورفع القدرة التنافسية لمنشآت الدول الثلاث في الأسواق العالمية مع مراعاة حماية البيئة،

زيادة قوة التفاوض لدول التكتل و زيادة قدرة التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة خاصة الاتحاد الأوروبي، مع تحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات من دول تلك التكتلات وزيادة القدرة التنافسية للدخول إلى منطقة جنوب آسيا بصفة خاصة التي تشهد أعلى معدلات نمو في العالم.

علاج مشكلات البطالة في الدول الأعضاء بزيادة الطاقات الانتاجية الجديدة و بالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين.[3]ويمكن تحديد الأهداف المرجوة لكل دولة في تكتل النافتا كما يلي:[4]

ا. بالنسبة للمكسيك

[1] –شحاب نوال ،مرجع سابق ، ص57.

[2] –عبد اللطيف شهاب زكري وعبد الرحيم حمد مكطوف،**اتفاقيات تجارية رئيسية في العالم (EU–ASEAN–NAFTA) دراسة تحليلية** ،مجلة الادارة و الاقتصاد، العدد 66، جامعة المستنصرية ،بغداد ،العراق،2007، ص64.

[3] –عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق ،ص63

[4] – عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق ،ص ص 105–106.

-زيادة معدلات النمو من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية و فتح الأسواق أمام منتجاتها.

-زيادة فرص التوظيف في القطاع الصناعي.

-تكتل النافتا يعمل على تدعيم الاصلاحات الاقتصادية في المكسيك و خاصة في سياسات السوق و في قطاعات معينة مثل السيارات، المنسوجات، الملابس، و النقل البري.

-الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية لأراضي الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك .

II. بالنسبة لكندا

-تهدف الى ضمان النفاذ الى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية ، وتأمين نفسها ضد أية سياسات حمائية قد تلجأ اليها الولايات المتحدة و ذلك للارتباط الوثيق بين سوق هذه الأخيرة و الاقتصاد الكندي.

-فتح السوق المكسيكية أمام المؤسسات المالية الكندية و كذا الشركات في مجال الطاقة.

-زيادة صادراتها للمكسيك.

-احتفاظ كندا من خلال الاتفاقية، بمواصفاتها القياسية العالمية خاصة قواعد المحافظة على البيئة.

-الاستفادة من تسهيلات النقل البري و الجوي ،وتحرير سوق الخدمات بالمكسيك عن طريق توفير الفرص أمام نشاط الشركات الكندية.

-الاستفادة أيضا من فرصة توفر الأيدي العاملة الرخيصة المتوفرة بالمكسيك.

III. بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية

-فتح الأسواق المكسيكية أما الصادرات الأمريكية.

-تعد المكسيك وسيلة هامة تستطيع الولايات المتحدة من خلالها كسب الأسواق المجاورة في دول أمريكا الوسطى و الجنوبية.

-فتح السوق المكسيكية أمام الاستثمارات الأمريكية.

-خلق المزيد من فرص العمل الناتجة عن انتعاش الطلب المكسيكي على الصادرات الأمريكية.

-زيادة القدرة التنافسية للشركات الأمريكية المتحدة من المكسيك قاعدة انتاجية في مواجهة المنافس الأوروبي و الاسيوي بسبب انخفاض معدلات الأجور في المكسيك من نظيرتها في كل من سنغافورة و كوريا و تايوان و هونغ كونغ.

-الاستفادة من وفرات الحجم بعد توسع نشاط الشركات الأمريكية في المكسيك مما يتيح فرصة الاستفادة من انخفاض التكلفة مما يؤدي الى تركيز الصناعات المكثفة لاستخدام عنصر العمل غير الماهر نسبيا الرخيص فينعكس ايجابا على العمالة المكسيكية و تدفق الاستثمارات.

**ثانيا: الأجهزة التنظيمية**

اتفاقية النافتا تشمل هيئات مؤسساتية و هيئات تنفيذ قوية، فهي تشمل على آلية لتسوية النزاعات و أخرى لإنفاذ القواعد الجمركية و حل القضايا التي تنشأ حول الحواجز غير الجمركية، فالأجهزة المشرفة على التنظيم هي: [1]

**لجنة التبادل الحر**: الجهاز الرئيسي للنافتا، تضم وزراء الدول الأعضاء الذين يسهرون على حسن تطبيق الاتفاقية و معالجة الخلافات ،إلى جانب قيامها بمراقبة فرق العمل و باقي الأجهزة الثانوية.

**المنسقين**: يتمثلون في موظفين يعينون من طرف كل بلد من البلدان الثلاثة وتكمن مهمتهم في ضمان السير الحسن لبرنامج عمل الاتفاقية و التطبيق التام لها.

**فرق العمل و اللجان**: عملت اتفاقية النافتا على إنشاء أكثر من 30 فريق عمل لجان وأجهزة ثانوية تتمحور أعمالهم حول تجارة السلع، المسائل الجمركية ،تجارة المنتجات الزراعية و العانات المقدمة للقطاع الزراعي ،المقاييس و المعايير ،الصفقات العمومية، الاستثمار و الخدمات و كذا الية حل النزاعات و ذلك لتسهيل تحقيق أهداف الاتفاقية.

**السكريتاريا**: تتكون من 3أقسام (كندي أمريكي مكسيكي)،وتتكفل أساسا بإدارة الترتيبات الخاصة بحل النزاعات ،بالإضافة الى تقديم المساعدة الى كل من لجنة التبادل الحر و مختلف فرق العمل و اللجان الثانوية الأخرى.

**ثالثا :الدوافع الفعلية للاتفاقية**

[1]-شحاب نوال ،مرجع سابق ، ص60.

الدوافع الفعلية لهذه الاتفاقية ترتكز بشكل رئيسي على التغير الحاصل في توجه السياسة الأمريكية ابتداءا من نهاية الثمانينات، أين بدأت تفكر في انتهاج سبل مختلفة لربط العلاقات مع دول القارة الأمريكية مبينة على نمط فتح الأسواق عكس النمط التقليدي القائم على منح القروض، وقد صاحب ميلاد هذه الاتفاقية جدل و إنفعال سياسي خاصة حول إنضمام المكسيك، وإمكانية إنضمام باقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية.

جاءت هذه الاتفاقية في الوقت الذي كان مشروع أوروبا الموحدة يناقش سنة1992،حيث كانت الو.م.أ تخشى من اتجاه أوروبا للحمائية هذا ما ادى بها الى الاسراع في عقد اتفاقية النافتا.

وعليه يرى الكثير من الباحثين أن الو.م.أ هي التي دعت الى هذا التكتل (الذي يختلف شكله عن الاتحاد الأوروبي ،حيث أنه يقف عند مرحلة اقامة منطقة تجارة حرة دون ان يتعداها إلى إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة)،و يعود إنشائها للمخاوف الأمريكية من القوة الاقتصادية لأوروبا الموحدة و قلقها الشديد من استغلال أوروبا الموحدة لانتزاع تنازلات تجارية منها اذا ما بقيت منفردة وكذا القلق الأمريكي من القوى الأسيوية الصاعدة بما فيها اليابان.[1]

**المطلب الثاني: المبادئ العامة لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية**

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية، كندا و المكسيك مجموعة من التدابير لتنشيط التجارة الاقليمية بينهم ،فوضعوا الخطوط العريضة للاتفاقية و كانت كما يلي:[2]

أ-بالنسبة للتعريفات الجمركية تتم إزالتها دفعة واحدة أو بالتدريج على مدى فترة زمنية متفق عليها للسلع المختلفة تصل إلى 15 عام، وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى أن حوالي 50%من الصادرات الأمريكية و المكسيكية و70%من صادرات المكسيك إلى السوق الأمريكي أصبحت محررة تماما من التعريفات و الحصص بمجرد أن دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ. هذا وتستثني الاتفاقية تخفيض الرسوم الجمركية على إستثمارات في قطاع البترول في المكسيك، الخطوط الجوية و الاتصالات اللاسلكية في الولايات المتحدة و الصناعة الثقافية في كندا.

ب-إلغاء القيود الادارية مثل رخص الواردات التي تعمل كسقف على الواردات مع اتخاذ المواصفات الفنية كعقبة للتجارة بين هذه الدول، وترجيح عمل اللجان للوصول إلى مواصفات محددة.

[1]- شحاب نوال مرجع سابق ، ص61.

[2]-بوجلخة ابراهيم، مرجع سابق ،ص52

ت-يمكن العودة إلى قدر من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعة المحلية لدولة معينة لبعض الصعوبات نتيجة فتح الأسواق.

ث-إزالة القيود المفروضة على الاستثمار ،حيث يتمتع المستثمرون من الدول الثلاث بنفس المعاملة ،ويتم تحويل العملات بحرة و فقا لأسعار السوق ،كما تمت أيضا ازالة متطلبات الأداء،مثل الحفاظ على مستويات التصدير و تحقيق التوازن التجاري وسوف تسمح المكسيك في غضون فترة من 7 سنوات ال 15 سنة بإنشاء مؤسسات مالية أجنبية و العمل على الاستثمار في البنوك و مؤسسات التامين و السمسرة.

ج-تحرير التجارة في الخدمات و منح معاملة متساوية لموردي الخدمات و المتخصصين من الدول الثلاث، وتسهيل منح تراخيص عمل المتخصصين ، وازالة متطلبات الاقامة لهذه الشريحة بالإضافة إلى تحرير لوائح الانتقالات بنهاية عقد التسعينات.

ح-حماية حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك حماية الانتاج الأدبي والتسجيلات و برامج الكمبيوتر و براءات الاختراع و العمليات (product and process) وقواعد البيانات و تشمل الاتفاقية أيضا علامات الخدمات و الأسرار التجارية.

خ-الاتفاق على أحكام عديدة لتعزيز تدفق التجارة بين الدول الثلاث، بما في ذلك لجنة التجارة الثلاثية لحل النزاعات ،ومنع الاغراق و غيرها من الأحكام المسهلة للتجارة.

د-إستبعاد الهجرة أو حرية الحركة للأفراد باستثناء بعض النوعيات من العمالة.

ذ-تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل.

ر-يمكن لأية دولة أن تعلن عن رغبتها في الإنسحاب من الاتفاقية المحدد لذلك بستة أشهر.

ز-إمكانية توسيع الأطراف الأعضاء في المنطقة و السماح بانضمام أعضاء آخرين.

س-اللجوء الى التحكيم المستقل لحل الخلافات التي تنجم عن التطبيق في فترة من 30 الى 45 يوم.

**المطلب الثالث: القطاعات التي تسري عليها الاتفاقية و المزايا المحققة**

تنوعت قطاعات التي تسري عليها منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بهدف زيادة الاستثمارات و تنويع مصادرها، كما تميزت كل دولة على حدى بأهدافها المحققة من خلال الانضمام الى التكتل.

**الفرع الأول: القطاعات التي تسري عليها الاتفاقية**

شملت الاتفاقية مجموعة من القطاعات نذكر منها:

1- قطاع الزراعة: يتم إزالة جل الحواجز والرسوم الجمركية المفروضة على المعاملات الزراعية وبصورة فورية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، مع فرض رسوم جمركية بنسبة 6 % على السكر والذرة وبعض الفواكه والخضروات، على أن تزول هذه الرسوم بصفة تدريجية وتامة بعد مرور خمسة عشر عام، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وكندا فإن العمل يستمر بالاتفاقية السارية التي سبقت اتفاقية النافتا وذلك سنة 1989.[1]

2- قطاع السيارات: يتم إزالة الحواجز الجمركية في هذا القطاع خلال مدة عشرة سنوات، كما تنطلق في ذات الوقت حصة المكسيك في الواردات من السيارات على مدى نفس الفترة، على أن تراعى ضرورة التصنيع المحلي بنسبة 62,2 % من مكونات السيارات حتى يتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية.

3- قطاع الطاقة: تقرر أن يستمر الحضر المكسيكي المفروض على قيام القطاع الخاص بعمليات البحث والتنقيب على النفط الخام، إلا أنه تم السماح للشركة البترولية المملوكة للدولة بفتح المجال أمام الشركات الأمريكية والكندية للدخول في العقود الحكومية. [2]

4- قطاع الخدمات المصرفية: يجب على المكسيك فتح قطاع مصرفي وبصورة تدريجية أمام الاستثمارات الأمريكية والكندية حتى تزال كافة القيود والحواجز بحلول عام 2007. كما نصت الاتفاقية على إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على قطاع المنسوجات على مدى عشرة أعوام من جانب الدول الثلاث وفي وقت واحد.

5 - قطاع النقل: كان لزاما على قطاع النقل أن يتطور بالقدر الكافي لمواجهة متطلبات إقامة منطقة تجارة حرة بهذا المعنى بين الثلاث دول، وتسعى الاتفاقية إلى الارتقاء بالأوضاع الخاصة بالعبور البري عبر الحدود المكسيكية الأمريكية إلى المستوى القائم على الحدود الكندية الأمريكية، ويقوم هذا الأمر على مرحلتين الأولى طبقت في عام 1996، في السماح للشاحنات بالعمل الحر في خمسة ولايات حدودية، وفي عام 2000 كمرحلة ثانية يتم بالسماح لحركة الشاحنات المتبادلة بين جميع أنحاء كندا، ولكن تشير النتائج الفعلية إلى أن حرية الحركة بهذه الصورة لم تتحقق بعد حتى حين.

كما شملت اتفاقية النافتا بعض الاتفاقيات الجانبية، منها اتفاقية خاصة بحماية البيئة، حيث نصت على

---

[1]-عقبة عبد اللاوي، **التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة و كمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية دراسة قياسية لتكتل النافتا للفترة 1980-2012**،أطروحة دكتوراه –غير منشورة–، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،الجزائر، 2014، ص256.

[2]-عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص61.

أن تفرض غرامات مالية إضافة إلى العقوبات الأمريكية والمكسيكية في حالة ثبوت وجود مخالفات متكررة لقوانين حماية البيئة، وتعتبر اتفاقية البيئة من الاتفاقيات الأكثر صعوبة بالنسبة لتنفيذ " النافتا "، والسبب في ذلك هو التخوف من أن بعض المنشآة من خارج دول النافتا سوف تشجع الاستثمار في المكسيك للاستفادة من معاييرها البيئية المنخفضة للاستثمار وعدم التزامها بتطبيق كل المعايير، لهذا وقعت المكسيك والولايات المتحدة اتفاقية لإنشاء بنك أمريكا الشمالية للتنمية من أجل تحويل عمليات تحسين البيئة، ورفع مستوى المناطق الواقعة على الحدود بينهما وقيام الولايات المتحدة بإنفاق حوالي 90 مليون دولار على مدى 18 شهرا الأولى من أجل إعادة ترتيب العمالة في الدول المشاركة في اتفاقية النافتا.[1]

**الفرع الثاني: المزايا التي تحققها اتفاقية النافتا للدول الأعضاء**

يمكن توضيح المزايا على مستوى كل دولة في ما يلي:[2]

**1-المكسيك:**تشير كثير من الدراسات أن المكسيك هي المستفيد الأكبر من هذا التكتل، مما يدعم عملية الاصلاح الاقتصادي في المكسيك ،و يعزز من ثقة المستثمرين الأجانب في مستقبل البلاد و تطورها الاقتصادي ،و بالتالي يمكن أن تكتسب ما يلي:

-زيادة الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول المكسيكي، وغيره من المجالات سيزيد من معدلات النمو،و يعمل على امتصاص البطالة المكسيكية.

-التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية يعمل على تدعيم الاصلاحات الاقتصادية في المكسيك خاصة في سياسات السوق و في قطاعات معينة مثل السيارات و المنسوجات و الملابس و الاتصالات و النقل البري و غيرها.

-الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية الى أراضي الولايات المتحدة نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك.

-زيادة انتاجية العامل المكسيكي نظرا لتقدم التكنولوجيا الأمريكية المصاحبة للاستثمارات مما يؤدي الى ارتفاع متوسط الأجور المكسيكية.

[1]-عقبة عبد اللاوي،مرجع سابق،ص257.

[2]-خاطر اسمهان،مرجع سابق،ص36.

**2-الولايات المتحدة الأمريكية:** تسعى الولايات المتحدة من خلال اتفاقية النافتا الى مواصلة سياستها التجارية الدولية و محاولة إقامة تكتل مواز للقوة الصاعدة الأوروبية، كما كان الهدف الرئيسي للرئيس الأمريكي "بوش"هو فتح القطاع النفطي المكسيكي أمام الشركات الأمريكية، ومن بين الآثار التي تعود على الولايات المتحدة من خلال عقد اتفاقية النافتا نذكر مايلي:[1]

-فتح الأسواق المكسيكية و الكندية أمام الصادرات الأمريكية حيث تعتبر السوق الكندية من أكبر الأسواق للصادرات الأمريكية، كما أن ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد المكسيكي يساهم في زيادة الصادرات الأمريكية إلى المكسيك و خاصة السيارات ،حيث يشهد السوق المكسيكي للسيارات أعلى معدلات نمو في العالم بالإضافة إلى زيادة الصادرات من الملابس و المنسوجات و المنتجات الزراعية.

-خلق المزيد من فرص العمل الناتجة عن إنتعاش الطلب المكسيكي على الصادرات الأمريكية ،و بالتالي زيادة متوسط الأجر في الولايات المتحدة نظرا لارتفاع الأجور في القطاعات التصديرية بالمقارنة بالقطاعات التي تنتج سلعا للسوق المحلي.

-اكتساب المزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الأمريكية نظرا للاستفادة من انخفاض متوسط الأجور بالمكسيك بالمقارنة بالولايات المتحدة ،و ارتفاع انتاجية العامل المكسيكي التي تنمو بمعدل 6% إلى حوالي ضعف نمو انتاجية العامل في الولايات المتحدة، مما يكسب الصادرات الامريكية المصنعة في المكسيك ميزة تنافسية في مواجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي أو التكتل الاسيوي.

-زيادة الطلب على المنتجات الأمريكية في كندا و المكسيك التي ستتمتع بإعفاءات تعريفية و غير تعريفية لا نظير لها، بشكل يزيد من نسبة الصادرات الأمريكية لهذه الدول بمقدار 10 مليارات في السنوات التالية لعام 2010.

-نمو التصدير في المدن على حدود المكسيك مع الولايات المتحدة جعلت من المدن الأمريكية القريبة من الحدود مواقع طبيعية لأنشطة تكميلية للصناعات، و بالتالي حدث تغير في مواقع الصناعات في الولايات المتحدة، فتخصصت مدن هذه الأخيرة القريبة من الحدود في تصنيع الأجزاء و المكونات الخاصة بصناعات التجمعات المكسيكية ووجد أن نمو العمالة في مدن الولايات المتحدة الحدودية يتناسب طرديا مع نمو صناعات التجميع المكسيكية.

[1]-اسيا الوافي ، مرجع سابق، ص53.

-تعد المكسيك وسيط هام تستطيع الولايات المتحدة من خلاله كسب الاسواق في دول أمريكا اللاتينية.

-زيادة رؤوس الأموال الأمريكية حيث من المقرر أن تبلغ التدفقات السنوية من الاستثمارات الأمريكية حوالي 2.5مليار دولار سنويا.

-أوضحت الكثير من الدراسات أن تحرير التجارة البينية لهذه الدول يمكن أن يضيف فرص عمل جديدة في الولايات المتحدة، كما أن هناك معارضة داخلية لهذه الاتفاقية على اعتبار أنها تسمح بدخول السلع المكسيكية الرخيصة مما قد يؤدي الى مزيد من البطالة في الولايات المتحدة.

-لا يتوقع حدوث تحويل للتجارة بالنسبة إلى الولايات المتحدة في الأجل القصير لأن عوائق التجارة فيها منخفضة أصلا لمعظم السلع ،و كذا لصغر حجم الاقتصاد المكسيكي بالنسبة للاقتصاد الأمريكي.

-انتقال الوظائف العمالية من العمالة الأمريكية الى العمالة المكسيكية و ذلك لرخص العمالة المكسيكية ، وهذا الأمر سوف يمثل تهديدا لمئات الالاف من العاملين الأمريكيين الذين يعانون أصلا من البطالة حيث تصل نسبتها الى 6.8%و ذلك في احصاءات عام 1993،لذلك نجد في الولايات المتحدة أن المعارضة ضد النافتا جاءت من النقابات العمالية التي رأت ان فرص العمل تصدر الى المكسيك.

**3-<u>كندا</u>:**ظل يعتمد النمو الاقتصادي في كندا منذ الحرب العالمية الثانية على قطاع الموارد الطبيعية، غير أنه مع بداية الثمانينات أخذت قوة الدفع التوسعية المشتقة من قطاع الموارد الطبيعية في النفاذ،و أصبح من المهم تعويضها من خلال التطور في الصناعة و بالتالي من خلال امكانيات التصدير للسوق الأمريكي العملاق الذي يزيد عشرة أمثال حجم الاقتصاد الكندي، كما تشكل الولايات المتحدة الشريك الرئيسي لكندا حيث تستقبل نحو 80% من الصادرات الكندية و تصدر نحو 24%من صادراتها الى السوق الكندي عام 1986.[1]

وسعت كندا إلا تبقى معزولة في محيطها القريب(أمريكا الشمالية) و الاستفادة من ميزتها النسبية في بعض المجلات (الاتصالات، النقل، التكنولوجيا الحديثة) ،ومن أهم الآثار الناتجة عن إتفاقية النافتا على كندا نذكر مايلي:

-فتح أسواق جديدة أمام الشركات الكندية و انتقال رؤوس الاموال و الاستثمارات بين دول التكتل.

-الاستفادة من الأيدي العاملة في المكسيك.

[1]-خاطر اسمهان ،مرجع سابق، ص36.

-مشاركة شركات النفط الكندية مع الشركات المكسيكية في عمليات التنقيب و الانتاج.

-فتح السوق المكسيكية امام المؤسسات المالية الكندية و كذا الشركات العاملة فب مجال الطاقة.

-احتفظت كندا من تسهيل النقل البري و الجوي و كذا تحرير سوق الخدمات بالمكسيك عن طريق توفير الفرص أمام نشاط الشركات الكندية.

-تعد كندا مصدرا رئيسيا للنفط و الغاز الطبيعي للولايات المتحدة، وفي جويلية 2002 ومن خلال تقرير كندي اتضح أن المديرين التنفيذيين الكبار في الولايات المتحدة يعتبرون الأوضاع غير مشجعة للقيام بإنشاء مصانع أو فروع شركاتهم في كندا حيث أن شركات كبرى أوقفت إنجاز مشاريع في كندا مما تسبب في هبوط حصة البلاد من الاستثمار الأجنبي المباشر في العقد الأخير، و أرجع التقرير أسباب عزوف المستثمرين الأمريكيين عن دخول مجال الاستثمار في كندا إلى قلة عدد السكان و النظام الضريبي العالي.

## المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية –النافتا–

### المطلب الأول:الناتج المحلي الإجمالي لدول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المقياس الأهم والأساس في الحكم على مدى استقرار ونمو اقتصاد معين، فهو يعطي صورة جلية وواضحة لمدى القدرة الانتاجية والاقتصادية للدولة وقدرتها على المنافسة ومواجهة الصدمات الاقتصادية، فكلما نما الناتج الإجمالي أو حافظ على نسبة النمو كلما وصف الاقتصاد بالمستقر أو المتطور. [1]

ويعرف الناتج المحلي الاجمالي على أنه كل ما ينتج من قبل الأفراد والشركات داخل الدول،.ويساعد على قياس مستوى معيشة الفرد داخل الدولة، أيضا يعتبر الناتج المحلى مقياساً لأداء الاقتصاد فكلما زاد معدل الناتج المحلي الإجمالي كلما زاد حجم الاقتصاد الكلي وبالتالي يزيد حجم الدخل الكلي وفي النهاية يقابله زيادة الدخل الذي يحصل عليه الفرد. وأيضا ينتج عن زيادة الدخل الكلي توسع النشاط الاقتصاد والقيام بمشروعات جديدة وخلق فرص عملة جديدة، ومنه سنحاول توضيح تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لكل أمريكا ،كندا و المكسيك في الفترة من 2003_2015 :

**الجدول رقم(2–3) :الناتج المحلي الاجمالي لدول أعضاء النافتا (بالدولار الأمريكي )خلال الفترة (2003_2015)**

| | الولايات المتحدة الأمريكية | المكسيك | كندا |
|---|---|---|---|
| 2003 | 39592 | 6811 | 28096 |
| 2004 | 41838 | 7270 | 31925 |
| 2005 | 44218 | 8085 | 36154 |
| 2006 | 46352 | 8918 | 40298 |
| 2007 | 47955 | 9504 | 44383 |

[1]– رواق خالد، مرجع سابق، ص67.

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2008 | 48302 | 9894 | 46465 |
| 2009 | 46909 | 7930 | 40822 |
| 2010 | 48309 | 9170 | 47531 |
| 2011 | 49725 | 10124 | 52145 |
| 2012 | 51384 | 10137 | 52818 |
| 2013 | 52608 | 10658 | 52393 |
| 2014 | 54370 | 10784 | 50304 |
| 2015 | 55904 | 9592 | 43935 |

**المصدر**: من اعداد الطالبة استنادا على https://ar.actualitix.com

من خلال الجدول ،نلاحظ تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي من سنة 2003 الى2008 سنة بقيمة من 39592$ الى 48302 $ ، فقد عرف نموا في تلك الفترة نتيجة نشاط المستثمرين و زيادة المعاملات التجارية وحريتها خاصة بعد ازالة الحواجز الجمركية و غير الجمركية لدول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، أما في سنة 2009 فقد لوحظ انخفاض لقيمة الناتج المحلي ب 46909 $ ،أي ما يقارب 1393 $ والسبب في ذلك الأزمة المالية العالمية*[1] التي شهدها العالم و التي أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد الأمريكي و تدهور حالة

* تعد الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي منذ أغسطس 2007 من أعنف الأزمات الاقتصادية العالمية بعد أزمة الكساد الكبير ،و تأتي خطورة و عنف هذه الأزمة كونها انطلقت من الاقتصاد الأمريكي الذي يشكل نموه محركا لنمو الاقتصاد العالمي. حيث بدأت الأزمة فعليا بداية اب 2007 بتحطم منظومة القروض العقارية عالية المخاطر، وهي ديون ذات فائدة عالية للمستثمرين موجهة الى الفئات و العائلات المتوسطة والفقيرة لاقتناء مساكن بفوائد متصاعدة من 3.2%ثم وصلت الى 16%و أكثر، لكن في ظل التداين المفرط لهذه العائلات ،وعدم قدرتها على تسديد الديون انهارت كامل المنظومة بدءا ب"مؤسسات اعادة تمويل الديون" الى شركات التأمين ثم البنوك ومن بينها أكبر بنك بأمريكا "**ليمان برذرز**" وعمره 164 سنة و يعمل به حوالي 25 ألف موظف.[1]وشهد يوم الاثنين 17من سبتمبر عام 2008انهيار كبرى المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية و هي بورصة **وول ستريت** و الهبوط الحاد في أسعار الأسهم الأمريكية ،حينها قامت بعض البنوك المركزية في العالم بضخ العشرات من مليارات الدولارات لمساعدة المصارف التي عانت من نقص في السيولة نتيجة القروض المتراكمة و التي بلغت قيمتها الى أكثر من 100مليار دولار ،وعدم قدرة المقترضين على سداد قروضهم بعد ارتفاع معدل الفوائد .وقد نتج عن أزمة مصارف الأعمال في وول ستريت اعلان عن افلاس مؤسسة مالية عملاقة وهي **بنك ليمان براذرز** الاستثماري الأمريكي العملاق وهذا في 14 أيلول 2008 بسبب الخسارة التي حدثت في سوق الرهن العقاري.

معظم البنوك و المؤسسات و إفلاسها، أما من سنة 2010 الى سنة 2015 عاد تطور الناتج المحلي الاجمالي ليبلغ أعلى قيمة وهي 55904 $، و الحصة الأكبر من بين دول الأعضاء للنافتا.

بالنسبة للمكسيك ،شهد الناتج المحلي الاجمالي تطور ملحوظ من سنة 2003 الى سنة 2008 بقيمة من 6811 $ لى 9894$ على التوالي ، بعدها على الفور لوحظ انخفاض في قيمة الناتج المحلي الاجمالي سنة 2009 و الذي وصل الى 7930 $ بسبب الأزمة العالمية و التي مست الاقتصاد المكسيكي أيضا كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ،باعتبار المكسيك عضو من أعضاء اتفاقية النافتا فالضرر الاقتصادي الذي سببته الأزمة العالمية و الهبوط الحاد في الأسعار مس الدول الأعضاء أيضا، أما من سنة2010 الى 2014 فقد شهد نمو بقيمة 9170 $ الى 10784 $ ،ثم عاد الى الانخفاض سنة 2015 بقيمة 9592 $.

كذلك شهدت كندا تطور الناتج المحلي الاجمالي من سنة 2003 الى سنة 2008 و هذا بقيمة 28096 $ الى قيمة 46465 $ و الذي يوضح إرتفاع ملحوظ خلال الست سنوات المذكورة سابقا ،وهذا ما يدل على استمرار النشاط الاقتصادي وعلى حركة المستثمرين واتخاذ القرار المناسب لهم وأيضا زيادة فرص العمل، أما في سنة 2009 انخفضت قيمته لتصل الى 40822 $ بسبب التدهور الاقتصادي الذي حل بكندا باعتبارها من أعضاء اتفاقية النافتا، ثم شهد الاقتصاد الكندي انتعاشا من عام 2010 الى 2012 ليصل الى 52818 $، لينخفض مرة أخرى انخفاض طفيف حتى يصل الى 43935 $، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى قيمة سجلت للناتج المحلي الاجمالي بالنسبة لكندا هي 52818$ سنة 2012 .فنلاحظ من هذه الاحصائيات أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الأكثر تطورا من حيث الناتج المحلي الاجمالي فتليها كندا ثم المكسيك.

**المطلب الثاني :التضخم**

التضخم هو أحد أكبر المشكلات الاقتصادية التي نالت قسطا كبير من الاهتمام من طرف الخبراء الاقتصاديين والحكومات، ويمثل امتحانا صعبا للسياسات الاقتصادية على المستوى الوطني والدولي، لما له من آثار بالغة ومتعدية على باقي متغيرات الاقتصاد الكلي وعلى المجالات الاجتماعية.

ويعرف التضخم على أنه الزيادة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات ويحسب التضخم في الاقتصاد في كثير من الأحيان من خلال دراسة سلة من السلع والخدمات ومقارنة التغيرات التي طرأت على أسعار سلة السلع والخدمات مع مرور الوقت وبالتالي فمعدل التضخم هو النسبة المئوية للتغير في مؤشر الأسعار لفترة

معينة مقارنة مع تلك المسجلة في الفترة السابق [1].وبالتالي يمكن القول أن التضخم يعبر عن حالة اقتصادية ترتفع فيها المستويات العامة لأسعار السلع و الخدمات في الأسواق التجارية مع حدوث انخفاض في القدرة الشرائية المرتبطة بسعر صرف العملة أي زيادة في حجم النقود في السوق و الذي ينتج عنه فقدان القيمة الحقيقية للعملات ، ومن خلال الجداول التالية ،سنقوم بتوضيح نسبة التضخم لكل من أمريكا، المكسيك و و كذا نسب التفاوت بين كل دولة:

**الجدول رقم(3-3) :تطور معدلات التضخم للدول الأعضاء للاتفاقية النافتا (%)**

**للفترة (2003_2015)**

| | الولايات المتحدة الأمريكية | المكسيك | كندا |
|---|---|---|---|
| 2003 | 2.3 | 4.55 | 2.74 |
| 2004 | 2.67 | 4.69 | 1.84 |
| 2005 | 3.37 | 3.99 | 2.23 |
| 2006 | 3.22 | 3.63 | 2.02 |
| 2007 | 2.87 | 3.97 | 2.13 |
| 2008 | 3.82 | 5.13 | 2.39 |
| 2009 | 0.32- | 5.30 | 0.30 |
| 2010 | 1.64 | 4.16 | 1.77 |
| 2011 | 3.14 | 3.41 | 2.89 |
| 2012 | 2.08 | 4.11 | 1.53 |
| 2013 | 1.46 | 3.80 | 0.95 |
| 2014 | 1.61 | 4.02 | 1.90 |

1 - Eurostat Europen commission , **Key Figures on the enlargement countries**, Europa, 2013, P : 17

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2015 | 0.09 | 2.80 | 1.00 |

**المصدر**: من اعداد الطالبة استنادا إلى: https://ar.actualitix.com

فنلاحظ من خلال الجدول، أن أعلى نسبة للتضخم شهدتها الو. م .أ 3.82% كانت سنة 2008 والتي نتجت عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي نتيجة الأزمة العالمية أيضا زيادة العجز في الميزانية وافلاس أهم المؤسسات المالية الأمريكية، وفي سنة 2009 كانت نسبة التضخم –0.32% ما يعني أن هناك حالة انكماش اقتصادي أي ما معناه نقص أسعار السلع و الخدمات و زيادة القوة الشرائية للعملة ،فيكمن حله بزيادة خلق فرص العمل اضافة الى ذلك تنمية المشاريع الاستثمارية، بينما عادت نسب التضخم الى الارتفاع و الانخفاض لتصل الى نسبة 0.09% سنة 2015 ،بمعنى وجود حالة ركود اقتصادي ما يصاحبه انخفاض في النشاط الاقتصادي العام وانخفاض حجم الاستثمارات وأرباح الشراكات ،ومن بين الحلول في حال الركود: يقوم البنك المركزي بخفض معدلات نسب أسعار الفائدة التي تربطه بالبنوك التجارية ،فتعكس البنوك ذلك القرار الى عملائها لتتضاعف قدرتها الاقتراضية و يتراجع الادخار فيساهم ذلك في رفع الكتلة النقدية المتداولة و تشتغل الية الاستهلاك بوتيرة أسرع لامتصاص فائض السلع. أما بالنسبة للمكسيك فنلاحظ أن نسب التضخم مرتفعة جدا لتصل الى حد أعلى بنسبة 5.13 %و 5.30% لسنتي 2008و 2009 على التوالي، باعتبارها دولة نامية و تأثرها بتدهور الحالة الاقتصادية للو .م. أ وهي عضو في النافتا أيضا ،السبب الذي يؤدي الى تأثر دولة متغيرات اقتصادية بباقي الدول الأعضاء ،لتعود الى الانخفاض بنسبة 2.08% وهي أدنى نسبة للتضخم بالنسبة للمكسيك ،أما كندا فيلاحظ أن نسب التضخم غير مرتفعة كالمكسيك أو الو. م. أ ،فأعلى نسبة هي 2.89% سنة 2011 ،نتجت عن ارتفاع بأسعار الطاقة من غاز طبيعي ،وقود السيارات ،الطاقة الكهربائية و أسعار المازوت، أما أدنى نسبة هي 0.30% سنة 2009 .فمن خلال هذه المعطيات نلاحظ أن المكسيك هي البلد لأكثر ارتفاعا في معدلات التضخم.

**المطلب الثالث: البطالة**

تعتبر البطالة ظاهرة اجتماعية و اقتصادية يصعب قياسها بدقة ، و هي تعني عدم وجود مناصب شغل للأشخاص الذين يتقدمون بطلبات عمل (عرض قوة العمل )،و اقتصادياً تعني زيادة عرض العمل عن طلب العمل. بمعنى أخر تعني البطالة عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توافرت له القدرة على العمل والرغبة

فيه ، و سنحاول في هذا المطلب تقديم نسب البطالة للدول الأعضاء لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية خلال الفترة من (2003-2015):

**الجدول رقم(4-3): نسب البطالة لدول أعضاء النافتا (%)**

**خلال الفترة (2003_2015)**

| | الولايات المتحدة الأمريكية | المكسيك | كندا |
|---|---|---|---|
| 2003 | 5.99 | 3.40 | 7.58 |
| 2004 | 5.54 | 3.92 | 7.16 |
| 2005 | 5.08 | 3.48 | 6.76 |
| 2006 | 4.61 | 3.53 | 6.29 |
| 2007 | 4.62 | 3.61 | 6.03 |
| 2008 | 5.80 | 3.88 | 8.36 |
| 2009 | 9.28 | 5.33 | 8.36 |
| 2010 | 9.61 | 5.26 | 8.00 |
| 2011 | 8.94 | 5.17 | 7.50 |
| 2012 | 8.07 | 4.89 | 7.33 |
| 2013 | 7.37 | 4.91 | 7.08 |
| 2014 | 6.15 | 4.75 | 6.92 |
| 2015 | 5.29 | 4.25 | 6.79 |

**المصدر**: من اعداد الطالبة استنادا https://ar.actualitix.com

فمن خلال الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مرتفعة لتصل الى أعلى معدلاتها بنسبة 9.28% و9.61% خلال 2009و2010 على التوالي هذا ما يفسر النتائج الكارثية التي خلفتها الأزمة العالمية من قلة مناصب الشغل نتيجة افلاس أكبر الشركات والمؤسسات وبالتالي الغاء جميع المناصب المتاحة في تلك الشركات مما نجم عن ذلك ارتفاع في نسب البطالة لتصل كحد أقصى 9.61%.ثم بدأت في الانخفاض من سنة 2011 بمعدل 8.94 % الى سنة 2015 بمعدل 5.29 %،بالنسبة للمكسيك فكانت المعدلات منخفضة مع ارتفاع طفيف من سنة 2003 الى 2008 بمعدل 3.40 الى3.80 على التوالي، الى أن تصل الى أعلى قيمة 5.33% سنة 2009 نتيجة تقلبات في الوضع الاقتصادي وعدم توفر الوظائف، ثم عادت للانخفاض مرة أخرى لتصل الى معدل 4.25 % سنة 2015.كما شهدت كندا معدلات مرتفعة جدا للبطالة منحدرة الى الانخفاض من سنة 2003الى 2007، أي من7.58% الى 6.03%،ثم ارتفعت خلال سنتي 2008و 2009 لتصل الى 8.36 %و هو أعلى معدل بالنسبة لكندا ، لتعود الى الانخفاض مرة أخرى بداية من سنة 2010 بمعدل 8.00% حتى تصل الى 6.79% سنة 2015.فمن خلال هذه الاحصائيات يتبين أن المكسيك هي الأحسن وضعا من حيث مستويات البطالة ،حيث تتجه معدلاتها نحو الانخفاض مقارنة مع كندا و الو.م.أ ،التي أصبح سكانها يعانون من ارتفاع مستويات البطالة نتيجة اتاحة فرص العمل للمكسيك من الاستثمار الأجنبي المباشر بها.

**المطلب الرابع:الميزان التجاري**

يعبر الميزان التجاري عن الفرق بين الصادرات و واردات بلد معين ،في حين يكون فائض به عندما تكون قيمة الصادرات أكبر من الواردات، ويكون العجز عندما تكون قيمة الصادرات أقل من الواردات، حيث سيوضح لنا الجدول التالي تطور الميزان التجاري لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك و كندا من 2003 إلى 2015:

**الجدول رقم(5-3) : الميزان التجاري للدول الأعضاء للنافتا(بالدولار الأمريكي)**

| | الولايات المتحدة الأمريكية | المكسيك | كندا |
|---|---|---|---|
| 2003 | -578279 | -9643 | 27718 |
| 2004 | -710805 | -14279 | 36831 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2005 | −831624 | −14033 | 38064 |
| 2006 | −892110 | −13515 | 29178 |
| 2007 | −872204 | −18425 | 30505 |
| 2008 | −882045 | −27039 | 37460 |
| 2009 | −549253 | −11803 | −13813 |
| 2010 | −690689 | −11900 | −15209 |
| 2011 | −783516 | −11499 | −12305 |
| 2012 | −783020 | −9707 | −20704 |
| 2013 | −749467 | −10950 | −17460 |
| 2014 | −792015 | −14453 | −5260 |
| 2015 | −803031 | −24508 | −27897 |

**المصدر**: من اعداد الطالبةاستنادا على https://ar.actualitix.com

نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك عجزا كبيرا في الميزان التجاري لها، خاصة من سنة 2006 إلى سنة 2008 ،بقيمة من 892110−و882045− $على التوالي ،و من أهم الأسباب التي أدت الى هذا العجز الاعتماد المتزايد على الطاقة و الذي يؤدي بدوره الى استيراد البترول وهذا ما يؤثر سلبا نظرا لارتفاع أسعار البترول ،أيضا تراجع الصادرات الأمريكية من المنتجات الزراعية السيارات و الطائرات، في حين ارتفعت الواردات ،بعد السنوات التالية انخفض و لكن بنسبة قليلة سنة 2009 بقيمة 549253− $، ليعود الى الارتفاع بنسب كبيرة ليصل الى 803031− $ سنة 2015.أما بالنسبة للمكسيك أيضا تمتلك عجزا في ميزانها التجاري من سنة 2003 الى 2008 حيث وصل الى −27039 − $ سنة 2008،وهي أعلى قيمة شهدتها المكسيك، بعد ذلك انخفض العجز من سنة 2008 الى 2012 ليصل الى 9707− $، ليرتفع مرة أخرى من سنة 2013 الى 2015 ويصل الى قيمة 24508 −$. لكن كندا فقد شهدت فائضا في ميزانها التجاري لعدة سنوات وذلك من سنة 2003 الى سنة 2008،وأعلى فائض بسنة 2005 بقيمة 28064 $ ،لتشهد بعدها عجزا لغاية سنة 2015.

## المبحث الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

تحرص معظم الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك باتباع إجراءات صارمة ومكثفة على عمليات الاستثمار الأجنبي بغية جلب المزيد منه للحصول على أكبر نصيب من الاستثمارات ،فتحاول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية تعزيز قوتها الاقتصادية من خلال الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في عمليات جلب و توطين التكنولوجيا، وفتح المجال نحو استقطاب أكبر عدد ممكن من الدول المستثمرة.

### المطلب الأول: إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

تقوم الشركات الأجنبية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و المكسيك باستثمارات جديدة سنويا، مما يعود بالنفع على الاقتصاد من جميع الجوانب، اذ تقوم الشركات العالمية ببناء مصانع جديدة و تمويل عمليات البحوث و التطوير إضافة الى ذلك توظيف أكبر عدد ممكن من الموظفين بالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية ،التي تعتبر أكبر دولة مضيفة للاستثمار، وسنتطرق في هذا المطلب إلى إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لدول النافتا قبل الأزمة المالية العالمية وبعدها.

#### الفرع الأول: نصيب النافتا من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم

إنخفضت في عام 2014 التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 16 في المائة فهبطت إلى 1.23تريليون دولار من مستواها البالغ 1.47 تريليون دولار في عام2013 ،وهذا يُفسَّر في معظمه بهشاشة الاقتصاد العالمي وعدم التيقّن السياساتي لدى المستثمرين وبمخاطر الجغرافيا السياسية .وقابل الاستثمارات الجديدة عمليات سحب كبيرة للاستثمارات .وكان الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يتناقض مع متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي، والتجارة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، والعمالة وهي جميعاً شهدت نمواً .والشكل التالي يوضح التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر، على نطاق العالم وبحسب مجموعة الاقتصادات خلال الفترة 1995-2014 .

**الشكل رقم (1-3):التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر، على نطاق العالم وبحسب مجموعة الاقتصادات خلال الفترة 1995-2014 (بمليارات الدولارات)**

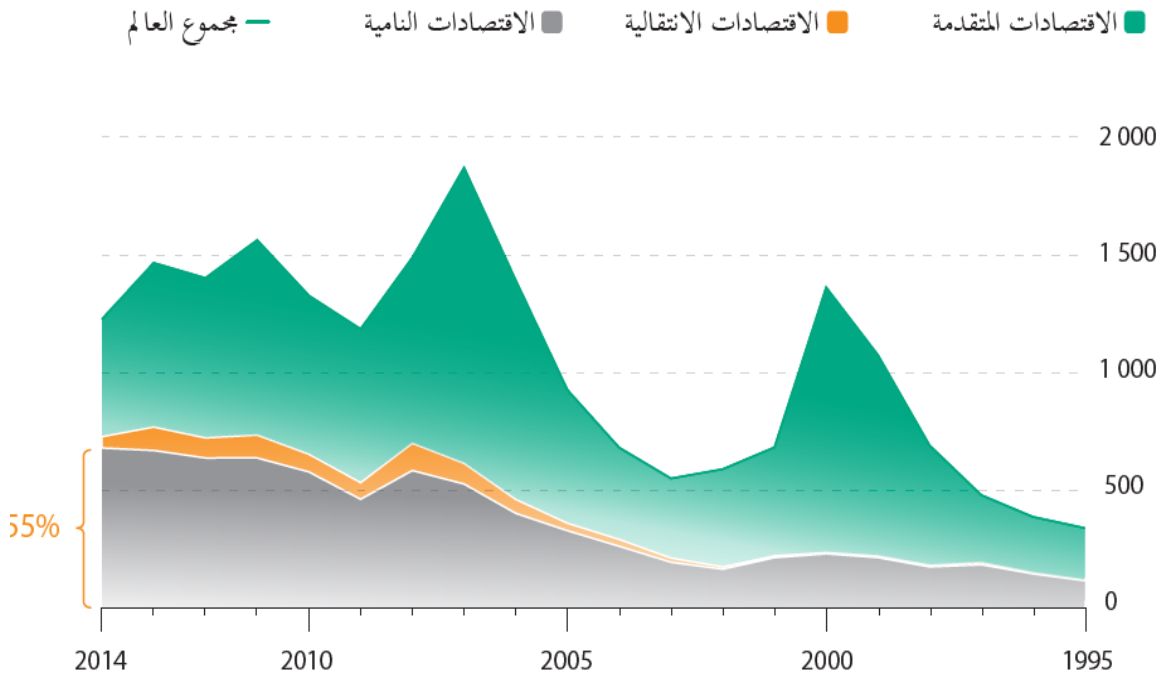


المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015** ،الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2015،ص6.

وحسب تقديرات الاونكتاد فإن كل من الولايات المتحدة الامريكية ، كندا والمكسيك احتلت قائمة أكبر 20اقتصادا مضيفا للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة 2012-2014( كما يوضح الشكل أدناه)، ،فبالرغم من تأثر الولايات المتحدة الامريكية بالأزمة إلا أنها حافظت على تصدرها قائمة أكبر الدول المضيفة للاستثمارات الاجنبية المباشرة عالميا ويمكن ارجاع ارتفاع نصيب الدول المتقدمة عامة من إجمالي التدفقات الى العديد من الأسباب تتمثل في:[1]

-قيام تلك الدول بتهيئة المناخ المناسب لتلك الاستثمارات.

-تواجد شركات دولية للنشاط فيها والتي تعتبر المصدر الرئيسي لتدفقات هذا النوع من الاستثمار.

[1]- وليد بيبى ،مرجع سابق ،ص177.

**الشكل رقم(2-3):التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر :أكبر عشرين اقتصاداً مستضيفاً، 2013 و2014 (بمليارات الدولارات)**

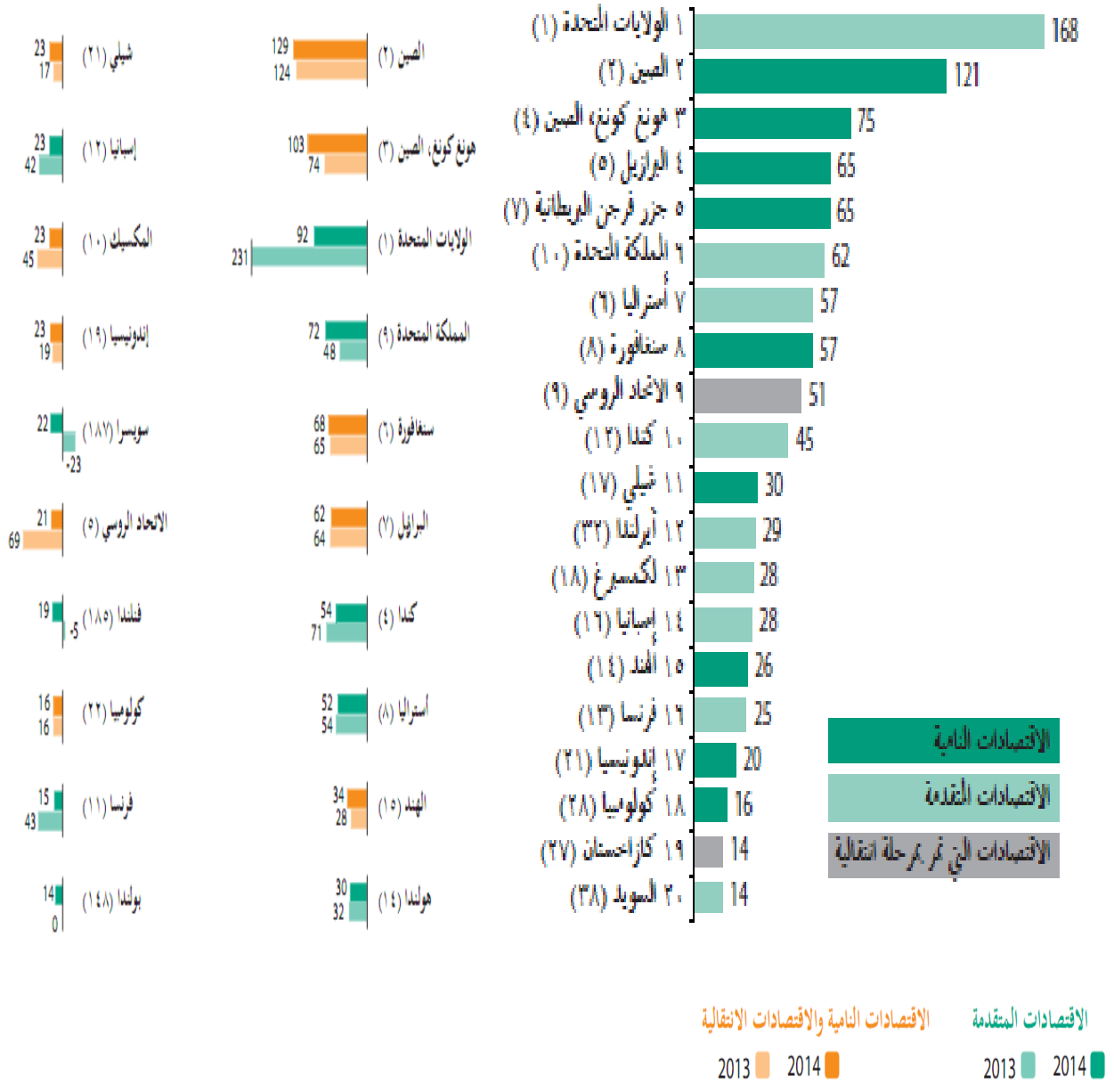


**المصدر:**

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013- عرض عام – سلاسل القيمة العالمية الاستثمار والتجارة من أجل التنمية**،الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2013،ص4.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015** ،الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2015،ص4.

يوضح الشكل أعلاه بأن الدول الأعضاء لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (كندا،المكسيك،الولايات المتحدة الأمريكية) احتلت خلال الفترة (2012–2014) قائمة 20 دولة الأكثر استثمارا في العالم،حيث ترصدت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى سنتي 2012 و 2013 باعتبارها الاقتصاد المنفتح للعالم الاستثماري و الأكثر الدول جذبا للاستثمار،

وبالحديث عن سنة 2014 فقد تراجعت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة إلى 92 مليار دولار،إذ تأثرت تأثراً كبيراً بحدوث عملية سحب واحدة كبيرة لاستثمارات، لولاها لكان مستوى الاستثمار قد ظل مستقراً وقد صاحب ذلك انخفضا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة بصفة عامة بنسبة 28 في المائة إلى 499 مليار دولار سنة 2014 وهذا بالرغم من حدوث انتعاش في عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود، وبالحديث عن الولايات المتحدة الأمريكية فقد احتلت المركز الثالث سنة 2014 بعد كل من الصين التي احتلت مركز الصادرة وهونغ كونغ التي جاءت في المركز الثاني، لتأتي كندا في المركز العاشر سنة 2012 لتتقدم بعدة مراكز لتحتل سنة 2013 المرتبة الرابعة عالميا من حيث جذبها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعتبر كندا من الاقتصاديات المتقدمة في العالم ومن الدول المحفزة للاستثمارات، لتحتل المكسيك المرتبة العاشرة سنة 2013 وبالحديث عن سنة 2012 فلم تظهر في قائمة أكبر عشرون اقتصادا متلقيا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم ،و بالرغم من ان المكسيك من الاقتصاديات النامية الا أنها تنتمي لأكبر عشرون اقتصادا مستثمرا في العالم . هذا يدل على انضمام المكسيك الى تكتل النافتا يشكل نقطة تحول رئيسية في علاقة المكسيك بالاستثمار الأجنبي المباشر ،حيث شجع ذلك قيام المكسيك باجراء تعديلات واسعةعلى تشريعات الاستثمار و التجارة أيضا ،الأمر الذي ساهم في زيادة تدفق كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة ،و ذلك نتيجة قيام المكسيك بفتح قطاعات كانت مغلقة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر مثل الاتصالات و المواصلات.[1]

ويعتمد احتفاظ الولايات المتحدة على مكانتها كأكثر الدول جاذبية للاستثمار الأجنبي على التطورات الاقتصادية والظروف المالية المتغيرة .

**الفرع الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للنافتا**

سنتناول في هذا العنصر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للنافتا قبل الأزمة المالية العالمية وبعدها.

**أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ل NAFTA خلال فترة التسعينات**

[1] -فريد أحمد قبلان، مرجع سابق ،ص175.

سنحاول في هذا العنصر توضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية خلال فترة التسعينات وبمعنى أخر قبل انعقاد الاتفاقية والسنوات الأولى لانعقاد الاتفاقية والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم(6-3): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ل NAFTA خلال الفترة (1998_1990)**

| | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **كندا** | 7582 | 2881 | 4724 | 4732 | 8204 | 9255 | 9634 | 11525 | 22803 |
| **المكسيك** | 2633 | 4761 | 4393 | 4389 | 10973 | 9526 | 9185 | 12830 | 12757 |
| **و. م .أ** | 48422 | 22799 | 19222 | 50663 | 45095 | 58772 | 84455 | 103398 | 174434 |
| **النافتا** | 58638 | 30441 | 28339 | 59783 | 64272 | 77553 | 103274 | 127753 | 209994 |

**المصدر**: http://unctadstat.unctad.org

نلاحظ من خلال الجدول أدناه ،تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قبل إنعقاد منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية و أثناء انعقادها:

كندا: عرفت كندا نموا ضعيفا في فترة ما قبل الاتفاقية ،حيث تراوحت قيمة الو.أ.م من 7582 الى 4732 مليون $ أي من سنة 1990 الى 1993،أما فترة ما بعد الاتفاقية فشهدت كندا ارتفاعا ملحوظ من 8204 الى 22803 مليون $.

المكسيك: شهدت المكسيك أيضا نمو ضعيف في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد فترة ما قبل الاتفاقية بقيم تتراوح بين 2633 الى 4389 مليون $ ، إلى أن ترتفع الى 12757 مليون $.

الولايات المتحدة الأمريكية: كانت الو م أ تشهد إرتفاعا في التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وإزدادت قيم تدفقات في النمو و الارتفاع إلى ما بعد انضمامها إلى الاتفاقية لتصل إلى قيمة 174434 مليون $.

أما إجمالي التدفقات الواردة لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية لاقت ارتفاعا ملحوظا الى ما بعد الاتفاقية هذا ما يدل على الدور الذي قامت به الدول الأعضاء في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و زيادته وهو تكوين منطقة موحدة و محفزة للاستثمارات ،وقدرتها على تكوين أكبر منطقة تجارة حرة واستقطاب أكبر عدد من المستثمرين وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر اقتصاد مستثمرا و مساهم في الدول الأعضاء ثم تليها كندا والمكسيك.

**ثانيا : حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للنافتا خلال الفترة (1999_2006):**

سنحاول في هذا العنصر توضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية خلال الفترة 1999-2006 والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم(7-3): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للنافتا خلال الفترة (1999_2006)**

| | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **كندا** | 24744 | 66795 | 27663 | 22155 | 7482 | 445 | 25692 | 60294 |
| **المكسيك** | 13941 | 18315 | 30055 | 24048 | 18221 | 24914 | 25971 | 21110 |
| **و. م. أ** | 283376 | 314007 | 159461 | 74457 | 53146 | 135826 | 104773 | 237136 |
| **النافتا** | 322061 | 399117 | 217180 | 120660 | 78849 | 160294 | 156436 | 318540 |

**المصدر**: http://unctadstat.unctad.org

من خلال الجدول الآتي و الذي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من كندا ،المكسيك و الولايات المتحدة الأمريكية في فترة من 1999 الى 2006:

كندا: نلاحظ قيم مرتفعة ما بين سنة 1999 ،2000،2001، تراوحت من 24744 ،66795 ،27663،على التوالي ثم انحدرت للانخفاض لتصل الى 445 مليون دولار سنة 2004 ،لترتفع مرة أخرى سنة 2006 بقيمة 60294 مليون $.

المكسيك: شهدت المكسيك ارتفاعا من سنة 1999 الى 2001 ويقدر الارتفاع نحو 16114 مليون $، أما من سنة 2002 الى 2006 فتراوحت قيم التدفقات الواردة ما بين انخفاض و ارتفاع طفيف .

الولايات المتحدة الامريكية: نجد ان الولايات المتحدة شهدت أعلى قيمة للتدفقات الواردة سنة 2000 بقيمة 314007 مليون $، ثم انخفضت تدريجيا لتصل الى 53146 مليون $ سنة 2003 ،لتعود مرة أخرى للارتفاع لغاية سنة 2006 بقيمة 237136 مليون $.

أما مجموع تدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر للتكتل، بلغت نموا للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2000 بقيمة 399117، لتشهد أدنى قيمة قدرها 78849مليون $ سنة 2003 ،هذا نتيجة تغيير في مجمل القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر ،بعدها عاد حجم تدفقات الاستثمار الى النمو ويرجع ذلك الى توسيع العمليات في الأسواق وترشيد الأنشطة الانتاجية بغية تحقيق وفرات الحجم و تخفيض تكاليف الانتاج، لتواصل ارتفاعاها لغاية سنة 2006 بقيمة 318540 مليون$.

**ثالثا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لدول النافتا خلال الفترة (2007_2015):**

سنحاول في هذا العنصر توضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية خلال فترة الأزمتين السياديتين الأمريكية والأوروبية والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم(8-3) : حجم التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر (2007_2015)**

| | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| كندا | 116821 | 61553 | 22700 | 24800 | 39669 | 43111 | 71753 | 58506 | 48643 |
| المكسيك | 32407 | 29078 | 17900 | 26431 | 23649 | 20437 | 45855 | 25675 | 30285 |
| و. م .أ | 215952 | 306366 | 143604 | 198049 | 229862 | 188427 | 211501 | 106614 | 379894 |
| النافتا | 365180 | 396997 | 184203 | 252881 | 293181 | 251975 | 329108 | 190796 | 458821 |

**المصدر**: http://unctadstat.unctad.org

أما الجدول الموالي ، فنلاحظ من خلاله حجم التدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل من الدول الأعضاء للتكتل، خلال الفترة من 2007الى 2015:

كندا: إرتفع حجم التدفقات الواردة لكندا سنة 2007 بقيمة 116821 مليون دولار، وهي أعلى قيمة لكندا، ثم انخفض حجم التدفقات بشكل ملحوظ ما بين سنة 2008 و 2009 ليصل الى 22700مليون $ و هي أدنى قيمة لهذه الفترة، أما من سنة 2010الى 2013 شهدت ارتفاعا بطيئا تراوحت ما بين 24800 الى 71753 مليون $ ،ثم عادت للانخفاض خلال سنتي 2014و 2015 ب58506و48643 مليون $ على التوالي.

المكسيك :تراوحت قيم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للمكسيك ما بين ارتفاع و انخفاض ،حيث انخفضت من 32407 الى 17900 مليون$ خلال سنة2007و 2009،لترتفع سنة2010و تعود للانخفاض مرة أخرى لغاية سنة 2012 بقيمة 20437مليون$،أما في سنة 2013 فشهدت ارتفاع ملحوظ قيمته45855 مليون$، وتنخفض التدفقات الواردة خلال سنتي 2014و 2015 .

الولايات المتحدة الأمريكية: ارتفعت التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر بين سنتي 2007 و 2008 لتصل الى 306366مليون$ ،لتنخفض سنة2009 بقيمة 143604مليون$،لتستمر بين ارتفاع وانخفاض طفيف لتنخفض لأدنى قيمة 106614مليون $سنة 2014 نتيجة سحب الاستثمارات والتقلبات في الاقتصاد، ليشهد الاستثمار الأجنبي المباشر انتعاشا بقدر379894 مليون $سنة 2015 ،وقد يكمن السبب وراء ذلك وضع تدابير لتسيير الاستثمار و تحرير قطاعات محددة .

أما بالنسبة للحجم التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر للتكتل، فقد لاحظنا انخفاضها سنة 2009 وذلك لتأثر منطقة أمريكا الشمالية بالأزمة العالمية 2008 حيث شهدت الاستثمارات انخفاضا، وقد أثرت الأزمة بالمناطق الجاذب للاستثمار .

## المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر للدول الأعضاء لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

سنتناول من خلال هذا المطلب التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الو.م.أ ،كندا و المكسيك

### الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر لدول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

سنحاول من خلال هذا الفرع دراسة التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الو.م.أ ،كندا و المكسيك

**أولا: الولايات المتحدة الأمريكية**

ارتفع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة خلال الفترة من 2010 إلى 2015 بنسبة قدرت ب37%،فقد كان استثمار أكبر الشركات العالمية بها عام 2015 أكثر من أي دولة أخرى بالعالم، ويرجع ذلك الى ما يوفره الاقتصاد الأمريكي من مزايا تتمثل في كونه سوقا استهلاكية من الطراز الأول، و يحوي قوة ماهرة و منتجة، بالإضافة الى توفر بيئة تنظيمية ،و أكبر سوق في العالم لرأس المال الاستثماري. و فيما يلي قائمة تضم أكثر الدول في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات المتحدة الامريكية بنهاية 2015،و مقارنة حجم استثمارات كل دولة عامي 2010و 2015.[1]

**الجدول رقم (9-3):أكثر الدول استثمارًا في الولايات المتحدة لعام 2015 "بالمليار دولار"**

| الدولة | التصنيف | 2010 | 2015 | النسبة المئوية للتغيير % |
|---|---|---|---|---|
| **المملكة المتحدة** | 1 | 491.6 | 568.9 | 16 |
| **اليابان** | 2 | 259.1 | 414.0 | 60 |
| **كندا** | 3 | 226.1 | 341.9 | 51 |
| **ألمانيا** | 4 | 247.7 | 319.0 | 29 |
| **فرنسا** | 5 | 204.5 | 251.4 | 23 |
| **آيرلندا** | 6 | 109.9 | 200.5 | 82 |
| **سويسرا** | 7 | 105.9 | 143.5 | 36 |
| **هولندا** | 8 | 121.2 | 137.4 | 13 |
| **إسبانيا** | 9 | 46.7 | 61.4 | 31 |
| **السويد** | 10 | 34.6 | 50.9 | 47 |

[1] – تاريخ الاطلاع:2017/04/15،على الساعة 17.15 http://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/478130

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **إيطاليا** | 11 | 30.3 | 47.0 | 55 |
| **أستراليا** | 12 | 36.1 | 44.9 | 24 |
| **بلجيكا** | 13 | 36.3 | 43.3 | 19 |
| **كوريا الجنوبية** | 14 | 17.2 | 38.2 | 122 |
| **المكسيك** | 15 | 24.9 | 35.5 | 43 |

**المصدر:** http://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/478130

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المملكة المتحدة البريطانية تصدرت قائمة أكثر الدول استثمارا في الولايات المتحدة الأمريكية ب 568.9 مليار دولار سنة 2015 و 491.6 مليار دولار سنة 2010 فقد ارتفع حجم تدفقات الاستثمار الأجمبي المباشر من المملكلة المتحدة البريطانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 16% خلال الفترة من 2010 إلى 2015 ،لتليها اليابان بقيمة استثمار 414 مليار دولار سنة 2015 مقارنة ب259.1 مليار دولار سنة 2010 أي بنسبة ارتفاع 60% ، وبالحديث عن كندا فقد كان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من الاستثمارات الكندية مقدر ب 341.9 مليار دولار سنة 2015 بزيادة تقدر ب51% مقارنة ب 2010 ،لتحتل ألمانيا المركز 4 بحوالي 319 مليار دولار سنة 2015، بحيث تتصدر هذه الدول المراتب الأولى من حيث حجم الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية، أما المكسيك فقد احتلت المركز الخامس عشر ب 35.5% سنة 2015 بزيادة تقدر ب43% مقارنة ب 2010 أي وصل حجم استثماراتها إلى 24.9 مليار دولار.

**ثانيا: كندا**

ساهمت الولايات المتحدة أكثر من غيرها في النمو الاجمالي لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في كندا عام 2015،بعد أن ارتفع بنسبة 10.5% لتصل الى 387.7 مليار دولار، كما سجلت زيادات أخرى من هولندا 18.7% لتصل الى 89.1 مليار دولار، اسبانيا أيضا شهدت نموا لتصل الى 10.2 مليار دولار.كما سجل تراجع 16.8% عما كانت عليه المملكة المتحدة و التي حددت قيمتها 34.3 مليار دولار،وانخفاض 47.4% من الاستثمارات السويسرية حيث بلغت 12.3 مليار دولار، كما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول رقم(10-3):الاستثمار الأجنبي المباشر في كندا**

| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015[p] |
|---|---|---|---|---|---|
| | milliards de dollars | | | | |
| **Investissement direct canadien à l'étranger** | **675,0** | **704,3** | **778,4** | **829,3** | **1 005,2** |
| États-Unis | 272,4 | 275,6 | 307,0 | 342,4 | 448,5 |
| Royaume-Uni | 76,7 | 72,8 | 66,3 | 70,1 | 92,9 |
| Barbade | 55,9 | 64,4 | 67,7 | 70,3 | 79,9 |
| Luxembourg | 19,3 | 26,6 | 43,6 | 51,0 | 50,2 |
| Îles Caïmans | 33,0 | 28,7 | 34,6 | 35,6 | 48,7 |
| Australie | 25,1 | 28,6 | 19,6 | 21,3 | 24,8 |
| Bermudes | 10,4 | 13,7 | 16,4 | 19,2 | 22,4 |
| Pays-Bas | 14,2 | 15,2 | 17,3 | 15,1 | 16,3 |
| Chili | 10,4 | 17,1 | 18,2 | 20,8 | 15,1 |
| Mexique | 9,6 | 10,1 | 13,1 | 13,7 | 14,8 |
| Irlande | 17,6 | 12,0 | 15,5 | 13,0 | 14,0 |
| Brésil | 10,4 | 11,0 | 16,4 | 14,0 | 12,6 |
| Chine | 3,2 | 4,5 | 6,1 | 8,1 | 12,4 |
| Tous les autres pays | 116,8 | 124,0 | 136,6 | 130,7 | 152,6 |
| **Investissement direct étranger au Canada** | **603,5** | **633,8** | **688,9** | **719,6** | **768,5** |
| États-Unis | 309,8 | 308,0 | 334,8 | 350,7 | 387,7 |
| Pays-Bas | 63,3 | 71,2 | 68,5 | 75,1 | 89,1 |
| Luxembourg | 23,1 | 43,2 | 60,8 | 60,4 | 60,8 |
| Royaume-Uni | 49,6 | 47,2 | 42,2 | 41,2 | 34,3 |
| Japon | 14,4 | 17,4 | 19,5 | 21,1 | 22,0 |
| Chine | 15,4 | 11,6 | 13,7 | 20,7 | 20,6 |
| Brésil | 17,5 | 18,5 | 18,9 | 17,7 | 19,7 |
| Allemagne | 11,0 | 10,6 | 12,8 | 12,5 | 13,5 |
| Suisse | 19,2 | 18,2 | 25,0 | 23,3 | 12,3 |
| Australie | 5,6 | 5,3 | 5,2 | 5,9 | 8,3 |
| France | 10,6 | 10,4 | 9,9 | 8,2 | 7,9 |
| Tous les autres pays | 64,0 | 72,2 | 77,6 | 82,8 | 92,3 |

**المصدر:** http://www.statcan.gc.ca/daily-quotidien/160426/dq160426a-fra.htm

وقد ساهمت دول أخرى في الاستثمار لكندا كاليابان و الصين والبرازيل بقيم تتراوح بين 20 و 22 مليار $ لسنة 2015.كذلك ألمانيا و سويسرا أستراليا و فرنسا بقيم تتراوح بين 7 و 12 مليار$.

**ثالثا: المكسيك**

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول المستثمرة في المكسيك فقد وصل حجم استثماراتها سنة 2015 حوالي 222476 مليون دولار مقارنة ب 211956 مليون دولار سنة 2010 بزيادة قدرت ب 5 % ، تليها كل من إسبانيا بنسبة ،هولندا ، أما كندا فقد احتلت المركز الخامس سنة 2015 بحوالي 28104 مليون دولار في حين سجلت المركز الرابع سنة 2010 بحوالي 22445 مليون دولار ، و الجدول الموالي يوضح ترتيب أهم الدول المستثمرة في المكسيك خلال الفترة 2015/2010.

**الجدول رقم(11-3): أهم البلدان المستثمرة في المكسيك خلال الفترة 2010-2015**

**الوحدة: مليون دولار**

| 2015 | | 2010 | |
|---|---|---|---|
| World | 509 292 | World | 388 802 |
| United States | 222 476 | United States | 211 956 |
| Spain | 57 929 | Spain | 40 187 |
| Netherlands | 51 208 | Netherlands | 39 679 |
| Belgium | 36 404 | Canada | 22 445 |
| Canada | 28 104 | United Kingdom | 21 040 |
| United Kingdom | 20 508 | Germany | 7 555 |
| Japan | 13 398 | Japan | 6 330 |
| Germany | 12 781 | Switzerland | 4 175 |
| Luxembourg | 11 571 | France | 4 000 |
| Switzerland | 11 324 | Argentina | 3 468 |
| France | 6 435 | Luxembourg | 3 428 |
| Korea, Republic of | 4 257 | Virgin Islands, British | 2 998 |
| Argentina | 2 885 | Sweden | 1 976 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Panama | 2 713 | Belgium | 1 657 |
| Sweden | 2 671 | Italy | 1 347 |
| China, P.R.: Hong Kong | 2 381 | Korea, Republic of | 1 178 |
| Italy | 2 235 | Singapore | 1 175 |
| Chile | 1 752 | Panama | 1 149 |
| Brazil | 1 718 | Denmark | 1 035 |
| Cayman Islands | 1 394 | China, P.R.: Hong Kong | 999 |

**المصدر**: من اعداد الطالبة استنادا على https://en.portal.santandertrade.com

تاريخ الاطلاع:2017/05/18،على الساعة:22.35.

**الجدول رقم(12-3): أهم البلدان المستثمرة في المكسيك سنة 2015**

| البلد | النسبة % |
|---|---|
| الولايات المتحدة الامريكية | 44.0 |
| اسبانيا | 11.0 |
| هولندا | 10.0 |
| بلجيكا | 7.0 |
| كندا | 6.0 |
| المملكة المتحدة | 4.0 |
| اليابان | 3.0 |
| ألمانيا | 3.0 |

**المصدر**: من اعداد الطالبة استنادا على https://en.portal.santandertrade.com

تاريخ الاطلاع:2017/05/18،على الساعة:23.41.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من اكثر الدول المستثمرة في المكسيك بنسبة 44%، والتي ساهمت أكثر من غيرها من باقي الدول المستثمرة ، تليها اسبانيا بنسبة 11% و هولندا ب10%،ثم بلجيكا وكندا بنسبة 7%و 6%،أما المملكة المتحدة و اليابان و ألمانيا فسجلت أدنى نسب للاستثمار ب3 %.

**الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر للدول الأعضاء لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية**

لقد اختلفت أسباب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين مختلف الدول الأعضاء، ذلك حسب الأهداف التي تسعى كل دولة الى تحقيقها في مختلف قطاعاتها الاقتصادية، فزادت المنافسة على جذبه و الاستفادة بشكل أكبر من زيادة حجم التدفقات لكل دولة.

**أولا: الولايات المتحدة الأمريكية**

تضاعف حجم الاستثمار الأجنبي في قطاع تصنيع المواد الكيميائية ثلاثة أضعاف بين عامي 2010 و2015 بنحو نصف تريليون دولار، ليكون بذلك الأسرع نموًا في قطاعات الصناعات التحويلية، كما وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة في قطاع صناعة الأدوية بأكثر من 270%، وزاد حجم استثمارات الشركات الأجنبية في قطاع الطعام إلى حد كبير وارتفع بنسبة تبلغ نحو 50%، إذ ارتفع من 95 مليار دولار عام 2010 إلى 141 مليار دولار عام 2015.

وفيما يلي قائمة تضم حجم الاستثمار في القطاعات المختلفة بين عامي 2010 و2015:

**الجدول رقم(13-3) حجم الاستثمار في القطاعات المختلفة بين عامي 2010 و2015**

| القطاع | حجم الاستثمار "مليار دولار" (2010) | حجم الاستثمار "مليار دولار"(2015) |
|---|---|---|
| **تصنيع المواد الكيميائية** | 156 | 476 |
| **معدات النقل** | 95 | 141 |
| **منتجات البترول والفحم** | 101 | 101 |

| | | |
|---|---|---|
| **الآلات** | 75 | 92 |
| **الطعام** | 34 | 78 |
| **الأجهزة الإلكترونية والحواسيب** | 62 | 58 |
| **المعادن الأساسية** | 46 | 58 |
| **المعادن غير الفلزية** | 57 | 55 |

**المصدر:** http://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/47813

تاريخ الاطلاع:2017/04/15،على الساعة 18.02.

حيث تحتل أمريكا المراتب الأولى عالميا في العديد من المنتجات الزراعية كالقمح والبطاطس والذرة والحوامض وإنتاج الخشب وتربية المواشي، والأمر نفسه بالنسبة للإنتاج الصناعي في مجالات صناعات السيارات والنفط والتجارة والخدمات المالية والسياحة وغيرها.

**ثانيا: المكسيك**

اقتصاد المكسيك يرتكز بصفة رئيسية على النفط، كما يعتمد كذلك على عائدات السياحة، وصادرات الصناعة التحويلية من المواطنين المكسيكيين المقيمين في الخارج، و تعتبر المكسيك واحدة من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، و الغاز الطبيعي.[1]

كما شهدت المكسيك نموا اقتصاديا كبيرا شجع على استقطاب العديد من المستثمرين في قطاعات متنوعة كصناعة السيارات والإلكترونيات والاتصالات والطيران، إضافة إلى تطور الإنتاج الزراعي في وسط البلاد حيث يتم إنتاج العديد من الفواكه والخضروات وتربية الماشية.[2]

[1] –عبد اللاوي عقبة ، **الاقليمية الجديدة و آثارها على اقتصاديات الدول النامية** ،مرجع سابق ،ص158.

[2] – http://www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع:2017/05/05،على الساعة 22.20

**الشكل رقم(3-3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى المكسيك بحسب القطاعات**

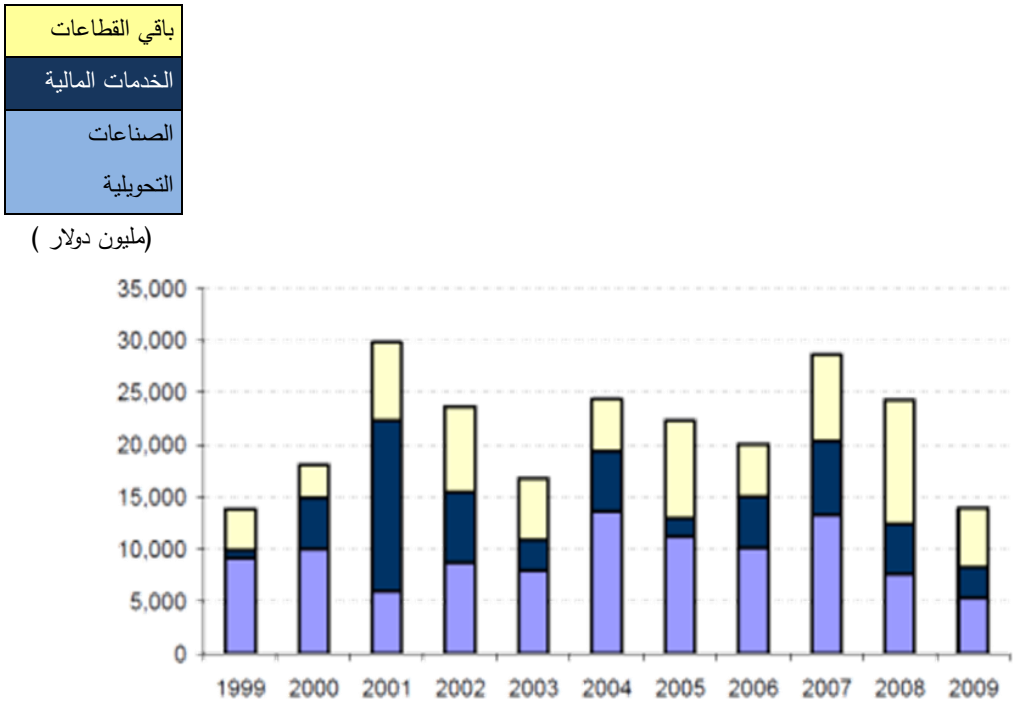


**المصدر**: عقبة عبد اللاوي،، **التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة و كمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية دراسة قياسية لتكتل النافتا للفترة 1980-2012** ،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2014ص270.

حيث تتركز معظم الاستثمارات الأجنبية في المكسيك ضمن قطاعي الصناعة التحويلية و الصناعات التجمعية بنسبة 44%،وكذا قطاع الخدمات المالية بمعدل 26%.وشهد كل من القطاعين انخفاض في تدفقات الاستثمار في عام 2009 أي ما بعد الأزمة العالمية، فانخفضت التدفقات في الصناعات التحويلية بنسبة 30%،من 7.6 مليار $ في عام 2008 الى 5.3 مليار دولار في 2009.بعد ان بلغ ذروته من 13.7 مليار $ في عام 2004.كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات المالية انخفض من 4.8 مليار $ في 2008 حتى 3 مليار دولار في عام 2009 بنسبة 38%.[1]

**ثالثا: كندا**

[1]-عقبة عبد اللاوي، **التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة و كمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية دراسة قياسية لتكتل النافتا للفترة 1980-2012**،مرجع سابق ،ص271

من أهم المكونات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في كندا من قبل القطاع لعام 2015، قطاع التصنيع ب 205 مليار دولار، قطاع المعادن و النفط و الغاز ب158 مليار دولار، و ادارة الشركات و المؤسسات 138.3 مليار دولار [1]

أيضا من القطاعات التي تجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كندا، أولها قطاع الخدمات ثم الأدوية و المستحضرات الصيدلانية ،بعد ذلك التجارة ،و قطاع الاجهزة و برامج الكمبيوتر ثم الصناعات الغذائية، حيث سجلت هذه الاحصائيات من سنة 2000 الى2015:

**الجدول رقم(14-3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى كندا بحسب القطاعات**

| | القطاعات | بالمليون دولار أمريكي | نسبة نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من كندا.% |
|---|---|---|---|
| 1 | قطاع الخدمات | 406.13 | 45.87 |
| 2 | الأدوية و المستحضرات الصيدلانية | 78.88 | 8.91 |
| 3 | التجارة | 65.21 | 7.37 |
| 4 | الأجهزة و برامج الكمبيوتر | 63.39 | 7.15 |
| 5 | الصناعات الغذائية | 23.30 | 2.63 |
| | المجموع | 636.85 | 71.93 |

**المصدر:** dipp.nic.in/English/Investor/Canada.../fdi_Synopsis_Canada

تاريخ الاطلاع:2017/05/10،على الساعة 21.10

حيث سجل قطاع الخدمات في كندا أعلى قيمة حوالي 406 مليون$،بنسبة نمو 45% و الذي يمثل أكثر قطاع مساهم في تدفقات الاستثمار من سنة 2000 الى غاية سنة 2015.

[1] -dylan gowans ,investissement direct :le canada et le monde, bibliothèque du parlement ,2016 ,p6.

**المطلب الثالث :تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر البينية لدول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية**

سنتناول في هذا المطلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة الأمريكية من كندا والمكسيك وكذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المكسيك من كندا والولايات المتحدة الأمريكية وأخيرا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كندا من الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك.

**الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الو.م.أ من كندا و المكسيك**

إن معظم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة للولايات المتحدة الأمريكية وافدة من كندا، حيث تؤكد الاحصائيات أن تدفق الاستثمار الكندي إلى الولايات المتحدة بشكل متزايد مع السنوات ويمثل الأغلبية، بعكس تدفق الاستثمار المكسيكي الداخل للولايات المتحدة(inward) فهو بنسب قليلة جدا لكن فارتفاع طفيف كما يبينه الجدول التالي:

**الجدول رقم(15-3): اتجاه الاستثمار الاجنبي المباشر للو.م.أ**

(مليون دولار)

| | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **كندا** | 188.943 | 192.463 | 205.255 | 214.314 | 222.989 | 257.142 | 268.972 |
| **المكسيك** | 11.111 | 10.970 | 12.500 | 12.751 | 15.896 | 16.567 | 16.597 |

**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على http://data.imf.org

كما تترجم هذه الاحصائيات في الشكلين التاليين:

**الشكل رقم(4-3): الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الو.م.أ من كندا و المكسيك**

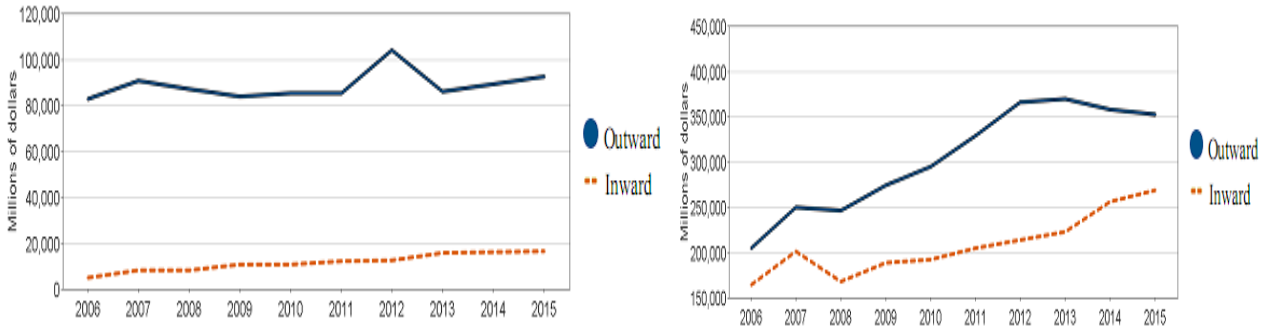


**المصدر**: https://www.bea.gov/international/index.htm

نلاحظ من خلال الشكل أن الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة الأمريكية من كندا في ارتفاع ملحوظ و بنسب كبيرة ،ليصل الى 268.972 مليون$،و هي أعلى قيمة، أما بالنسبة للمكسيك فنسبة الارتفاع منخفضة و قيم متدنية لتصل الى 16.59مليون$.

**الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر لكندا من الو.م.أ و المكسيك**

إن الاستثمار الأجنبي المباشر لكندا مرتكز على الولايات المتحدة كما هو الحال للاستثمارات الاجنبية للولايات أيضا هذا ما يفسر بالارتباط الوثيق بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية وإن كان هناك إنخفاض مسجل، أما الاستثمار الأجنبي الداخل من المكسيك فهو شبه معدوم ،و هو الملاحظ في الجدول التالي:

**الجدول رقم(16-3): اتجاه الاستثمار الاجنبي المباشر لكندا**

| | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **و.م.أ** | 285.935 | 317.460 | 303.432 | 309.452 | 314.706 | 302.355 | 280.124 |
| **المكسيك** | 161 | 191 | 131 | / | 84 | 1.294 | 1.027 |

**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على http://data.imf.org

والشكل الموالي يوضح الارتباط بين كندا و الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

**الشكل رقم(5-3) :تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من والى كندا ارتباطا بالولايات المتحدة**

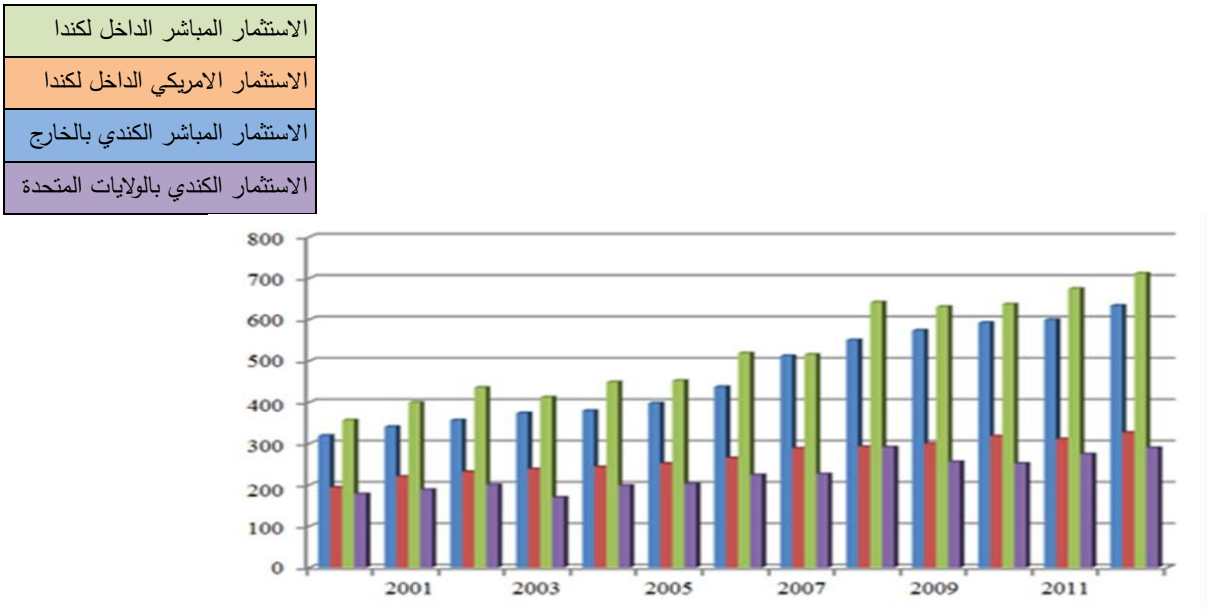


**المصدر**: عقبة عبد اللاوي، **التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة و كمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية دراسة قياسية لتكتل النافتا للفترة 1980-2012** ،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2014، ص281.

كما تميزت صادرات الاستثمارات الكندية المباشرة بمستويات نمو موجبة باستثناء التعثرات المُسجلة عامي: 2003 و 2007، كما انخفضت الاستثمارات الكندية الإجمالية العام 2009 بمعدل 1.73%. وعند النظر إلى تدفقات الاستثمار الكندي إلى الولايات المتحدة فالمسجل انخفاض بقيمة 35 مليار دولار العام 2009 بمعدل تراجع بلغ 12.18%، وظلت معدلات نمو سالبة حتى نهاية العام 2010،وقد أثرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على قدرة الشركات الكندية على الاستثمار نتيجة للإعسار التمويلي من جانب، إضافة إلى تشديد شروط الائتمان وانخفاض أرباح الشركات وتقلص الموارد المالية للشركات عبر الوطنية لإنشاء مشاريع جديدة في الخارج ( فضلا عن تلك المحلية ) وانخفاض عمليات الدمج والاستحواذ[1].

**الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر للمكسيك من الو.م.أ و كندا**

تعتمد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمكسيك بشكل كبير على الولايات المتحدة الامريكية أكثر من كندا حيث نلاحظ الارتفاع الملحوظ خلال السنوات من 2009 الى 2015،هذا ما يدل على أن انضمام المكسيك لتكتل النافتا كانت خطوة لتعزيز جذب التدفقات الاستثمارية ،وذلك للاستفادة من سهولة النفاذ لأسواق الولايات المتحدة إضافة إلى انخفاض مستوى الأجور.

**الجدول رقم(17-3) :اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر للمكسيك**

| | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **و.م.أ** | 187.203 | 211.956 | 199.196 | 232.186 | 221.783 | 215.492 | 222.476 |
| **كندا** | 17.810 | 22.445 | 17.397 | 22.189 | 24.550 | 27.693 | 28.104 |

**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على http://data.imf.org

والشكل الموالي يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة من الولايات المتحدة الأمريكية:

[1]-عقبة عبد اللاوي، **التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة و كمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية دراسة قياسية لتكتل النافتا للفترة 1980-2012**،مرجع سابق، ص 281.

**الشكل رقم(6-3) :تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى المكسيك**

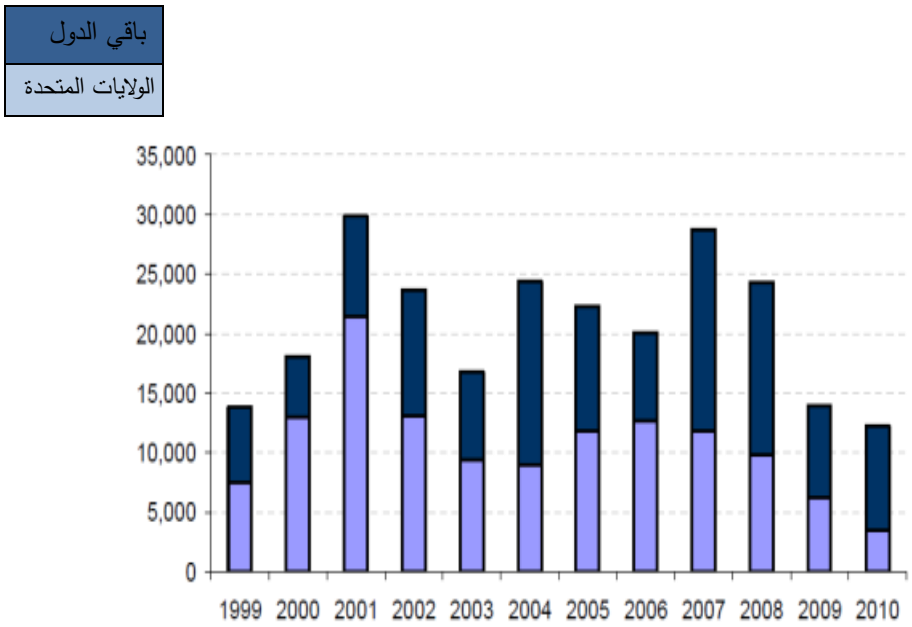


**المصدر**: عقبة عبد اللاوي، **التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة و كمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية دراسة قياسية لتكتل النافتا للفترة 1980-2012**،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2014، ،ص270.

وفي خضم الأزمة الأمريكية 2008 فقد سُجل تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته إلى المكسيك بشكل حاد في عام 2009، وقد نسبت الحكومة المكسيكية التراجع في التدفقات إلى الأزمة المالية العالمية. وقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المكسيك بنسبة 42.5٪، من إجمالي يقدّر بـ 24.3 مليار دولار لعام 2008 إلى 12.2 مليار دولار في سنة 2009.

**خلاصة الفصل:**

إن إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتا ،أملته مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية و مخاوفها من تصاعد القوة الاقتصادية و المنافسة العالمية مثل أوروبا ،وغيرها من الاقتصاديات العالية كاليابان أيضا، فمن خلال دراستنا لهذا الفصل نستخلص النتائج التالية:

-من أبرز دوافع قيام تكتل nafta ، هو التخوف الأمريكي من القوة الاقتصادية لأوروبا الموحدة .

-نجحت الولايات المتحدة الامريكية في بناء تكتل قوي جمع بين دول متقدمة و دولة نامية وهذاما ميزها عن باقي التكتلات الاقتصادية الاقليمية.

-ساعد إنضمام كل من كندا المكسيك و الولايات المتحدة الامريكية الى زيادة حجم استثماراتها الواردة بشكل كبير.

-المستفيد الأكبر من إتفاقية النافتا هي الولايات المتحدة الأمريكية فمن المعروف أن قطاعات واسعة من الاقتصاد المكسيكي كانت حتى الآن تتمتع بحماية قوية من قبل الدولة. أما الآن فيتعين على المكسيك فتح قطاعات معينة كانت خلال عقود طويلة موضع حماية أمام التجارة الحرة، وهذا يعني الازدهار لفروع عديدة من الصناعة الأمريكية, وبالتالي سيفتتح المجال لاستيعاب أعداد كبيرة من جيش العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة.

-الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة الأمريكية مرتكز على كندا و كذلك الحال بالنسبة لكندا أيضا، هذا ما يدل على الارتباط الوثيق بينهما و الاعتماد المتبادل.

-فتح افاق جديدة للاقتصاد الكندي ،و فرصة للاقتصاد المكسيكي باعتباره الشريك الأضعف .

# الخاتمة العامة

# الخاتمة العامة

يعد اتساع نطاق ظاهرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية أحد أهم المتغيرات التي تشكل الاقتصاد العالمي المعاصر ،حيث تشهد اتجاها متسارعا نحو اتساع و تعميق هذه التكتلات انشاء الجديد منها و من أهم هذه التكتلات المشار اليها منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية و الذي يضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و المكسيك، و يعتبر استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أهداف السياسة الاقتصادية لمعظم دول التكتل بالنظر لما تحققه هذه الاستثمارات من زيادة في الصادرات والناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الخزينة ، بالإضافة إلى ما تخلقه من فرص عمل وتدريب للعمالة واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة وما يترتب على ذلك من تأثيرات اجتماعية وتربوية تساعد تلك الدول على اللحاق بركب التقدم مع المحافظة على خصوصيتها الثقافية والدينية .

## I. نتائج اختبار الفرضيات:

1.التكتلات الاقتصادية هي درجة من درجات التكامل الاقتصادي وهي عبارة عن تنظيمات تضم مجموعة من الدول متجانسة اقتصاديا، جغرافيا، تاريخيا وحتى ثقافيا واجتماعيا وتكون وفق قواعد تلائم طبيعة العلاقات السائدة بين هذه الدول،و هدفها الأساسي التعاون في المجالات الاقتصادية بما يقضي تحقيق المصالح المشتركة للدول الأعضاء في التكتل، أما دوافع قيام التكتلات فقد تنوعت من اقتصادية كاتساع حجم السوق نتيجة الغاء الرسوم الجمركية، دوافع سياسية مثل حسن الجوار و الاستقرار السياسي ،دوافع اجتماعية كتعزيز الحوار الثقافي و تحسين علاقات التعايش بين الدول الأعضاء. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى

2.مناطق التجارة الحرة تعتبر ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي ومن أبسط مراحل التكامل الاقتصادي ، وتعرف على أنها مناطق ذات موقع محدد ومغلق يتم بها عمليات تجارية فيما بين دول المنطقة بدون قيود أو عوائق فيتم ازالة كافة الحواجز الجمركية والقيود الكمية على تدفق السلع فيما بينها وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضوة بحقها في فرض ما تراه مناسبا من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة الحرة ، بهدف تعظيم التجارة بين دول المنطقة، توفير فرص العمل ،زيادة صادرات الدول، كما تعمل على جذب المستثمرين و تكثيف عمليات المشروعات الوطنية و الأجنبية أيضا. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية .

3.الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل من خلال تلك المشاريع التي يمتلكها و يديرها المستثمر الأجنبي وتكون في شكل ملكية كاملة للمشروع أو اشتراك في رأس مال المشروع

بجزء يبرر حق الادارة للمستثمر الأجنبي و يكون هذا الأخير فردا أو شكة أجنبية أو فرع لأحد الشركات الأجنبية أو مؤسسة خاصة. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة .

4.منذ دخول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية حيز التفيذ في جانفي 1994 زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جميع دول العالم إلى كل من كنداّ ،المكسيك و الولايات المتحدة الامريكية ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة للاستثمارات البينية التي تقوم بين دول المنطقة ،ويعزي هذا إلى المزايا التي تتيحها مناطق التجارة الحرة من اعفاءات جمركية ، مزايا ضريبية.....إلخ بمعنى أخر توفر المناخ الاستثماري الملائم وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

## II. نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

1. التكتلات الاقليمية الحديثة هي صيغة حديثة من التكتلات تختلف عن الصيغ التقليدية ، تقوم بين مجموعة من الدول غير متجانسة اقتصاديا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا حيث أنها لا تأخذ في الحسبان كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض وتتخذ عادة هذه التكتلات شكل منطقة تجارة حرة . وهكذا يمكن القول أن الاقليمية الجديدة هي تمحور مجموعة من الدول النامية حول إحدى دول المركز والتي تكون في العادة دولة متقدمة أو مجموعة من الدول المتقدمة تتولى قيادة المجموعة، وبالتالي تعيد صورة الاقليمية المتمحورة حول دول المركز الاستعماري لكن هذه المرة على نحو طوعي لا قسري.
2. إن التكتل الاقتصادي بصيغته التقليدية و الحديثة ما هو الا السعي لحسن استغلال المزايا للدول الأعضاء، لتحسين تنافسيتها و زيادة مساهمتها في الاقتصاد العالمي.
3. المناطق الحرة أحد أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يهدف لتشجيع اقامة المصانع التصديرية، لما يتوفر بتلك المناطق من ظروف ملائمة تجذب المستثمرين للدولة المضيفة مما يسمح لها بزيادة التنمية الاقتصادية.
4. إن زيادة وتنوع الحوافز و التسهيلات و الامتيازات لا يعني أنها تؤدي حتما إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية ،فالأمر لا يقتصر فقط على الحوافز والضمانات المتاحة وإنما هناك عوامل أخرى منها:الاستقرار السياسي ،حجم السوق واحتمالات نموه، استقرار سعر صرف العملة المحلية ، انخفاض

معدلات التضخم، النظام الضريبي، الإطار التشريعي والتنظيمي المناسب للاستثمار، وفرة المواد الأولية و الهياكل القاعدية ، الموقع الجغرافي الهام ،اليد العاملة الماهرة ،نسيج صناعي معتبر ، المحيط واللغات و العادات والتقاليد و نظام النقد و القرض و خدمات البنوك ، أنظمة الاستيراد و التصدير و الجمارك، و غيرها.

5. منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية تعد اقليمية حديثة لأنها متكونة من دولتين متقدمتين و دولة نامية حيث تعتبر من أهم النماذج الناجحة في العالم .
6. إن أكثر المستفيدين من منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نجد الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لأن الاتفاقية ستفتح لها أسواق كل من المكسيك وكندا أمام صادراتها، حيث تعتبر السوق الكندية من أكبر الأسواق للصادرات الأمريكية، كما ان ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد المكسيكي يساهم في زيادة الصادرات الأمريكية الى المكسيك و خاصة السيارات ،حيث يشهد السوق المكسيكي للسيارات أعلى معدلات نمو في العالم بالإضافة الى زيادة الصادرات من الملابس و المنسوجات و المنتجات الزراعية هذا من جهة ومن جهة أخرى فتح القطاع النفطي المكسيكي أمام الشركات الأمريكية بالإضافة إلى استغلال الولايات المتحدة الأمريكية لليد العاملة المكسيكية الرخيصة.
7. تعمل مناطق التجارة الحرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا للامتيازات التي يحصل عليها المستثمر الأجنبي سواء من حيث الغاء العوائق الجمركية وغير الجمركية بالإضافة إلى الامتيازات الضريبة على يحصل عليها المستثمر.

**1. التوصيات المقترحة:**

على ضوء ما توصلت اليه الدراسة من نتائج ،يمكننا تقديم المقترحات و التوصيات التالية:

1.ضرورة فتح المجال للدول النامية لإقامة تكتلات مع دول متقدمة كتكتل NAFTA أو مع دول نامية أخرى أيضا ،لأن التكتلات تكسب الدول المناعة الكافية وتمنحها القدرة على مواجهة مختلف الاثار الناجمة عن الأزمات كاضطراب السوق مثلا.

2.التركيز على توفير البنية التحتية اللازمة لإنجاح المناطق الحرة ذلك من خلال تهيئة مناخ مناسب للاستثمار من الجوانب الاقتصادية و السياسية و الادارية أيضا و إزالة العوائق.

**2. آفاق البحث:**

يبقى هذا البحث مفتوحا لدراسات و بحوث أخرى بأكثر عمق و تفصيل و ذلك من خلال:

قيام مناطق حرة بالدول النامية لرفع من مستواها الاقتصادي.

السعي نحو الاندماج الاقتصادي للدول النامية و محاولة تحقيق ميزة تنافسية دولية عالمية.

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

## أولا: المراجع باللغة العربية

### 1/الكتب:


1. أبو قحف عبد السلام ، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.
2. أبو قحف عبد السلام ، **السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر**، مؤسسة الجامعة الاسكندرية، مصر، 2003.
3. أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل و جدوي الاستثمارات الأجنبية**،مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية ،2001.
4. أميرة حسب الله ،**محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية** ،الدار الجامعية ،مصر 2005.
5. ايمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2008.
6. حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية و التطبيق**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر،1998.
7. زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة**، الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999.
8. شذا جمال خطيب صعفق الركيبي، **العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.
9. ضياء مجيد الموسوي، **العولمة و اقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
10. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ،**العولمة المالية و امكانات التحكم "عدوى الأزمات المالية"**، دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،2005.
11. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار الحامد، عمان، الاردن.
12. عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية**، مكتبة الحسين العصرية، لبنان، 2013.

# قائمة المراجع


13. عبد المجيد قري، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، الطبعة2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

14. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)**، الدار الجامعية، الاسكندرية،مصر ،2006.

15. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.

16. علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي و الاقليمي في ظل العولمة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر ،2003.

17. علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الحامد، عمان، الأردن، 2003.

18. عمر مصطفى محمد، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية و التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع ،القاهرة ،مصر ،2014.

19. عمر هاشم محمد صدقة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر ،2008.

20. فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.

21. محمد يونس و آخرون، **التجارة الدولية و التكتلات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015.

22. محمودي مراد، **النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002.

23. هاني حامد الضمور، **التسويق الدولي**، دار وائل، ط 3، الأردن، 2004.

**2/الرسائل الجامعية:**

**أ/أطروحات الدكتوراه:**

24. بعداش عبد الكريم ،**الاستثمار الأجنبي المباشر و اثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996_2005** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،جامعة الجزائر ،الجزائر ،2008/2007.

25. جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب**، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)،جامعة الحاج لخضر ، باتنة،الجزائر ،2014/2014.

# قائمة المراجع


26. عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة الجزائر ،الجزائر، 2007/2006.

27. سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2006/ 2007 .

28. عقبة عبد اللاوي، **التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة و كمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية دراسة قياسية لتكتل النافتا للفترة 1980-2012**،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2014.

29. فهمي محمد منصور، **دور السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة اليمن-** ،أطروحة دكتوراه(غير منشورة) ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013.

30. لجوامع ليبية، **أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية-دراسة مقارنة:الجزائر،مصر و السعودية 2000_2012**،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،الجزائر ،2015/2014.

31. وليد بيبي، **آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية (دراسة حالة دول شمال إفريقيا)**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

**ب/مذكرات ماجستير**

32. ابراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية و تقييمية لاطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية- دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ،2013/2012.

33. آسيا الوافي ، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية و حرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة الحاج لخضر، باتنة،الجزائر ،2006.

34. بوصبيع صالح رحيمة، **التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية"دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات و التكتل الاقتصادي"دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الاوروبي**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2011/2010.

# قائمة المراجع


35. البيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة :تونس،الجزائر،المغرب** ،مذكرة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة فرحات عباس ،سطيف، الجزائر،2011/2010.

36. خاطر اسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي** ،مذكرة ماجستير(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2013/2012.

37. خليفة مراد، **التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية و المرجعية القانونية:تجارب و تحديات**، مذكرة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر،باتنة،الجزائر،2006/2005.

38. خيالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر** "**دراسة تحليلية للفترة 2000_2012**"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة،الجزائر،2015/2015.

39. رحال فاطمة، **أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر :2000-2010**، مذكرة ماجستير(غير منشورة) ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،الجزائر،2012/2011.

40. رواق خالد، **أثر أزمة الديون السيادية على واقع و مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية**، مذكرة ماجستير(غير منشورة) ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،الجزائر،2013/2012.

41. ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، الجزائر تونس المغرب، دراسة مقارنة**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.

42. سكينة حملاوي، **واقع التكتلات الاقتصادية الاقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة دراسة حالة الشراكة الأورو متوسطية دول المغرب العربي** مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2011.

43. شناق حنان، **تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري دراسة حالة لشركة الكندي لصناعة الأدوية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009/2008.

44. عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000-2010)**، مذكرة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

# قائمة المراجع


45. عبو هدى، **اثار العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية "خلال الفترة(1970-2006)**، مذكرة ماجستير(غير منشورة) ،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،الجزائر،2008/2007.

46. عقبة عبد اللاوي، **الاقليمية الجديدة و آثارها على اقتصاديات الدول النامية**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009/2008.

47. لبعل فطيمة، **المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية (2000.2010)**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010/2009.

48. مساهل سمية، **دور التكامل الاقليمي و الشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الاتحاد الاوروبي و المغاربي**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف2، 2014/2013.

49. مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره التنمية المستدامة – حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006/2005.

50. مقروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية و المغاربية**، مذكرة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة فرحات عباس،الجزائر، 2014/2013.

51. يحياوي سمير، **العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي غلى الدول العربية حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الجزائر،الجزائر، 2005/2004.


**3/المجلات ،الدوريات و المطبوعات**


52. أحمد العنانبة، **التجارة الخارجية بين دولة الامارات العربية المتحدة و دول افتا**، دراسة الفرص التصديرية، العدد6.

53. بلعيد بعلوج، **الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة**، مجلة العلوم الانسانية، العدد رقم3، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أكتوبر 2002.

54. خالفي علي و رميدي عبد الوهاب،**رابطة دول جنوب شرق اسيا (الاسيان)**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد السادس،جامعة الجزائر،الجزائر.

# قائمة المراجع


55. سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة لعينة من دول عربية، ورقة بحثية مقدمة لجامعة الموصل، العراق، 2007.

56. صائب حسن مهدي، **الاستثمار الأجنبي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة القادسية الادارية و الاقتصادية، المجلد 11، العدد3، 2009.

57. طالبي محمد ،**أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،السداسي الأول 2009.

58. عبد اللطيف شهاب زكري وعبد الرحيم حمد مكطوف،**اتفاقيات تجارية رئيسية في العالم (EU-ASEAN-NAFTA) دراسة تحليلية** ،مجلة الادارة و الاقتصاد، العدد ،2007،66.

59. علاوي محمد لحسن، **الاقليمية الجديدة، المنهج المعاصر للتكامل (الاقتصادي الاقليمي)**، مجلة الباحث، عدد 2009/7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

60. علي عباس فاضل و سرمد عباس جواد، **الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص و التحديات)**، وزارة المالية الدائرة الاقتصادية، 2011.

61. علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة، **الأزمة المالية العالمية اسبابها تداعيتها**، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،جامعة الزرقاء الخاصة،2009.

62. منور أوسرير و عليان نذير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد1،2 ماي 2005.

63. منور أوسرير، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة**، ، مجلة الباحث،العدد2،جامعة بومرداس،الجزائر ،2003.


**4/الماتقيات و المؤتمرات**


64. أحمد باشي، **مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على مناطق التجارة الحرة** ،بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 18-19 ربيع الأول / 8-9 ماي 2004م، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2005.

# قائمة المراجع


65. أحمد نبيل محمد الجداوي، **المناطق الحرة في مصر**، الملتقى العربي حول الأساليب الحديثة في تنظيم و ادارة المناطق الحرة، الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة، جمهورية مصر العربية.

66. اسماعيل رزق الطرمزاوي ، **تجربة شركة المنطقة الحرة السورية الأردنية**، الملتقى الأول حول الأساليب الحديثة في تنظيم و ادارة المناطق الحرة، الشارقة دولة الامارات العربية المتحدة، 20-22 سبتمبر 2005.

67. بن عيشي بشير، **معوقات التكتل الاقتصادي العربي و مقوماته**، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الاوروبية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس ،سطيف ، الجزائر ،8_9ماي 2004.

68. الجوزي جميلة ،**تحديات التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الافاق**" ،جامعة عمار ثليجي ، الأغواط،17_19 أفريل2007.

69. خربي هشام و محمد مداحي، **اشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008 لدول مجلس التعاون الخليجي نموذجا**، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 27/26 فيفري 2012 المركز الجامعي بالوادي.

70. رحماني موسى ،**التكامل العربي بي خيار التخصص أو الاندماج** ، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الاوروبية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس2004، ،سطيف ،الجزائر ،8_9 ماي.

71. زيدان محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال**، مداخلة في إطار الملتقي العلمي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية اشارة خاصة إلى الجزائر، جامعة سكيكدة،14-15 مارس 2004.

72. ساعد مرابط، مداخلة بعنوان:**الأزمة المالية العالمية 2008:الجذور و التداعيات**،الملتقى العلمي الدولي حول:الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ،كلية العلوم الاقتصاادية ،جامعة فرحات عباس،سطيف،21/20 أكتوبر 2009.

73. عبد المجيد أونيس، **الاستثمار الأجنبي في المؤ سسا ت الصغيرة والمتو سطة – و ا قع و أ فا ق –**، ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، مخبر

العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، يومي 17 و 18 أفريل،2006.

74. قويدري محمد، **واقع الاستثمار الأجنبي في بعض الدول العربية**، ورقة عمل مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الثاني اشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، فندق الأوراسي، 14-15 نوفمبر 2005.

75. مصطفى عبد الله الكفري، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ماي2010 .

**5/التقارير و الدراسات**

76. مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة و التنمية الأونكتاد ،**تقرير الاستثمار العالمي 2013،سلاسل القيمة العالمية:الاستثمار و التجارة من اجل التنمية**، الأمم المتحدة،نيويورك وجنيف 2013.

77. مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة و التنمية الأونكتاد ،**تقرير الاستثمار العالمي 2015،اصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي**،الأمم المتحدة،نيويورك وجنيف 2015 .

**ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية**

1/**الكتب:**

78. Bela blassa , **the theory of economic integration**, Richard iRwining, home wood Illinois, 1961.

**2/التقارير:**

79. unctad ,**trade and development report 2007** , newyork ;5septmbre 2007.

80. Eurostat Europen commission , **Key Figures on the enlargement countries**, Europa, 2013.

**ثالثا: المواقع الالكترونية:**

81.dipp.nic.in/English/Investor/Canada.../fdi_Synopsis_Canada.pdf
82.http//ar.wikipedia.org
83.http://data.imf.org
84. http://databank.albankaldawli.org
85. http://unctadstat.unctad.org
86. http://www.aljazeera.net
87.http://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/478130
88. http://www.khayma.com/rachidgeo/alena.htm
89. https://ar.actualitix.com
90. https://ar.wikipedia.org/wiki
91. https://www.bea.gov/international/index.htm